مركز دراسات الوحدة العربية

وقفة للتقييم والاستشراف

نصف قرن

من العمل المستقل والفكر الملتزم

مركز دراسات الوحدة العربية

وقفة

للتقييم والاستشراف

مركز دراسات الوحدة العربية

وقفة
للتقييم والاستشراف

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية: وقفة للتقييم والاستشراف

272 ص.

ISBN 978-614-498-441-3 (book)

ISBN 978-614-498-442-0 (e-book)

1. مركز دراسات الوحدة العربية. 2. الوحدة العربية.

3. القومية العربية. 4. مراكز الفكر. 5. الاستشراف.

001.4

العنوان بالإنكليزية

Centre for Arab Unity Studies:
A Pause for Evaluation and Foresight

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

Email: info@caus.org.lb

http://www.caus.org.lb

تصميم الغلاف: يارا حيدر

© حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

لا يجوز إعادة إنتاج هذا الكتاب، كاملاً أو مجتزأً، بأي صيغة
من الصيغ الورقية أو الإلكترونية من دون إذن خطي من الناشر

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الأول/ديسمبر 2025

المحتويات

• رسالة سعدون حمادي إلى علي فخرو حول مشروع
تأسيس المركز 10

• مسيرة إنجازات وتعثُّرات .... علي محمد فخرو
(رئيس مجلس الأمناء) 13

• بعد نصف قرن من التأسيس: دور «المركز»
في بيئة دولية وإقليمية مفعمة بالتحديات
والمخاطر .... أحمد السيد النجار 19

• نصف قرن من العطاء .... أحمد يوسف أحمد 28

• مركز دراسات الوحدة العربية بعد الخمسين:
الحاجة إلى التنظير أولاً .... بدر الإبراهيم 39

• مركز دراسات الوحدة العربية في ذكراه الخمسين:
الحاجة إلى رؤية مستقبلية جديدة .... حسن نافعة 45

• مركز دراسات الوحدة العربية: أي دور في زمن
التفاهة؟ .... خالد شوكات 53

• غزة تغيِّر العالم فكيف تغيّرنا؟ .... خولة مطر 56

• المركز الشاهد .... سعيد سلطان الهاشمي 65

• تحديث مشروع الرؤية العربية المستقبلية: نحو نظام
اقتصادي جديد .... صبري زاير السعدي 73

• بناء الأمل مع جيل قادم .... الطاهر لبيب 84

• أهمية دور مركز دراسات الوحدة العربية في تعزيز الهوية
والانتماء .... الطيب أحمد صدقي الدجاني 87

• عن مركز دراسات الوحدة العربية في
خمسينيّته .... عبد الحليم فضل الله 98

• مركز دراسات الوحدة العربية مشروع نخبة
وأمل أمة .... عروس الزبير 107

• تعزيز القدرة على الصمود والتطور .... عقل صلاح 112

• خمسون عامًا على مركز دراسات الوحدة العربية:
شهادة ذاتية .... علي الدين هلال 120

• هل تحتاج الوحدة العربية إلى مركز
دراسات؟ .... علي الزعتري 127

• منتدى للحوار وإنتاج المعرفة والأفكار .. علي أومليل 131

• نصف قرن على تأسيس مركز دراسات
الوحدة العربية .... عمر هشام الشهابي 135

• هل مركز دراسات الوحدة العربية
ضرورة؟ .... كمال خلف الطويل 139

• الدور المطلوب من المركز بعد مرور نصف قرن
على تأسيسه .... لبيب قمحاوي 142

• مركز دراسات الوحدة العربية نحو أفق
مستقبلي جديد .... محمد حسب الرسول 147

• مركز دراسات الوحدة العربية في ذكرى تأسيسه
الخمسين .... محمد صالح المسفر 155

• خمسون عامًا على تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية:
من الحلم إلى العلم .... معن بشور 162

• مركز دراسات الوحدة العربية والإجابة عن
التحدّيات .... منير شفيق 168

• المركز كأداة لصناعة الخيال السياسي .. موسى السادة 176

• مركز دراسات الوحدة العربية بين الأمس
والغد .... ناصيف حتّي 181

• الدور المطلوب من المركز بعد مرور نصف قرن
على تأسيسه .... نهوند القادري عيسى 186

• في الاحتفال بخمسينية المركز .... نيفين مسعد 196

• بعد مرور نصف قرن على تأسيسه، ما المطلوب من مركز
دراسات الوحدة العربية؟ .... هشام البستاني 206

• المشروع النهضوي العربي وتحديات
المرحلة .... هشام صفي الدين 214

• دور مركز دراسات الوحدة العربية في
خمسينيته الثانية .... وحيد عبد المجيد 221

• مركز دراسات الوحدة العربية في خمسينيته: تحديات
معقدة وآفاق جديدة .... وليد سالم 227

• مركز دراسات الوحدة العربية في الخمسين: مراجعة نقدية
وتفكير في المستقبل .... ياسر علوي 236

• مركز دراسات الوحدة العربية نصف قرن من الإسهام
الفكري: من الوحدة إلى استشراف
المستقبل .... يوسف محمد الصواني 247

• «المستقبل العربي» بعد خمسين عامًا على
التأسيس .... يوسف مكي 255

مركز دراسات الوحدة العربية:

البيان التأسيسي وأعضاء مجلس الأمناء

• البيان التأسيسي لـ «مركز دراسات الوحدة العربية» 265

• أعضاء مجلس الأمناء 271

وزارة النفط - المنصور
بغداد

٢١/٩/١٩٧٤

اخي العزيز الدكتور رمزي
تحياتي

ارجو ان تكون بكل خير وان تكون اوقاتك كلها انتاج وسعادة ونحن نذكرك كلما اجتمع معارفك ومعارفي المشتركون. كما اتذكر اخر اجتماع بك في بغداد وما دار بيننا من حديث.

ان موضوع تأسيس مركز للدراسات العربية يهتم بشؤون دمج البلاد العربية وترتيبها مع بعضها باسلوب علمي يعتمد الارقام والمعلومات لايزال بذهني وأنا اعمل مع اخوان آخرين لاخراجه للوجود. وقد قطعنا بالمشروع بعض المراحل واستقر الرأي ان يكون مقره لبنان كما تم مفاتحة عدد كبير من المثقفين العرب بشأنه فابدى الجميع موافقته: الدكتور سهيل ادريس، الدكتور بشير الداعوق، عبد المحسن قطان، احمد بهاء الدين، وليد الخالدي، جورج طعمة، عبد الله عبد الدائم، احمد السويدي، يوسف صايغ، وآخرين. وقد طلب مني الاخوان ان اكتب لك هذه الرسالة مرفقا معها بيانا في النية اصداره كاعلان عن تأسيس المركز ومذكرة تشرح الفكرة. ان موضوع مفاتحتك هو ان تكون عضوا في مجلس الامناء وان تساعد بما استطعت لنجاح المشروع. ان ما في اذهاننا هو تأسيس هذا المركز على غرار مركز الدراسات الفلسطينية الذي تعرف عنه.

ارجو ان تكتب لي عن رأيك وعما تقترحه لدعم المشروع وعما تستطيع ان تقوم به في البحرين خاصة اقتراح اشخاص آخرين. اننا نستعجل الامور من الآن وان امكاني الانتظار حتى الشهر الحادي عشر حيث ستجتمع منظمة الدول العربية المصدرة للنفط عندكم وساحضر الاجتماع طبعا. ارجو ان تكتب لي الآن وسنتحدث مفصلا بعدئذ عندما ازوركم في البحرين. مع انتظار رسالتك تقبل التحيات.

المخلص

وزارة النفط ـ المنصور 1974/9/21
بغداد

أخي العزيز الدكتور علي
تحياتي

أرجو أن تكون بكل خير وأن تكون أوقاتك كلها إنتاج وسعادة ونحن نذكرك كلما اجتمع معارفك ومعارفي المشتركون . كما أتذكر آخر اجتماع بك في بغداد وما دار بيننا من حديث.

إن موضوع تأسيس مركز للدراسات العربية يهتم بشؤون دمج البلاد العربية وتقريبها من بعضها بأسلوب علمي يعتمد الأرقام والمعلومات لا يزال بذهني وأنا أعمل مع إخوان آخرين لإخراجه للوجود. وقد قطعنا بالمشروع بعض المراحل واستقر الرأي أن يكون مقره لبنان. كما تم مفاتحة عدد كبير من المثقفين العرب بشأنه فأبدى الجميع موافقته: الدكتور سهيل ادريس ، الدكتور بشير الداعوق، عبد المحسن قطان، أحمد بهاء الدين، وليد الخالدي، جورج طعمة، عبد الله عبد الدايم، أحمد السويدي، يوسف صايغ، وآخرين.

وقد طلب مني الإخوان أن أكتب لك هذه الرسالة مرفقًا معها بيانًا في النية إصداره كإعلان عن تأسيس المركز ومذكرة تشرح الفكرة. إن موضوع مفاتحتك هو أن تكون عضوًا في مجلس الأمناء وان تساعد ما استطعت لنجاح المشروع. إن ما في أذهاننا هو تأسيس هذا المركز على غرار مركز الدراسات الفلسطينية الذي تعرف عنه.

أرجو أن تكتب لي عن رأيك وعما تقترحه لدعم المشروع وعما تستطيع أن تقوم به في البحرين خاصة اقتراح أشخاص آخرين.

إننا نستعجل الأمور الآن وإلا كان بإمكاني الانتظار حتى الشهر الحادي عشر حيث ستجتمع منظمة الدول العربية المصدرة للنفط عندكم وسأحضر الاجتماع طبعًا. أرجو أن تكتب لي الآن وسنتحدث مفصلاً بعدئذ عندما أزوركم في البحرين. مع انتظار رسالتك تقبل التحيات.

المخلص
سعدون حمادي

مسيرة إنجازات وتعثُّرات

علي محمد فخرو(*)

في عام 1973 كنت في زيارة رسمية للقطر العراقي بدعوة كريمة من زميلي وزير الصحة العراقي. اتصل بي آنذاك أخي المرحوم الدكتور سعدون حمادي، الذي كان صديقًا حميمًا بفضل زمالة الدراسة في الجامعة الأميركية في بيروت وزمالة العضوية في حزب البعث العربي أثناء مرحلة الدراسة تلك.

كان يومًا ربيعيًا جميلاً من أيام بغداد الجميلة عندما خرجنا نتمشى في شوارع بغداد ونتبادل الذكريات والأحاديث. ما زلت أذكر حماسته وهو يسألني عن رأيي في فكرة كانت راودته مؤخرًا وتتلخص في إنشاء مركز دراسات عن الوحدة العربية كجواب عن التراجع المقلق في المد القومي بعد موت الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، ومن أجل إيصال شعار الوحدة العربية إلى مختلف

(*) رئيس مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية.

فئات المجتمع ومكوناته كطريق، إن تحقق، سيؤدي إلى حل الكثير من مشاكلهم المعيشية ومشاكل أمتهم الأمنية والسياسية والثقافية، أي سيؤدي إلى نقل الأمة العربية من حالة تخلفها الحضاري إلى حالة التجديد الحضاري وقلب العصرنة والحداثة الذاتية الندية لحداثات الآخرين.

ما كان يقلق الأخ سعدون هو إمكان بقاء الفكر القومي العربي شعارات نظرية أكاديمية يناقشها المثقفون فيما بينهم، في حين تبقى أغلبية الشعب العربي غير واعية موضوعيًا وواقعيًا بالأهمية القصوى لتطبيقات ذلك الفكر في الواقع العربي اليومي، أي في واقعها.

إذًا، كان الهدف المركزي لإنشاء المركز إضافة إلى أي أهداف أخرى يطورها المركز عبر مسيرته، هو هدف تثقيفي بالدرجة الأولى. وهو ما يعنيه في الجملة التي جاءت في رسالته المرفقة التاريخية والتي تقول: «كما أتذكر آخر اجتماع بك في بغداد وما دار بيننا من حديث».

وكعادة المرحوم سعدون عّدَّ المشروع مشروعًا ثقافيًا قوميًا. ومن هنا قائمة الأسماء من كبار المثقفين القوميين العرب عبر الوطن العربي التي جاء ذكرها في رسالته المرفقة، الذين اعتذر الكثيرون منهم عن قبول عضوية مجلس الأمناء بسبب ارتباطاتهم الكثيرة الأخرى، ولكنهم جميعًا أدّوا أدوارًا بالغة القوة والجودة والفاعلية في إقناع بعض الحكومات العربية، وعلى الأخص الخليجية منها، لدعم المركز ماليًا، وعلى الأخص في صورة إنشاء وقفيات مالية لدعم ميزانيات المركز المتعاقبة. ولقد ساعد على

وجود ذلك الترحيب والتشجيع من جانب تلك الحكومات الجو العربي العام الذي كان لا يزال متأثرًا بالمدّ العربي الناصري والبعثي وتفريعاتهما المتعددة.

وبحماسة هائلة، عقد مجلس أمناء المركز اجتماعة الأول في الكويت ليقرر أن تكون مدينة بيروت عاصمة لبنان، المقر الرئيسي للمركز، وذلك لكون بيروت آنذاك إحدى العواصم الكبرى للثقافة العربية وللعمل القومي العربي الشعبي غير المواجه للعقبات الاستخباراتية والتدخلات الاستعمارية والتأثيرات السلبية للمؤسسات المالية العربية والدولية النشطة المتقدمة.

سيعطي الكثير من الإخوة عددًا كبيرًا من تفاصيل مسيرة المركز عبر الخمسين سنة التي انقضت، وهي مسيرة بالغة الغنى في إنتاجها وإنتمائها وتحديثها الفكري القومي العروبي، ولقد ساهم بذلك في إنتاج ونشر تحليلات علمية بالغة الأهمية لكل جوانب الحياة العربية. هكذا صدرت كتب أغنت المكتبة العربية إلى أبعد الحدود في حقول التاريخ والسياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، قديمها وحديثها، وأصدر كتبًا استشرافية مستقبلية في شأن أحلام الأمة وأهدافها في المستقبل المنظور، وعقد مئات الاجتماعات الفكرية لمئات المفكرين والمثقفين العرب، ونشر عصارة أفكارهم على الملأ. وساهم المركز على نحو نشط في تكوين مؤسسات وتجمعات فكرية وسياسية وشبابية من مثل المؤتمر القومي العربي والمنظمة العربية لمكافحة الفساد والمنظمة العربية للترجمة والتجمع الثقافي العربي والتجمع الشبابي القومي العربي السنوي على سبيل المثال.

الواقع أن المركز كان موجودًا في كل ساحة نشطة عربية كمساهم في التكوين أو في الإنماء أو في الدعم المعنوي. ذلك في الواقع كان قليلاً من كثير. كل ذلك سيتطرق إليه الكثير من الإخوة المحتفلين بعيد ميلاد المركز الخمسيني.

لكن، إن كنا صادقين مع النفس وشرفاء مع تاريخ مسيرة المركز وموضوعيين في تحليل تلك المسيرة النشطة، فإنه يجدر أن نتطرق إلى بعض نقاط الضعف والأخطاء لتلك المسيرة بنقد علمي متزن يساهم في ضبط مسيرة المركز المستقبلية، وخصوصًا بعد أن ارتفعت مؤخرًا أمواج الصراعات والمماحكات والتراجعات والهجمات الاستعمارية، وعلى الأخص الصهيونية والأمريكية، وتخلى البعض عن الشعارات الوحدوية التحررية العروبية التي كانت سائدة وعالية قبل بضعة عقود من الزمن فقط.

أولاً، لم يقم المركز بممارسة مهمة التثقيف الجماهيري القومي بصورة مباشرة، وعلى الأخص فيما بين صفوف الشابات والشبان العرب، وهي المهمة التي كانت من المهمات الرئيسية التي كان يريد تنفيذها بحماسة مؤسس المركز المرحوم سعدون حمادي. ففيما عدا إصدار مجموعة محدودة من الكتيبات الصغيرة المختصرة الشارحة لبعض الأفكار والقضايا القومية العروبية الموجهة بالفعل إلى الشابات والشبان، لم ينشر المركز الثقافة المطلوبة تلك فيما بين صفوف النساء والفلاحين والعمال وتلاميذ الجامعات والمدارس الثانوية والمهمَّشين من أبناء الشعب العربي.

كان من المفروض أن تصدر وتنشر وتباع عشرات الكتيبات الموجهة إلى تلك الفئات، وعلى الأخص في ما يتعلق بالأهمية

الوجودية المفصلية الواقعية للوحدة العربية في حل الكثير من المشاكل الحياتية الخاصة بكل فئة.

هذا موضوع يحتاج إلى أن يعطيه المركز اهتمامًا خاصًا كواحد من أنشطته المستقبلية، ويحتاج من أجل ذلك عقد المؤتمرات لبحث كل جوانب تطبيقاته في الحياة العربية القادمة المليئة بالأخطار والأهوال والعواصف.

ثانيًا، ارتكب مجلس أمناء المركز خطًا فادحًا بسماحه الجمع برئاسة المجلس ورئاسة لجنته التنفيذية وأحيانًا مع وظيفة الأمين العام المسؤول عن إدارة الجهاز الإداري للمركز، أي السماح بأن توكل المراكز الثلاثة إلى شخص واحد على مدى الكثير من العقود، وحتى عندما تبيَّن لبعض أعضائه وجود الخطأ الفادح في تلك الممارسة الإدارية.

ذلك أن تلك الممارسة قد قادت إلى غياب الشفافية والمراقبة والمحاسبة في جميع مستويات إدارة المركز، وقادت في النهاية إلى وضع مالي صعب سيحتاج المجلس إلى عقود لتصحيحه وإعادة بناء وقفياته التي بناها الأوائل بفضل توافر وكرم أموال دول البترول العربية في السبعينيات من القرن الماضي.

وقد قام المجلس بمراجعة النظام الداخلي، وأقر فصل المراكز القيادية بعضها عن بعض، ومبدأ التداول بالانتخاب لتعزيز الشفافية واستقلالية العمل.

ثالثًا، وُجدت ثغرٌ في السابق في طريقة ترشيح وتسمية أعضاء مجلس الأمناء. وستحتاج تلك الثغر إلى أن تُدرس وأن يصار إلى وضع نظام صارم يتعلق بالصفات الأساسية والقدرات القيادية التي

يجب أن تتوافر في المرشحين. من هنا يجب خلق لجنة من بعض أعضاء مجلس الأمناء، مستقلة بكل معنى الكلمة، لتقوم بترشيح أعضاء المجلس في المستقبل.

ذلك أن كون المركز قد أريد له منذ نشأته أن يكون مستقلاً ماليًا وإداريًا عن أية جهة رسمية عربية أو أية جهة غير عربية مانحة، وأن هذا الاستقلال سيتطلب الكثير من الحكمة من جهة والالتزام القيمي والأخلاقي من جهة أخرى، وهو ما سيتطلب بدوره أن يدار من جانب مجلس أمناء يتصف بالحكمة والالتزام والشفافية والقدرة على مقاومة الكثير من محاولات تسييره من جانب أصحاب المصالح والفاسدين والطامعين الخارجيين الموجودين في أرض العرب.

تلك كانت أمثلة على أخطاء في مسيرة المركز لا تنتقص من إنجازاته الفكرية والنضالية القومية العروبية الكثيرة طوال مسيرته.

إن أوضاع الوطن العربي الحالية تستدعي استمرارية تلك الإنجازات، بل ومضاعفتها في الأجواء العاصفة التي نعيشها.

بعد نصف قرن من التأسيس..
دور «المركز» في بيئة دولية وإقليمية مفعمة بالتحديات والمخاطر

أحمد السيد النجار(*)

تبدو صورة المنطقة في الوقت الراهن مغايرة كثيرًا لصورتها قبل خمسة عقود عندما تم تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية. والمؤكد أنها أكثر قتامة، فقد أوغلت النظم السياسية العربية الحاكمة في مسار التبعية السياسية والاقتصادية. وتطوعت بعض تلك النظم بتقديم تريليونات الدولارات من عائد الثروات الطبيعية لبلادها من النفط والغاز، إلى الإمبراطورية الأمريكية بلا حرب أو استدمار عسكري، بل بمجرد الضغط والتخويف من تلك الإمبراطورية، واستعداد تلك النخب لتقديم أي شيء سياسيًّا واقتصاديًّا لاسترضاء الإمبراطورية الفاشية الأمريكية والحفاظ على العروش والتسلط على الشعوب.

كما تفككت جبهة المواجهة مع العدو الصهيوني منذ أن أخرَج السادات مصر منها عبر اتفاقيات كامب دايفيد ومعاهدة التسوية،

(*) خبير اقتصادي، ورئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام السابق.

ومن بعده الملك حسين وبلده الأردن عبر اتفاقية وادي عربة، والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات باتفاق أوسلو. وتمدَّدت ظلمة التطبيع مع العدو الصهيوني لتشمل دولاً كبرى وصغرى، وتحولت إحدى الدول وهي إمارة أبو ظبي، التي تقود اتحاد الإمارات العربية، إلى مروِّج شديد النشاط للتطبيع مع الكيان الصهيوني إلى درجة تقديم المنح المالية إلى دول مأزومة اقتصاديًّا لدفعها إلى منحدر التطبيع. كما انتقلت تلك الإمارة إلى بناء ثقافة عامة متوافقة مع التطبيع من خلال نظام التعليم والفن والمؤسسات الثقافية! ونتيجة لكل ذلك تدهورت مكانة القضية الفلسطينية لدى النظم الحاكمة في الوطن العربي الذي تحول إلى دول متنافسة أو متصارعة، ونادرًا ما تجد حالة من التوافق بين دوله.

وتكفلت النظم القمعية المنتشرة كالوباء في الأغلبية الكاسحة من جغرافيا الوطن العربي، بلجم وقمع التضامن الشعبي مع فلسطين، بل واستنهاض النزعات الشوفينية لتشويه ردود الفعل الشعبية. وكانت النتيجة المخزية هي خذلان النظم السياسية العربية الشعبَ الفلسطينيَّ وهو يتعرض لحرب إبادة مروعة في غزة وتحاصره التهديدات الإجرامية بالتهجير من جانب الكيان الصهيوني الغاصب بدعم من الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا. ولم يكن المطلوب لإنقاذ فلسطين كثيرًا، بل مجرد قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع الكيان الصهيوني، وتحويل دفة العلاقات من الغرب المتواطئ مع ذلك الكيان، إلى الدول المنافسة له وعلى رأسها الصين وروسيا. وإكمالاً للصورة القاتمة فقد انهارت النظم القومية في العراق وسورية وليبيا واليمن لتحل محلها دول مفككة بين نظم مختلفة في ليبيا واليمن، ونظم

طائفية تحكمها مجموعات ذات رصيد إرهابي كبير مثل سورية التي تحكمها جبهة النصرة وشركاؤها، ونظم قائمة على المحاصصة المذهبية والعرقية مثل العراق.

وعلى صعيد الاقتصاد أصبح الاقتصاد العربي في مجموعه في المرتبة السابعة عالميًّا إذا قيس ناتجه المحلي الإجمالي بالدولار على أساس أسعار الصرف السائدة خلف الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا والهند وبريطانيا، وفي المرتبة الرابعة عالميًّا بعد الصين والولايات المتحدة والهند، إذا قيس ذلك الناتج بالدولار على أساس تعادل القوى الشرائية. وقد بلغ ذلك الناتج المقدر بالدولار بالأسعار الجارية وفقًا لسعر الصرف السائد، نحو 3430 مليار دولار في عام 2023. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي العربي بالدولار وفقًا لتعادل القوى الشرائية نحو 8249.7 مليار دولار في عام 2023. وهذا الناتج يضع الوطن العربي في مجموعه في المرتبة الرابعة عالميًّا بعد الصين، والولايات المتحدة، والهند. (World Economic Outlook Database, October 2023).

ربما يبدو هذا الأمر تطورًا عظيمًا، لكنها ضخامة مفككة لم تغير حقيقة تبعية الاقتصادات العربية وتحركها على وقع التغير في أسعار النفط والغاز وحالة الاضطراب السياسي والأمني، حيث يظل قطاع الصناعات الاستخراجية يسهم بأكثر من 30 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، على حين يقتصر إسهام قطاع الصناعة التحويلية البالغ الأهمية في التطور والنهوض على 11,7 بالمئة من ذلك الناتج، وإسهام قطاع الزراعة بنحو 4,5 بالمئة من ذلك الناتج، والباقي يسهم به قطاع الخدمات. كما استمرت المنطقة العربية تتذيَّل العالم في مستوى الأمية (الجهل بالقراءة والكتابة) الذي

يشمل نحو 20 بالمئة من السكان، فضلاً عن الأمية الثقافية والسياسية والتخلف التقني في عالم أثبتت الحروب التي يشهدها حاليًّا أن التقدم العلمي والتقني قضية وجود في ظل تمدد الفاشية السياسية والاقتصادية انطلاقًا من الإمبراطورية الأمريكية وأوروبا. كما استمر الفساد في التعملق وسحق قيمة النزاهة في إدارة المال العام، ولم يعد مجرد عرض، بل أصبح ملمحًا جوهريًّا في بنية أغلبية النظم الحاكمة التي اخترع البعض منها قوانين لتسهيل الفساد ولمنع محاسبة الفاسدين أو كشف فسادهم!

بعيدًا من الاستغراق في وصف الواقع الذي يدركه العاملون في البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، فإن هذا الواقع يفرض على المركز تطوير دوره للحفاظ على فاعليته وأهميته في تقديم العلم والمعرفة كرافعة أساسية للتطور، وفي التعبير عن قضايا الأمة من منظور مصالحها الآنية والاستراتيجية، وفي قراءة التطورات العالمية وتحديد بوصلة التعامل معها لتفادي المخاطر التي تنطوي عليها ولتعظيم الاستفادة والمصالح العربية القطرية والجماعية منها، وفي ترشيد الأداء السياسي والاقتصادي للنخب الحاكمة والسياسية والثقافية بصورة عامة.

يمكن وضع نقاط عامة لهذا الدور على النحو الآتي:

1 ـ من الضروري أن يعمل المركز كمنصة للتفكير الاستراتيجي من خلال مشروعات بحثية، وموائد مستديرة تجمع الباحثين وصنّاع القرار إذا أمكن، لدراسة حالة كل دولة عربية منفردة سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، ودراسة علاقاتها الإقليمية والدولية، للخروج بتوصيات للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

وليس هناك أي مانع من إنجاز تلك المشروعات باتفاقات مع الدول الراغبة في الحصول على خدمات المركز في هذا الشأن. ويمكن تلك الدراسات أن تكون قطاعية لا كلية، مثل دراسات لقطاع التعليم، أو الصحة، أو القطاع الزراعي، أو قطاع الصناعات التحويلية، أو قطاع الصناعات الاستخراجية... إلخ، أو قطاعات فرعية من تلك القطاعات مثل قطاع الصيد البحري والاستزراع السمكي، أو قطاع صناعة الحديد والصلب... إلخ.

2 ـ تتسم البيئة الاقتصادية الدولية بالفاشية التي تقودها الولايات المتحدة ومن ورائها الغرب، المتمثلة بفيض العقوبات كآلية لإدارة العلاقات الدولية، والإجراءات الجمركية العدوانية التي تستهدف تحطيم اقتصادات الدول الأخرى، واختطاف الصفقات الكبرى حتى من الحلفاء (نموذج صفقة الغواصات الفرنسية لأستراليا التي اختطفتها الولايات المتحدة وبريطانيا من فرنسا)، وهوس الاستحواذ بالقوة على ما لا تتيحه القدرات التنافسية العادلة للدولة. وفي ظل هذا المناخ الذي يمثل الوسط التاريخي الذي تتحرك فيه الاقتصادات العربية تبدو التنمية المستقلة القائمة على الاعتماد على الذات ادخاريًّا واستثماريًّا، والانفتاح على العالم في علاقات عادلة ومتكافئة، وتكثيف العلاقات البينيَّة العربية، هي الملاذ للاقتصادات العربية في هذا المناخ الفاشي. وتحتاج الدول والنخب السياسية والثقافية وحتى جمهور القراء إلى تعميق الإدراك بطبيعة البيئة الاقتصادية الدولية من خلال أبحاث وكتب وكرّاسات استراتيجية في هذا الشأن.

3 ـ بما أن الفكر السلفي المتخلف والمهدِّد للحمة الشعوب والأمة بأسرها، قد تمكن من العقل الجمعي لقطاعات واسعة من

الأمة في مختلف البلدان العربية بفعل سنوات طويلة من نشر الفكر الوهابي المصحوب بتمويل خليجي كبير لنشره عبر مختلف الآليات الطوعية والإجبارية؛ وبما أن بعض الدول العربية الكبرى قد انحدرت لبناء نظام تعليمي كامل من الحضانة والابتدائي والإعدادي والثانوي والجامعة مقتصرًا على أبناء طائفة دون غيرها، بما يبني العقل الجمعي على نحو طائفي وانعزالي من البداية، فإن المركز مدعوٌّ إلى العمل من خلال مشروعات الأبحاث، والكتب، والمقالات، والندوات والمؤتمرات لاستنهاض عصر جديد من التنوير ولترسيخ الإيمان بالدولة الوطنية المحكومة بقانون يطبق على الجميع على قدم المساواة، في ظل نظام تعليمي واحد جامع لكل أبناء الأمة في المراحل ما قبل التعليم الجامعي، مع وجود استثناءات للتعليم الديني في المرحلة الجامعية مثل كليّات اللاهوت والشريعة والقانون وأصول الدين ولا غير ذلك، مع دراستها بصورة مقارنة وعلمية.

4 ـ يمثل الميل التاريخي إلى احتكار هيكل القوة في المنطقة العربية أمرًا واقعًا ومؤسفًا، ولن تتقدم مشروعات التعاون والوحدة في ظله. ومن الضروري للمركز أن يتبنى ويطلق أعمالاً جديدة تتعلق بالوحدة والتكامل الاقتصادي لحسم ما تم حسمه سابقًا، ولكن بطريقة جديدة وأكثر عملية، حيث إن التراث النظري الذي قدمه المركز في مراحل سابقة كافٍ تمامًا على هذا الصعيد. أما المطلوب حاليًّا فهو دراسة إمكانيات ومزايا التعاون والتكامل الاستثماري والإنتاجي والتجاري، سواء كان جماعيًّا، أو بين دولتين أو أكثر، في قطاعات صناعية وزراعية وخدمية محددة توجد فيها قاعدة صلبة ومصالح مؤكدة للطرفين من هذا التعاون القائم على

تبادل المصالح بصورة عادلة ومتكافئة. وتلك الدراسات ستكون ذات طابع رأسي يعمق المعرفة بالقطاعات المستهدفة للتعاون الثنائي والجماعي، وبطبيعة وحجم المصالح التي يمكن أن يحصل عليها كل طرف من هذا التعاون.

5 ـ بلغ المشروع الصهيوني منعطفًا بالغ الخطورة على الإقليم العربي بأسره بعد «طوفان الأقصى» وما ترتب عليه من افتضاح زيف السردية الصهيونية التي روَّجها الغرب على مدار أكثر من قرن، وتحولات الرأي العام الغربي ومواقف عدد كبير من الدول في شأن القضية الفلسطينية. لقد تحوَّل الكيان إلى حالة عدوانية انفجارية لا تبقي على شيء، فمضى في شن حرب إبادة مروِّعة على الشعب الفلسطيني في غزة، من دون رادع دولي، مع خذلان عربي مُخزٍ. كما استخدم قوته الغاشمة والمسلحة بأحدث الأسلحة والتقنيات الأمريكية لتنفيذ ضربات كبرى ضد حزب الله، واغتيالات متتابعة لقياداته في تجسيد لإرهاب الدولة الصريح والفج. كما شن عدوانًا إجراميًّا على إيران لتحطيم برنامجها النووي ومراكز إنتاج صواريخها الباليستية والفرط الصوتية، ولولا إنجازاتها العلمية في مجال المسيرات والصواريخ التي مكنتها من الرد، لتعرضت للسحق. كما هدد بعض المسؤولين الصهاينة بضرب غزة بالأسلحة النووية، بما يعني خروج الكيان من حالة «الغموض النووي»، و«القنبلة في القبو»، إلى حالة من الفجور والاستعداد لمعاداة الإقليم والعالم ما دام الدعم الأمريكي والألماني والغربي اللامحدود مضمونًا. وهناك دول عربية أصبحت ظهيرًا وسندًا قويًّا لهذا الكيان مثل الإمارات، لكن هناك دولاً عربية أخرى تحتاج إلى وضع مخطط واقعي لمواجهة هذا الكيان الذي صار كالكلب

المسعور المستعد لعقر كل ما يصادفه وهو يرى سرديته المزيفة تتهاوى. ويجب أن يعمل المركز على صوغ استراتيجية نووية قُطرية وقومية للبلدان العربية، تقوم على بناء موقف عربي وإقليمي يدعو إلى ضرورة انضمام الجميع إلى معاهدة الحد من الانتشار النووي والخضوع للتفتيش الدولي بما في ذلك الكيان الصهيوني، أو خروج الجميع من تلك المعاهدة بصورة تفتح الطريق إلى السعي للحصول على السلاح النووي، أو الاحتماء المؤقت بالمظلة النووية من دول نووية كبرى مستعدة لتقديمها، حتى يتم تصنيع ذلك السلاح محليًّا. ولو كان هذا الموقف العادل حاضرًا من إيران والدول العربية معًا لكان من الممكن استنهاض موقف دولي مناصر له. وعلى المركز أن يدفع في هذا الاتجاه من خلال مشروعات بحثية وكتب وكرّاسات استراتيجية وندوات ومؤتمرات. وفي مسار موازٍ لا بد للمركز من أن يكمل مسيرته العظيمة والمشرفة في دعم القضية الفلسطينية واستعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية والتركيز على الكتلة الصلبة من قوى المقاومة، وفي تقديم أطروحات مبدئية وواقعية في آن لمعالجة القضية والوصول إلى صيغ علمية وبحثية لمخاطبة الرأي العام الدولي والنخب الحاكمة والسياسية والثقافية في العالم في شأن الحل المبدئي والواقعي والحقوقي للقضية الفلسطينية.

6 ـ يمثل الفساد آفة كبرى في كل البلدان العربية، بصورة تستنزف المال العام لمصلحة جيوب حفنة من الفاسدين وعلى حساب الأمة بأسرها ومستقبلها، فضلاً عن تدميره قيمة النزاهة التي تعد ضرورة كبرى لأي أمة تخطط للنهوض والاستقلال والتقدم. وفي ظل هذا الواقع من الضروري للمركز أن يعمل على فكرة

إصدار تقرير عن حالة الفساد في البلدان العربية في الواقع العملي، مع عرض وتحليل القوانين التي تسهله أو تتغاضى عنه أو تمنع مكافحته. وهذا التقرير لن يتم إنجازه ونشره بغرض فضح الحالة والتشهير بها، بل بغرض الإشارة إلى الدول والمجتمعات إلى ما وصل إليه الفساد في البلدان العربية وآثاره الوبيلة في الاقتصادات والمجتمعات العربية، مع وضع اقتراحات عملية لمنع الفساد ومكافحته وسد الثغر التي ينفذ منها عمليًّا وقانونيًّا. وهذا التقرير بالذات يمكن أن ترحب الكثير من الجهات المحترمة دوليًّا بتمويله. ويمكن أن يتم إصدار تقارير قطرية بالتعاون مع الدول الراغبة في ذلك.

نصف قرن من العطاء

أحمد يوسف أحمد(*)

تجاوز نصف القرن في عمر أي مؤسسة ليس بالحدث العابر، وإنما يمثل بالتأكيد مناسبة مثالية للتأمل في مسيرتها، وما حققته من إنجازات، وما اعترض هذه المسيرة من عقبات حالت دون تحقيق بعض الأهداف، وقد شهدت سنوات تأسيس المركز مفارقة واضحة بين الزخم القومي الذي جسدته حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، التي مثلت بحق تجسيدًا للمعادلة النموذجية لتحقيق الأمن القومي العربي بعمل مشترك غير مسبوق تضافرت فيه عوامل القوة العربية عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا، وبين الصدع الذي أصاب البنيان العربي بعد أن وقع الصدام حول النهج الجديد لأنور السادات تجاه إدارة الصراع مع إسرائيل، الذي أدى إلى فصل الرأس المصري عن الجسد العربي ولو إلى حين. وفي هذا المناخ المتناقض بين الآمال الكبار والإحباط ناضل مركز دراسات الوحدة العربية من أجل تحقيق

(*) رئيس اللجنة التنفيذية في مركز دراسات الوحدة العربية.

أهدافه فأنجز الكثير، واعترضت مسيرته عقبات حقيقية، ومن دروس الإنجازات والعوائق يمكن استخلاص النهج السليم لمواصلة المسيرة، وبخاصة وقد استجدت متغيرات كانت لها انعكاساتها على الواقع العربي على نحو طرح تحديات جديدة أمام المقتنعين برسالة المركز، وتبحث السطور التالية في هذا كله بدءًا بالإنجازات ومرورًا بالعوائق وانتهاءً بالتحديات الجديدة وكيفية مواجهتها.

دروس الخبرة الماضية

منذ الخطوات الأولى لمركز دراسات الوحدة العربية كان واضحًا أنه يؤسس لنفسه دورًا واضحًا كحاضنة للفكر القومي العربي شرحًا وتأصيلاً، وترجمة لمواقفه من القضايا التي تواجه النضال القومي العربي بعامة، والوحدة العربية بخاصة. وتعددت الوسائط التي تصدى بها المركز لهذا الدور ما بين مجلته الشهرية الرصينة **المستقبل العربي** التي تصدت باقتدار لهذه المهمات، وكانت منبرًا لقادة الفكر والباحثين المؤمنين بالعروبة من مختلف الأجيال، والندوات الكبرى التي تصدت لأهم القضايا الكبرى التي تحتاج بحثًا وتأصيلاً وتأسيسًا للمواقف العربية الصائبة منها، كقضايا الديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية، ناهيك بقضية العرب الكبرى في فلسطين، وغير ذلك كعلاقة العرب بدول جوارهم والقوى الكبرى، وموقف هذه القوى من قضاياهم، وقد مثلت هذه الندوات خطوات تأسيسية مهمة أمكن البناء عليها لاحقًا، وبخاصة أنها قد نُشِرت أعمالها في كتب أصبحت تمثل رصيدًا فكريًا ثريًا للفكر العربي، فضلاً عن ذلك فإن تلك الندوات مثلت ساحة شديدة الأهمية للتفاعل بين أفراد النخبة المثقفة

والأكاديمية العربية أتاحت لهم فرصة حقيقية للتفاعل الخلّاق، وجسر بعض الخلافات الثانوية بينهم، وكذلك تقوية علاقاتهم الإنسانية بما ساعد على تعزيز التفاعل الفكري والإنساني بينهم. إضافة إلى الكتب التي تضمنت أعمال الندوات الكبرى التي نظمها المركز فهو وفر للمفكرين والباحثين العرب فرصة حقيقية لنشر اجتهاداتهم الفكرية وبحوثهم الأكاديمية. وبسبب المكانة المتزايدة التي حققها المركز لدى النخبة العربية المثقفة فإن كتبه حققت انتشارًا واسعًا ساعد على مزيد من التقارب بين أفرادها، وكذلك نشر وجهة النظر العروبية في القضايا المصيرية وقضايا الحياة اليومية.

ولا يستطيع أحد الجزم علميًا بالتأثير الذي أحدثه المركز في الساحة الفكرية سواءٌ بين أنصاره وأصدقائه أو بين المثقفين والمهتمين العرب بصفة عامة. ومع ذلك فإن ثمة مؤشرات لا يمكن أن تخطئها العين على هذا التأثير، منها أرقام توزيع كتبه التي أُعيدت طباعة الكثير منها عدة مرات. كما أنني كأستاذ جامعي أستطيع أن أقدم شهادة واقعية على طبيعة التأثير الذي أحدثته منشورات المركز بين أجيال طلاب الجامعات، فقد كنت ألاحظ أن طلابي يرجعون بكثافة في بحوثهم إلى إصدارات المركز، وأحد عوامل هذا التأثير الواضح أن هذه الإصدارات تشمل جل الموضوعات والقضايا العربية المهمة، ولم يكن هناك مركز بحثي آخر يغطي هذه القضايا بالشمول نفسه الذي نجح فيه المركز، وبالتالي فقد كانت إصداراته مرجعًا متاحًا لجميع الدارسين، بغض النظر عن توجهاتهم الفكرية، أي أنهم لم يكونوا يستعينون بإصدارات المركز لأن توجهاتهم عروبية بالضرورة، ولكن لأن هذه الإصدارات غطت تقريبًا القضايا العربية كافة، وبالتالي مثلت

مراجع متاحة وميسرة لهم، ناهيك بمستواها العلمي الرصين الناجم عن التقاليد العلمية المتبعة في المركز في خصوص معايير قبول عمل فكري أو أكاديمي ما للنشر. وكنت أُلاحظ بسرور من خلال قراءة بحوث الطلاب ومراجعتها أن استعانتهم بإصدارات المركز العلمية القيّمة في القضايا العربية تؤدي بالتأكيد دورًا إيجابيًا في تنمية وعي سليم لهم بهذه القضايا، وكنت أتذكر ساعتها دائمًا مقولة المفكر القومي العربي الكبير ساطع الحصري في محاضرته الافتتاحية بمناسبة بدء معهد البحوث والدراسات العربية في الجامعة العربية نشاطه في سنة 1953 عن «العروبة والعلم»، بمعنى أن العروبة ليست انتماءً عاطفيًا وحسب، وإنما هي إيمان بفكرة يعززه التحليل العلمي، والحقيقة أن شهادتي على تأثير إصدارات المركز في طلابي عبر السنين تعززها استشهادات كثرة من المثقفين والأكاديميين العرب بإصدارات المركز في كتاباتهم وبحوثهم، وأتمنى أن يهتم أحد الباحثين الشباب من أصدقاء المركز بتوثيق علمي لهذه الظاهرة، وكم كنت أسعد دائمًا عندما أجد أن رفوف المكتبات التي تظهر في خلفية اللقاءات التي تجريها فضائيات عربية ودولية مع مثقفين وأكاديميين عرب بارزين مليئة بكتب المركز بعلامتها المميزة.

لكن الأمور لم تسر بسلاسة على الدوام، فقد تعرضت التفاعلات العربية لتقلصات حادة وعنيفة غير مرة أثرت في مسيرة المركز، وإذا كان الإجماع أو شبه الإجماع العربي في مواجهة السياسات التي اتبعها أنور السادات تجاه إسرائيل قد حمى المركز من أي آثار سلبية مؤثرة في مسيرته فإن الغزو العراقي للكويت عام 1990 أضر بهذه المسيرة على نحو واضح، فقد انقسم العرب رسميًا

وشعبيًا في موقفهم من ذلك الغزو كما لم ينقسموا من قبل، ما بين معارضين للغزو ومؤيدين لفكرة الاستعانة بقوات أجنبية لدحره، بل ومشاركين في التحالف الدولي لإخراج القوات العراقية من الكويت من ناحية وفريق آخر وإن لم يؤيد الغزو صراحة إلا أنه رأى أن قرار الاستعانة بقوات أجنبية متعارضٌ مع أبجديات الأمن القومي العربي، وفي هذا السياق ارتأت إدارة المركز آنذاك ألّا تتخذ أي موقف من أي نوع تجاه الغزو على أساس أنه لا يوجد إجماع عربي في هذا الصدد، وبالتالي فإن الموقف الذي سيتخذه المركز أيًا كان لا يمكن أن يرضي الجميع، وقد شعر أصدقاء المركز من الذين اعترضوا صراحة على الغزو أن هذا الموقف قد خذلهم، وبالتالي حدث نوع من الانقسام داخل جمهور المركز من المثقفين والأكاديميين، وانعكس هذا لاحقًا على مدى حماسة الذين اختلفوا مع الموقف المحايد للمركز من غزو الكويت لتمويل أنشطته، فبدأت أزمات التمويل في الظهور والتفاقم، وزادت أحيانًا بسبب ملاحظات على الطريقة التي كان المركز يتصرف بها في ما يرد إليه من تبرعات من داعميه، وهي مصدر مهم لاستقراره بل استمراره، إذ إن المركز كان يعتمد بالأساس على المساهمات المالية الطوعية منهم، أو على تبرعات رسمية غير مشروطة، ثم وقعت أحداث ما سُمي في حينه الربيع العربي، فعانى عدد من البلدان العربية المهمة عدمَ الاستقرار ومشكلات اقتصادية حادة ترتب عليها المزيد من مشكلات التمويل، ناهيك بتقلص الإقبال على إصدارات المركز بسبب تراجع الأوضاع المعيشية في كثير من البلدان العربية.

غير أن التحديات التي بات المركز يواجهها منذ ذلك الوقت تجاوزت التحديات المالية كثيرًا على أهميتها الفائقة، فقد ظهرت

تحديات تتعلق بجوهر رسالة المركز التي تنطلق من إعلاء قيمة العروبة كقيمة حاكمة في النظام الإقليمي العربي، ويمكن القول إن هذه القيمة قد تعرضت لتحديات حقيقية، وبالذات بعد هزيمة عام 1967 بوجه العدوان الإسرائيلي، فلا شك أن تلك الهزيمة قد سدَّدت ضربة موجعة للمشروع التحرري العربي، وانتشرت بعدها نغمة خُطط لها جيدًا مفادها أن البعد من الله كان هو السبب في تلك الهزيمة، وذلك بالنظر إلى الصدام العنيف الذي كان قد وقع بين حركة التحرر العربي بقيادة جمال عبد الناصر وجماعة «الإخوان المسلمين»؛ التي كانت تُعَد في ذلك الوقت أهم تعبير عن التيارات التي تنسب نفسها إلى مرجعية إسلامية، وتسبب هذا في صعود لهذه التيارات بأشكال مختلفة، قبل أن تتفرع عن الجماعة تنظيمات أخرى أكثر تطرفًا وعنفًا، ومع موجات ما عُرِف في حينه بالربيع العربي تمكنت التيارات التي تتخذ لنفسها مرجعية إسلامية من اكتساب أرضية أوسع كما ظهر في الدور الأساسي الذي أدّته في معادلة السياسة والحكم في تونس، وانفرادها بالحكم في مصر لسنة كاملة، فضلاً عن الدور الذي أدّته الفصائل المسلحة المنتمية إلى تلك التيارات في محاولات إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد منذ سنة 2011، وكذلك في محاولات صوغ معادلة جديدة للسياسة والحكم في ليبيا منذ سقوط نظام الرئيس الليبي معمر القذافي، فضلاً عن التنظيمات ذات المرجعية الإسلامية الشيعية في دول كلبنان والعراق واليمن، ومع الدعم الإقليمي التركي للتنظيمات ذات المرجعية السنية والإيراني لنظيرتها الشيعية يمكن الافتراض بأن المشهد السياسي قد تغيَّر على نحو

واضح في الساحة العربية، وهو ما فرض بداهة تحديات ومسؤوليات جديدة على المركز.

تحديات مستقبلية

يمارس مركز دراسات الوحدة العربية نشاطه الآن في بيئة أقل ما توصف به أنها متغيِّرة، وثمة سمات لهذه البيئة تُمَكن بسهولة من وصفها بأنها غير مواتية، أولى هذه السمات هي الأوضاع العربية الراهنة التي تُباعِد بين الأداء الراهن للنظام الإقليمي العربي وبين المواقف التي كان يتعين اتخاذها لصون الأمن القومي للنظام العربي والسلامة الإقليمية لدوله، وتكفي استعادة المواقف الرسمية للنظام من العدوان الإسرائيلي الهمجي على غزة والضفة لمدة تقترب حثيثًا من سنتين ساعة كتابة هذه السطور، فقد اكتفت تلك المواقف بصفة عامة بالإدانة اللفظية للجرائم الإسرائيلية، مع عجز تام عن وقف العدوان أو محاسبة المعتدين، بل إن هذا الانتقاد للأسف ينسحب إلى حد كبير على النظام العربي غير الرسمي، إذ لم ترقَ مواقف معظم قوى المجتمع المدني العربي وتنظيماتها إلى المستوى المأمول من الفاعلية، فقد اقتصر معظم أنشطة هذه القوى بدوره على سلوكيات لفظية، ولوحظ أن معظم الرسائل الإعلامية المصورة عن الفظائع الإسرائيلية في غزة مصدرها غير عربي، وكذلك معظم الشخصيات الفنية والرياضية والسياسية والأكاديمية التي تصدت لفضح الجرائم الإسرائيلية، ولم يُنسب إلى مؤسسة حقوقية عربية واحدة دور فعَّال في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني خارج الوطن العربي ومحاولة تنظيم محاكمات قانونية شعبية مُسْتَحَقَّة لمجرمي الحرب الإسرائيليين، مع أن الظروف باتت

أكثر من مواتية لذلك بعد صدور مذكرة اعتقال نتنياهو من المحكمة الجنائية الدولية، والتحولات الواضحة في الرأي العام العالمي ضد إسرائيل، وبالذات في عدد لا يُسْتَهان به من الدول الأوروبية، وحتى داخل الولايات المتحدة نفسها رغم تواطُئها الرسمي مع مجرمي الحرب الإسرائيليين، يُضاف إلى هذا الأمر المتعلق بالأوضاع العربية العامة طبيعة الأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان مقر المركز، التي ترتبت عليها مشكلة حقيقية في ما يتعلق بموارد المركز المالية الموجودة في المصارف اللبنانية، وهو ما فاقم أزمة التمويل على نحو خطير، وبخاصة في ظل تراجع واضح لكثير من مصادر التمويل الطوعية التي اعتمد المركز عليها كثيرًا في السابق، ويتطلب هذا من هيئات المركز وجهازه الإداري جهدًا مضنيًا لمجرد الاستمرار في نشاط المركز، ويهدد في كل لحظة بأزمات خطيرة تمس هذا الاستمرار، وتتطلب إبداعًا في البحث عن مصادر جديدة للتمويل.

غير أن مشكلة التمويل على أهميتها الفائقة ربما لا تمثل المشكلة الأكثر خطورة إذا قورنت باحتمالات التراجع في نسبة المؤمنين بالعروبة كقيمة عليا بين الشعوب العربية، وبالذات الأجيال الجديدة منها، ومن الضروري دراسة هذه الاحتمالات من دون تهوين أو تهويل، ومن المؤكد أن التوجهات العامة للجماهير العربية سليمة، وربما كانت ملابسات محاولات الإعلام الإسرائيلي الدؤوبة لاختراق الجماهير العربية التي حضرت فعاليات كأس العالم الأخيرة في قطر والفشل الذريع لهذه المحاولات خير دليل على سلامة تلك التوجهات، كذلك فإن المشاعر التلقائية للجماهير العربية تجاه الجرائم الإسرائيلية في غزة دليل قوي آخر، وإن

لوحظت محدودية واضحة في تحركاتها المساندة للشعب الفلسطيني، باستثناء قلة من البلدان العربية، والاستجابة الجماهيرية الجيدة لحركة مقاطعة المؤسسات المتورطة في دعم إسرائيل بصورة أو بأخرى، ومن المؤكد أن هناك تيارات فكرية وحركات سياسية تخصم من قيمة العروبة بين الجماهير العربية ونخبها الثقافية والسياسية، ومن الأهمية بمكان أن يركز المركز في أنشطته على مواجهة التحديات السابقة، وثمة مقترحات يمكن طرحها في هذا الصدد للمناقشة بحيث يتم تنقيحها وإثراؤها على الدوام كي نصل إلى ما يمكن تسميته جدول أعمال أو قائمة بأولويات المركز في نصف القرن الثاني من رسالته المستدامة بإذن الله، وذلك على النحو التالي:

1 ـ تكثيف عملية إعادة طرح الفكرة العربية كأساس قيمي للنظام العربي، ينطوي على رؤية حضارية إنسانية لا تخص الأمة العربية وحدها، وإنما كل الأقوام والمكونات التي تعيش على الأرض العربية في مساواة مطلقة بين الجميع، واحترام للسلامة الإقليمية للأمة العربية ووحدة أراضيها، وينطوي كذلك على رؤية شاملة لكل التحديات التي يواجهها النظام العربي بمختلف مكوناته والسبل المثلى لمواجهتها، سواء كانت تلك التحديات داخلية كتحدي بناء الديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، أو خارجية كمواجهة المشاريع الإقليمية المتقاطعة مع المشروع العربي والمتعارضة معه وبالذات المشروع الصهيوني الاستعماري الإحلالي في فلسطين، الذي لم يعد هناك مجال لأدنى شك في أحلامه المتعلقة بالسيطرة على الشرق الأوسط ككل، مع السعي لبناء أفضل علاقات ممكنة مع قوى الجوار الطبيعية في

المنطقة في إطار من احترام المصالح المشروعة للجميع وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وبناء التحالفات الممكنة لمواجهة المشروع الصهيوني، وكذلك نزعات الهيمنة والسيطرة الأمريكية، والعمل على بناء علاقات متوازنة ومفيدة لطرفيها قدر المستطاع مع القوى العالمية الأخرى كالصين وروسيا، بل والاتحاد الأوروبي بقدر نجاحه في التخلص من الهيمنة الأمريكية. ومن الأهمية بمكان أن يعمل المركز بالسرعة الممكنة على بلورة نص جديد للمشروع النهضوي العربي، يستجيب للمتغيرات الكثيرة التي طرأت على الأمة العربية ومحيطيها الإقليمي والعالمي بعد صدور المشروع في صورته الأولى، على أن يُتَّبَع النهج التشاوري نفسه الذي اتُّبع في إعداد الصيغة الأولى للمشروع.

2 ـ مسارعة المركز دائمًا إلى بلورة مواقف من الأزمات الطاحنة التي يتعرض لها النضال العربي، تُبْنى على المبادئ الراسخة التي يعمل المركز على هديها، وذلك لما لوحظ من وجود ارتباك في الرؤية بالنسبة إلى بعض القضايا شديدة الأهمية بالنسبة إلى حاضر الأمة العربية ومستقبلها، وهو ارتباك يحدث إما بالنظر إلى تعقد المواقف بطبيعتها أو تغذية مصادر إعلامية مغرضة لبعض المغالطات التي تعزز هذا الارتباك، وأسوق هنا أحدث مثالين في هذا الصدد، أولهما يتعلق بالموقف السلبي لبعض الآراء العربية من المقاومة الفلسطينية بعد عملية «طوفان الأقصى» بحجة انتماء حماس إلى الإخوان المسلمين أو تبعيتها لإيران، والمثال الثاني يرتبط ببعض المواقف العربية التي وقفت على الحياد تجاه العدوان الإسرائيلي على إيران، أو حتى بدا أنها تؤيد إسرائيل في هذا العدوان.

3 ـ العمل على تقديم حلول عملية لمشكلة الصراعات الداخلية التي تهدد عددًا من أقطار الوطن العربي على رأسها اليمن والسودان وليبيا وسورية، كما أن هناك دولاً أخرى لا تشهد حاليًا صراعات مشتعلة، لكن ما تحت السطح ينذر بالخطر كلبنان، ناهيك بمشكلة الوحدة الوطنية الفلسطينية التي يتوقف مستقبل القضية الفلسطينية على حلها، كذلك فإنه في إطار السعي للتكامل العربي تمهيدًا للوصول إلى هدف الوحدة العربية على النخبة العربية الفكرية والأكاديمية العمل على بلورة مشاريع محددة للتكامل وبالذات في المجال الاقتصادي، تكون لها جدوى اقتصادية واضحة لكل أطرافها، ولا يُشْتَرَط أن تكون شاملة في البداية لكل الدول العربية، وإنما الشرط الوحيد أن تكون مفيدة بوضوح لأطرافها، والعمل على طرح هذه المشاريع بدأب وإلحاح على مؤسسات صنع القرار الوطنية والعربية، بل وعلى دوائر رجال الأعمال العربية، حيث إن بعض مشروعات التكامل الاقتصادي الريادية قد تنبع من أصحاب الأعمال الكبرى في الوطن العربي، ويمكن أن يكون النجاح المرتقب لهذه المشروعات بداية لتوسع نطاقها بحيث يقترب بالتدريج من الشمول.

ليست هذه المقترحات سوى غيض من فيض، ويجب الاستمرار في العمل على إيصال رسالة المركز إلى أوسع الجماهير والنخب العربية الممكنة، بالاستفادة من التطورات التكنولوجية في مجال الاتصال التي تيَسر ذلك، وليكن الهدف أن تشهد تتمة القرن الأول من عمر المركز المديد بإذن الله إنجازًا لرسالته الاستراتيجية من أجل تحقيق وحدة الأمة.

مركز دراسات الوحدة العربية بعد الخمسين: الحاجة إلى التنظير أولاً

بدر الإبراهيم(*)

حين يُستحضر اسم مركز دراسات الوحدة العربية، يتبادر إلى الأذهان تاريخ ممتد من الإنتاج الفكري والمعرفي الذي أثرى المكتبة العربية على مدار عقودٍ خمسة. غير أن هذا الإنتاج ما كان ليرَى النور لولا تمسُّك المركز بمبادئ ومحددات أساسية لعمله في المجال الفكري، وتماسُكه في وجه تحديات ومصاعب كان يمكنها أن تحرفه عن مبادئه وأهدافه، فتصنع منه مركزًا للدعاية السياسية الممولة من المتنفذّين في الوطن العربي.

تميَّز المركز بنزعته الاستقلالية، والتزامه بالخط الفكري العروبي، وكان لهذين العاملين تأثير كبير في تمكين المركز من وضع بصمة لا تمحى في تاريخ الفكر والثقافة العربيين. إن كل ما رأيناه من إنتاج فكري مهم، وندوات وحوارات قيّمة، ودراسات بحثية عميقة، ورؤى وتصورات للنهوض ومعالجة أزمات الوطن

(*) كاتب وباحث عربي.

العربي السياسية والتنموية، هو نتاج استقلالية المركز، والتزامه العروبي.

كان لالتزام المركز العروبي دور أساسي في تتويجه مرجعًا فكريًا رائدًا في الوطن العربي. انحاز المركز إلى أفكار التحرر العربي، وخدمها بإيجاد قاعدة فكرية صلبة في مواجهة الاستعمار ومروِّجيه في الوطن العربي، الذين تكاثروا في العقود الماضية، وعلت أصواتهم أكثر فأكثر. لم يكتفِ المركز بعقد الندوات وإصدار الكتب والدراسات حول الواقع العربي من منظار قومي عربي، بل تبنى إطلاق رؤية لمبادئ نهضة عربية، تحت عنوان المشروع النهضوي العربي.

ورغم أن المركز ملتزم بالمبادئ العروبية في الوحدة العربية والتحرُّر من الاستعمار والتنمية المستقلة، فهو لم يحصر نفسه في إطار أيديولوجي ضيق، فانفتح على الباحثين والمفكّرين الذين لا ينتمون إلى خطه الفكري، لكن يحملون قواسم مشتركة معه، أو يقدمون أطروحات مفيدة في حدود ما يمكن قبوله في الإطار الواسع للمبادئ العروبية. قدم المركز مساحة للحوار بين مختلف الأطياف الفكرية العربية في ندواته، ورفض الجمود والتقوقع بانفتاحه على أطروحات مدارس فكرية مختلفة، ضمن معادلة لم تلغِ هويته الفكرية، وإنما أكدت مرونته.

كذلك، قدّم المركز أطروحات نقدية شديدة الأهمية للتجربة السياسية للقوميين العرب، بل وفي نقد الفكر القومي العربي، والدعوة إلى تجديده، وفي نقد الاستبداد السياسي وحكم الفرد، وهي أمور أعطت لالتزام المركز العروبي مزيدًا من المصداقية،

كرستها استقلالية المركز عن التأثير المباشر للأنظمة العربية وأجنداتها.

عاش المركز ظروفًا صعبة في مراحل طويلة على المستوى المادي، لكنه استكمل مشروعه من دون أن يهدم عناصر تميُّزه، فلم يتخلَّ عن استقلاليته، ولا تراجع عن التزامه العروبي، رغم إغراءات الارتماء في أحضان جهات التمويل التي تتبنى أفكارًا نقيضة لمبادئه. لعل الاستقلالية والالتزام الفكري يمثلان جوهر الإرث الذي يعطي للمركز وهجًا وألقًا، ويجعله قادرًا على الصمود والثبات، بعد خمسين عامًا من تأسيسه. ورغم كل الصعوبات المالية، والتحديات التي طرحتها أحداث العقدين الأخيرين في الوطن العربي، وحالة التفكك الشاملة التي يعايشها العرب، فإن المركز سجل إنجازًا كبيرًا ببقائه قادرًا على العمل في الساحة الفكرية.

انطلاقًا من هنا، يمكن القول إن المركز، بإرثه الغني، يستطيع تحويل مخاطر التشرذم والانقسام العربي إلى فرصة لإعادة التفكير في هذا الواقع، واقتراح حلول لإشكالاته الكبرى، لأن الواقع العربي الحالي لا يجعل مبادئ المركز العروبية صالحة للانطلاق منها نحو معالجة تلك الإشكالات وحسب، بل يضع هذه المبادئ تحت عنوان الضرورة الملحّة.

غير أن أي حديث عن دور المركز في المرحلة المقبلة، لا بد أن ينطلق من تعريف محدد لهذا الدور، وبالنسبة إلى مركز بحثي، فإن دوره لن يكون الحلول محل الفاعلين السياسيين، وإنما تنويرهم بالأفكار والرؤى التي يمكنها أن تكون وسائل للخروج من مآزق

الأمة الكبرى، وتعزيز قدرتها على النهوض، ونقد أخطاء العقود الماضية، لتجنُّب تكرارها. هذا يعني أن المركز لا يعمل بالنيابة عن الأحزاب والتنظيمات السياسية، لكنه يصنع اتجاهًا للتفكير، ويوسع آفاقه لإنتاج حلول سياسية واقتصادية واجتماعية لواقعٍ شديد التعقيد على امتداد الوطن العربي.

تبرز في هذا الجانب تحدّيات جمّة، أولها شراسة الهجمة الاستعمارية الغربية، لتثبيت الهيمنة في غرب آسيا، ضمن محاولة وأد التحولات في موازين القوى دوليًا في مهدها. هنا تحضر المحاولة المستمرة لتصفية القضية الفلسطينية، بوصفها المحور الأساسي للهوية القومية العربية والمواجهة مع الهيمنة الغربية، والعمل على تجاوزها لتكريس حالة التبعية الكاملة للغرب الاستعماري في منطقتنا. إن لمواجهة هذه الهجمة جوانب متعددة، سياسية واقتصادية وعسكرية، وهي بحاجة إلى نقاشات معمقة، واقتراحات مفصّلة، يمكن المركز أن يساهم فيها إلى حدٍّ كبير.

تبرز أيضًا الأزمات الناتجة من انهيار الدولة القُطرية في المشرق العربي، وما تنتجه من تعزيز للاصطفافات الطائفية والعشائرية والجهوية. هنا يمكن المركز إعادة قراءة المسألة الطائفية، ودراسة آلياتها في البلدان العربية بعمق، كما يمكنه أن يقترح رؤية لتكامل عربي، وأشكال من الوحدة العربية، على أساس الهوية العربية الجامعة، تسهم في حل أزمة الدولة القُطرية المنفجرة، وتعيد اللحمة إلى المكونات الاجتماعية في المشرق العربي.

الإخفاق في توليد منظومة حكم سياسية مستقرة يدعو إلى نقاشات مستفيضة، ولا سيَّما مع الترويج بقوة عربيًا لنموذج

الديمقراطية الليبرالية في العقدين الأخيرين بوصفه غاية المنى، وعصا موسى السحرية، من دون مراعاة لأبجدياته أحيانًا، أو لقصوره في أحيان أخرى. طرح المركز مسألة الاستبداد السياسي مرارًا، وناقش قضية الديمقراطية، لكن الحاجة ماسّة في المرحلة الحالية إلى مناقشة مستفيضة لكيفية إيجاد نموذج حكم عربي مؤسسي، لا يعيش على حكم الزعيم الفرد، يمكن من خلاله إيجاد مساحة واسعة من الحريات السياسية والمدنية، وتداول السلطة، من دون إهمال قضية العدالة الاجتماعية، أو تحويل المطالب الديمقراطية إلى جسر نحو الاستتباع للغرب الاستعماري.

وهذا يقود إلى الحديث عن أهمية مناقشة قضايا العدالة الاجتماعية والتنمية المستقلة بتفصيل وعمق، وبخاصة في ظل إهمالهما من جانب الخطاب الليبرالي العربي الذي يعيد تدوير شعارات ليبرالية، مُغفلاً أحد أهم عوامل الثورات والانتفاضات ثم الاحتراب الأهلي العربي منذ عام 2011، وهو الفشل الاقتصادي للأنظمة العربية، والأزمة التي خلقها أتباع الوصفات النيوليبرالية في المجتمعات العربية، وعدم وجود تصورات عند كل الفاعلين السياسيين في تلك المجتمعات حول طريقة معالجة الأزمات الاقتصادية خارج الصندوق النيوليبرالي. إضافة إلى ذلك، تستحق محاولة تعويم نموذج الريعية غير النفطية في الخليج العربي (نموذج دبي مثلاً) بوصفه الحلم العربي الجديد، مناقشة معمقة، للإضاءة على كونه مثلاً لا يعبّر عن استدامة، أو استثمار جدي في الإنسان العربي.

إن كل عناصر المشروع النهضوي العربي الذي عمل المركز عليه بحاجة إلى إعادة زيارة، آخذةً في الحسبان التطورات التي

طرأت على الساحة العربية في العقدين الماضيين، والتغيرات الحالية والمتوقعة في المدى المنظور على الساحة الدولية. يطرح الواقع العربي تحديات فكرية ضخمة، ومعالجة الإشكالات العربية بحاجة إلى تنظير جاد أولاً (خلاف الشائع من كون التنظير لا جدوى منه)، فالعمل بغير قاعدة نظرية يؤدي إلى الدوران في حلقة الفشل والتدمير الذاتي نفسها.

يمكن المركز أن يؤدي دورًا مهمًا وحيويًا في إنتاج معرفة وتنظير يقود إلى الخروج من حالة الأزمة بأبعادها المختلفة، عبر تأكيد التزامه العروبي، واستقلاليته، وتجديد روحه النقدية، والانفتاح على من يحملون أطروحات جادة وقواسم مشتركة مع بعض مبادئه، وإن لم يكونوا منتمين إلى خطه الفكري، وتفعيل كل هذا ضمن مواكبة للتقنيات الحديثة، لتجاوز المصاعب المادية، وإيصال صوت المركز إلى أوسع نطاق ممكن في الوطن العربي.

الحاجة إلى طرح مركز دراسات الوحدة العربية في هذه المرحلة أكبر من ذي قبل، وخصوصًا مع نجاح النفوذ الغربي في التلاعب بالأوساط الثقافية والفكرية والإعلامية العربية، وتهميش الأصوات المناهضة للهيمنة الغربية. ربما لا تكون الموازين المادية في مصلحة المركز، لكن قوة الفكر الذي يحمله، وقدرته على التجدد، وطرح حلول لإشكالات الواقع المعاصر على كل الصعد، وإنتاج أطروحات ذات قيمة معرفية، تعطيه أفضليةً رغم المصاعب المادية، وتجعل عمله فرصة لمن يلتزمون خطه الفكري للمساهمة في إعادة الاعتبار للهوية العربية، والإنتاج الفكري العربي.

مركز دراسات الوحدة العربية في ذكراه الخمسين: الحاجة إلى رؤية مستقبلية جديدة

حسن نافعة(*)

يختلف مركز دراسات الوحدة العربية عن غيره من مراكز البحوث والدراسات القائمة في مختلف مناطق العالم. فهو ليس مؤسسة بحثية تقليدية أو أكاديمية بحتة، وبالتالي يفترض ألّا يقتصر نشاطه على إنتاج ونشر دراسات علمية أو أكاديمية بحتة، ولو كان الأمر كذلك لأصبح من السهل تقويم إنجازاته بحجم ونوعية المعارف التي أضافها في الحقول والمجالات البحثية التي حددها لنفسه. ولأنه ربط وجوده برسالة محددة، كانت هي الدافع الرئيسي وراء تأسيسه، ألا وهي الإسهام في صوغ وإطلاق مشروع نهضوي عربي جديد، ينبغي أن يشتمل أي تقويم لإنجازات مركز دراسات الوحدة العربية ومساره على ثلاثة عناصر أساسية: **الأول**، يتعلق برسالته وبالأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وإلى أي مدى تمكّن المركز من تحقيقهما، وما إذا كانا ما يزالان قابلين للتحقق، أم أن

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.

التطورات التي طرأت على الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية تستوجب إعادة النظر فيهما. و**الثاني**، يتعلق بالوسائل المستخدمة، وبمدى مواءمتها في تحقيق الأهداف المنشودة. و**الثالث**، يتعلق بالإطار المؤسسي المصمم لممارسة النشاط المقترح، سواء ما يتعلق منه بالأجهزة السيادية المنوط بها رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج، أو بالأجهزة الإدارية المنوط بها تنفيذ تلك الخطط والبرامج.

من حيث الرسالة والأهداف، تشير الوثائق التأسيسية للمركز إلى أنه يتطلع إلى صوغ مشروع نهضوي عربي جديد يتضمن ستة عناصر أساسية هي: الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدُّد الحضاري. ومن حيث الوسائل والأدوات التي يرى أنها ضرورية لتحقيق تلك الأهداف حدد المركز جملة من المشاريع والبرامج والأنشطة التي يعتزم القيام بها، أهمها: 1 ـ إعداد الدراسات، الفردية أو الجماعية؛ 2 ـ نشر الكتب المعدّة سلفًا من جانب باحثين عرب في المجالات التي تتقاطع مع أهداف المركز؛ 3 ـ ترجمة الكتب المهمة الصادرة في بلدان وحضارات أخرى، يكون لنقلها إلى العربية أهمية في الاطلاع على تجارب الشعوب والحضارات والدول الأخرى والإفادة من هذه التجارب؛ 4 ـ نشر المجلات البحثية العلمية المحكّمة، الفكرية والمتخصصة في العلوم الاجتماعية والعلوم السياسية؛ 5 ـ عقد الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية المصغّرة لمتابعة القضايا الساخنة أو المحورية في المنطقة والعالم. ومن حيث الإطار المؤسسي. قام المؤسسون بإنشاء ثلاثة أجهزة. هي: أ ـ مجلس الأمناء: المنوط به رسم

السياسات العامة ووضع الخطط والبرامج واعتماد الميزانية؛
ب ـ اللجنة التنفيذية: المنوط بها الإشراف على الجهاز الإداري ومتابعة الأنشطة وتذليل العقبات التي تعترض عملية التنفيذ؛
ج ـ الجهاز الإداري: المنوط به تنفيذ الأنشطة والبرامج والخطط الموضوعة، ويرأسه مدير عام يعاونه مجموعة من الموظفين الإداريين والباحثين.

يحق لمركز دراسات الوحدة العربية، في ذكرى مرور نصف قرن على تأسيسه، أن يفخر بما تمكن من إنجازه على الصعيد الفكري. فقد تمكن من تزويد المكتبة العربية بأكثر من 1200 كتاب في مختلف الموضوعات المتعلقة بالشأن العربي العام، وذلك في مختلف المجالات الاستراتيجية والأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونجح عدد كبير من المؤلفات التي نشرها المركز في تقديم إسهام علمي وفكري رفيع المستوى، كل في مجاله، ما حقق للمركز شهرة واسعة ومكانة مرموقة على الصعيد البحثي اعترف بها الجميع. كما تمكن المركز من إصدار مجلة شهرية حملت اسم **المستقبل العربي**، ومن المحافظة على انتظام صدورها حتى في أحلك الظروف، ومن ثم فسرعان ما تحولت إلى منصة جادة ومتميزة للباحثين في مختلف الأقطار العربية.

غير أن أهم إنجاز قام به المركز، في تقديري الشخصي، هو تمكنه من تنظيم عدد هائل من المؤتمرات العلمية والسياسية الكبرى، ومن حلقات النقاش للأوضاع الجارية، أسهمت جميعها في تحقيق تفاعل مباشر ومثمر بين الباحثين العرب من مختلف الأقطار والأعمار، وهو ما ساعد على إيجاد شبكة تفاعل مباشر بين الباحثين العرب من مختلف الأقطار العربية، وهو إسهام لم يسبقه

إليه أي من المراكز أو المؤسسات البحثية العربية الأخرى. صحيح أن الأزمات المالية التي مر بها المركز، في مراحل زمنية مختلفة من مساره الطويل، دفعته إلى تقليص هذا اللون من ألوان النشاط إلى حدٍّ كبير، وهو ما أدى إلى تراجع دور ومكانة المركز على هذا الصعيد، مقارنة بمراكز عربية أحدث، وتحوله إلى شيء أقرب ما يكون إلى دار للنشر في موضوعات وقضايا بعينها؛ ومع ذلك، سيظل مركز دراسات الوحدة العربية يحظى بموقع السبق والريادة في مجال تنظيم المؤتمرات البحثية والسياسية الكبرى التي تهم الشأن العربي العام.

غير أن السؤال الذي ينبغي أن يشغل بال المعنيين بمستقبل المركز، وأن يجيبوا عنه بأمانة، يدور حول ما إذا كان هذا الكم الهائل من النشاط البحثي والفكري قد أسهم في تمكين المركز من الاضطلاع برسالته ومن تحقيق الأهداف التي سعى إليها. إجابتي الصريحة والمباشرة عن هذا السؤال هي: بالقطع لا. فهدف «**الوحدة العربية**» ما يزال حلمًا بعيد المنال، ولم يكن العالم العربي أكثر تشرذمًا وانقسامًا مما هو عليه الآن، بل يمكن القول إنه أصبح أبعد ما يكون ليس من وحدة الصف فحسب، بل من وحدة الهدف أيضًا. ولا يوجد في العالم العربي كله نظام سياسي واحد يمكن وصفه بـ «**الديمقراطي**»، ولا نموذج واحد للتنمية تتوافر فيه معايير «**التنمية المستقلة**». فإذا انتقلنا إلى معيار «**العدالة الاجتماعية**»، فسوف نجد أن جميع البلدان العربية من دون استثناء، بما في ذلك أكثرها تخلفًا وفقرًا، تعدّ من بين أكثر دول العالم تركزًا في الثروة وتمييزًا بين الطبقات، لأن نسبة أو شريحة محدودة جدًا من السكان تستولي على أغلبية الثروة أو الدخل القومي. أما إذا أخذنا معيار

«**الاستقلال الوطني والقومي**» فحدث ولا حرج، إذ لا يوجد في الوطن العربي نظام حاكم واحد يملك قراره المستقل أو يتمتع بما يكفي من الإرادة الذاتية ما يسمح له باتخاذ قراراته في ضوء ما تمليه عليه المصالح الوطنية أو القومية وحدها. نأتي إلى الهدف السادس والأخير وهو «**التجدد الحضاري**». فوزن الوطن العربي في صنع الحضارة الإنسانية المعاصرة، رغم كل ما يتمتع به من موارد بشرية وطبيعية هائلة، يبدو محدودًا جدًا ولا يكاد يذكر. صحيح أن الحضارة العربية الإسلامية قدمت إسهامات عظيمة للحضارة الإنسانية المعاصرة، لكن هذا الإسهام تم خلال حقبة زمنية بعينها، أما اليوم فقد تراجع العالمان العربي والإسلامي وتخلفا عن الركب الحضاري إلى أن وصلا إلى الحالة المزرية الراهنة. ورغم محاولات فردية كثيرة للنهوض، فإن جميع مشاريع النهضة العربية الحديثة أجهضت، وبالتالي ما زال الوطن العربي في مجمله أسير التخلف العلمي والتنموي والفكري، فكيف به يستطيع تحقيق «التجدد الحضاري المنشود».

في سياق كهذا، ينبغي أن نتساءل عن مكمن الخلل الذي جعل مركز دراسات الوحدة العربية يعجز عن تحقيق أهدافه. فهل يعود هذا الإخفاق إلى طبيعة الأهداف التي سعى لتحقيقها (التي ربما تبدو اليوم طموحة بأكثر مما ينبغي، أو غير قابلة للتحقق أصلاً، أو بحاجة إلى مراجعة في ضوء التطورات التي طرأت على الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية)، أم أن هذا الإخفاق يعود إلى الوسائل المستخدمة في تحقيق الأهداف المنشودة، وبالتالي عجز الأفكار التي اعتنقها المركز وراح يروجها عن الوصول إلى الشرائح السياسية والفكرية والاجتماعية المستهدفة، القادرة بالتالي على

صنع التغيير في الاتجاه الذي ينشده، أم أن هذا الإخفاق يعود إلى سوء الإدارة، وبالتالي إلى قصور في الإطار المؤسسي القائم، بمجلس أمنائه، ولجنته التنفيذية، وجهازه الإداري؟ الواقع أن الخلل قائم على هذه المستويات الثلاثة كافة.

لا تتسع المساحة المتاحة لنا للاستطراد طويلاً في التشخيص، لذا فربما يكون من الأجدى الانتقال إلى مقترحات العلاج، مكتفيًا باستعراض ملامحها العامة على النحو الآتي:

أولاً، في مجال الأهداف التي يسعى المركز لتحقيقها: أقترح إعادة صوغها على النحو الآتي:

1 ـ مواجهة المشروع الصهيوني بكل الوسائل النضالية المتاحة، العسكرية والسياسية والإعلامية، والعمل على حشد كل القوى الاجتماعية والفكرية والسياسية التي لها مصلحة حقيقية في مقاومته.

2 ـ الدفاع عن الدولة الوطنية وتحصينها في مواجهة كل التحديات التي تعترض طريقها، وبخاصة الدعوات الانفصالية والنعرات الطائفية والانعزالية.

3 ـ تحقيق التكامل العربي في مختلف المجالات، وخصوصًا في المجال الاقتصادي، والبحث عن أفضل السبل لتحقيق هذه الغاية، استرشادًا بالتجربة الأوروبية أو بتجارب تكاملية أخرى في العالم.

4 ـ إصلاح جامعة الدول العربية وتطويرها لتحقيق التوازن المطلوب بين إعمال حق الدول الأعضاء في السيادة الوطنية، وما يتطلبه ذلك من احترام مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية، وبين

الضرورات التي تفرضها مواجهة المشروع الصهيوني، من ناحية، وتحقيق التكامل العربي، من ناحية أخرى.

5 ـ العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بدراسة أفضل السبل الكفيلة بتحقيقها.

6 ـ ضمان المشاركة السياسية وتفعيل دور المجتمع المدني وحماية حقوق الانسان.

ثانيًا، في مجال اختيار الوسائل الأكثر فاعلية في تحقيق الأهداف المرجوة: ينبغي أن ندرك أن الأهداف التي يتطلع المركز إلى تحقيقها ليست أكاديمية محضة، أو حتى فكرية خالصة، وإنما هي مزيج من الأهداف الفكرية والسياسية في الوقت نفسه، لذا لا يحتاج العالم العربي إلى مركز بحثي تقليدي يضاف إلى الكثير من المراكز البحثية القائمة، أو إلى «دار نشر» تضاف إلى دور النشر القائمة، وإنما يحتاج إلى مؤسسة تبحث وتتعمق في دراسة المعضلات القائمة في الواقع العربي واقتراح سبل العلاج والبدائل القادرة على حلها أو تجاوزها أو احتوئها. لذا يمكن القول إن جل النشاط الفكري للمركز ينبغي أن ينصرف إلى دراسة وتشخيص هذه المعضلات، وأن جل النشاط السياسي للمركز ينبغي أن يتجه إلى العمل على اقتراح الحلول المطلوبة، وذلك بالتواصل مع المفكرين وصناع القرار من أصحاب المصلحة في تبنيها والترويج لها.

ثالثًا، في المجال التنظيمي والإداري: لا بأس من الإبقاء على الشكل التنظيمي القائم حاليًا، أي إدارة المركز من خلال: أمانة عامة تضع السياسات والبرامج وتصدق على الميزانية، ولجنة تنفيذية: تتولى متابعة النشاط وتذليل العقبات التي تواجه النشاط

الميداني، وجهاز إداري: يرأسه مدير عام ويساعده مجموعة من الموظفين والباحثين. لكنني ينبغي:

1 ـ وضع قواعد حوكمة تحول دون تكرار بعض الممارسات التي أساءت للمركز ولطخت سمعته في بعض الأحيان، وتقضي على كل مظاهر الفساد وعلى تركيز وإساءة استخدام السلطات.

2 ـ إعادة تأليف مجلس الأمناء على نحو يضمن حسن تمثيله للشرائح الفكرية والسياسية المستهدفة والمؤمنة بدور المركز وأهدافه، على أن يخصص ثلث المقاعد لرجال الأعمال المؤمنين بأهداف المركز والراغبين في النهوض به، والثلث الثاني للمفكرين العرب المرموقين من مختلف الأجيال، والثلث الأخير لنشطاء المجتمع المدني الذين تربطهم علاقة حميمة بكل من الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والمراكز البحثية والفكرية الراغبة في التعاون مع المركز.

3 ـ فسْح المجال للعناصر الشابة الواعدة، مع العمل على تجديد ثلث أعضاء مجلس الأمناء واللجنة التنفيذية كل خمس سنوات ضمانًا لضخ دماء جديدة في شرايين المركز على مختلف المستويات.

مركز دراسات الوحدة العربية.. أي دور في زمن التفاهة؟

خالد شوكات(*)

تعود علاقتي بمركز دراسات الوحدة العربية إلى ثمانينيات القرن الماضي، من خلال مجلّته الفكرية الرائدة **المستقبل العربي** التي ساهمت، وسائر منشورات المركز، في تشكيل وعيي الشخصي، ووعي الكثير من أبناء جيلي، بقضايا الأمة، وكان لي شرف الكتابة فيها وأنا طالب في بداية دراستي الجامعية، حيث نشرت لي المجلة بحثَين أظنّ أنهما لم يفقدا أهميتهما من وجهة نظر التجديد الفكري المطلوب إلى اليوم، البحث **الأول** كان عنوانه «الحركة الإسلامية بين سلفيتي الشكل والمضمون»، أما البحث **الثاني** فكان عنوانه: «دور المرجعية الإسلامية في إعادة بناء النظرية القومية»، ولا شكّ أننا ما زلنا إلى اليوم لم نحسم المعركتين المشار إليهما، حيث ما تزال الحركات الإسلامية تراوح مكانها بين نسختها «السلفية» ونسختها «الديمقراطية»، فيما لم توّفق أمتنا العربية في تحقيق

(*) وزير سابق، ورئيس المعهد العربي للديمقراطية في تونس.

أحلامها الكبرى في الوحدة والتنمية المستقلة وتحرير فلسطين، وكان الضعف الفكري في بناء مفهومها الخاص لـ«الأمّة» أحد هذه العوامل، في حين يشكّل موقع «الإسلام» في هذا المفهوم مدار جدل لم يحسم بعد، رغم شبه الإجماع الحاصل بين مفكّريها من أنّها «أمّة واحدة ذات رسالة خالدة».

إن الدور الذي أدّاه مركز دراسات الوحدة العربية في إنتاج فكر عربي جديد مرتبط بـ«المشروع النهضوي العربي»، كان وما يزال دورًا مصيريًا حاسمًا، من حيث الارتباط بثوابت الأمة من جهة، وما يقتضيه ذلك من عمل توفيقي وتجميعي وتواصلي بين مختلف تياراتها الفكرية والأيديولوجية والسياسية من جهة ثانية، فهذا الدور في تعظيم المشتركات وتجسير الهوّة وتعهّد الأطر الحوارية اللازمة، ثم مواصلة الحركة التجديدية والاجتهادية والنقدية في سياقات متغيّرة ومتشابكة وصعبة، لهي مسؤولية تاريخية وعمل جبّار وضروري، ليس فقط للحفاظ على شمعة الأمل متّقدة، بل للمساعدة في رسم السياسات وتقديم الأفكار الضرورية لصنّاع القرار المباشر وغير المباشر، في ظلّ إجماع بين نخب الأمّة على أنّ الأهداف الستة للمشروع النهضوي الحضاري العربي ما تزال صالحة، وليس بالمقدور الاستغناء عنها كبوصلة للمستقبل، فلا تنمية مستدامة حقيقية من دون وحدة أقطار الأمّة ولا نهضة من دون استقلال حضاري.

إن التحدّيات المطروحة على المركز كثيرة، لعلّ أهمها «تحدّي الاستمرارية والاستدامة» في ظلّ التراجع المريع لثقافة القراءة والمطالعة، والأزمة الشديدة التي يعيشها قطاع النشر الورقي، لكن التحوّل إلى النشر الإلكترونيّ وإن كان ضرورة يفرضها العصر، فإنه

يحمل في حدّ ذاته إشكاليات لا يمكن غض الطرف عنها، فكيف لهذا النشر المتعلّق بمركز فكري مرموق مثل مركز دراسات الوحدة العربية، أن يضمن التوفيق بين العمق المطلوب والتبسيط الذي تقتضيه أدوات الانتشار والتواصل الجديدة، وفي زمن أصبح موسومًا بقدر لا بأس به من «التفاهة» و«الرداءة»، فهل يمكن للمركز أن يحفظ الأمانة ويواصل تحمّل أعبائها في إنتاج فكر عربي وحدوي حضاري عصري ذي جودة عالية، قابل للوضع في أطر وقوالب قادرة على لفت نظر الأجيال الناشئة والتأثير فيها، وكيف السبيل إلى استقطاب جيل جديد من الكتّاب والباحثين القادرين على الجمع بين وظيفتَي التجديد الشكلي والتجديد المضموني، وعلى نحو يحفظ الثوابت ويواجه المتغيّرات العاصفة بالمنطقة والعالم، وفي مقدمتها متغيّر «الذكاء الاصطناعي».

إن أمتنا العربية مقبلة على مواجهة قضايا غير مسبوقة في المستقبل المنظور، ولعل أهم أدوار مركز دراسات الوحدة العربية يتمثّل باستمرارية الإنتاج في مشاريع تجديد ونقد العقل العربي ومخاطبة الأجيال الناشئة بلغة العصر وصورته.

غزة تغيِّر العالم
فكيف تغيّرنا؟

خولة مطر(*)

مع احتفال مركز دراسات الوحدة العربية بخمسين عامًا على تأسيسه يبدو السؤال الأكثر إلحاحًا الآن من أي وقت مضى هو هل هناك حقًا وحدة عربية؟ بل هل هناك قومية عربية واحدة أم هي قوميات عربية متفرقة؟ وهذا السؤال ليس بجديد، فقد طرحته أبحاث ودراسات ومقالات نشرها المركز نفسه إما في مجلة **المستقبل العربي** وإما في سلسلة كتبه الغنية.

إلا أن السؤال الآن، وفي هذه اللحظة التاريخية الحاسمة التي تمر بها المنطقة ككل، وربما القومية العربية، بعد أكثر من عامين على بدء حرب الإبادة في غزة ومئات الألوف من الشهداء والجرحى من النساء والأطفال والرجال إلى جانب تدمير غزة بصورة ممنهجة وكاملة في حرب إبادة وتطهير عرقي لم يشهد مثلها

(*) كاتبة وصحافية بحرينية.

التاريخ الحديث، يبقى السؤال المكرَّر «أين العرب؟». فحرب غزه وأهلها قد غيَّروا العالم وساهموا في طرح الأسئلة الصعبة في ما يتعلق بالنظام العالمي السياسي والاقتصادي ككل، وليس فقط في ما يتعلق بمستقبل فلسطين والمنطقة وما يخطط لها ولشعوبها من تقسيمات وتحولات ورسم حدود وتهجير وتشريد لشعوبها.

ومن المهم التأكيد أن تجارب الشعوب العربية مع حكوماتها على مَر السنين، بل منذ احتلال فلسطين، قد رسخت القناعة لدى هذه الشعوب بأن حكامها من ملوك ورؤساء وأمراء لن تقوم بأي خطوة لمواجهة المشروع الصهيوني في المنطقة. كما أن الواقع المتكرر في عدة تجارب من الحروب المستمرة من جانب إسرائيل على البلدان العربية، بل استباحتها سماء كل البلدان العربية وأرضها وبحارها، يخفض مستوى توقعات العرب بالنسبة إلى مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية والانتهاكات، ليس فقط للمواثيق والقوانين الدولية، بل حتى للاتفاقيات الثنائية بين إسرائيل وبعض البلدان العربية.

لم يتوقع كثيرون منا أي موقف من الحكومات والأنظمة العربية التي لم تحرك ساكنًا على مدى أكثر من سبعين عامًا منذ احتلال فلسطين وتوسع إسرائيل إلى معظم الدول المجاورة كجزء من المشروع الصهيوني في المنطقة. بل إنه منذ اللحظات الأولى للهجوم الإسرائيلي غير المسبوق على قطاع غزة، لم يكن الشارع العربي يتوقع أن تغيِّر أنظمته من المعادلة العسكرية، ولكن الحد الأدنى المنتظر كان موقفًا سياسيًّا موحدًا، وتحركًا دبلوماسيًّا وإنسانيًّا فعّالاً من جانب الحكومات والمؤسسات القومية العربية.

إلا أن ما وقع كان أقرب إلى الغياب التام أو الحضور الرمزي الباهت المفرغ من المضمون، بل اتّسم بالنفاق، وربما الكذب، حتى من جانب تلك الدول التي وقَّعت اتفاقيات مع الكيان الصهيوني، بل أيضًا تلك التي ما زالت تختبئ خلف ما يسمى شروطها للانضمام إلى الاتفاقيات الإبراهيمية، وفي مجملها أو ما يعلن منه أنها تطالب بحق الدولتين وأن تحفظ حقوق الشعب الفلسطيني. هكذا تشير تصريحاتهم الرسمية في حين يقوم الإعلام الإسرائيلي والغربي الأمريكي منه والأوروبي بفضح كثير من الحكومات والمسؤولين العرب عبر تسريب ما يدور في الغرف المغلقة في اجتماعات حول حرب الإبادة الصهيونية ضد الفلسطينيين وكل من يقف معهم في مقاومة المشروع الصهيوني.

بل إن كثيرًا من وسائل الإعلام الغربية طرحت الأسئلة التي لم ولن يجرؤ الإعلام العربي، الموجَّه وغير الحر، على الإشارة إليها أو القيام بتقصي المعلومات والحقائق حولها أو حتى طرح الأسئلة الصعبة على الرؤساء والملوك والوزراء العرب أثناء لقاءاتهم بالرئيس الأمريكي أو غيره من الرؤساء الأوروبيين المشاركين جميعًا في هذه الحرب عبر دعم إسرائيل بكل السبل المتاحة.

وفي حين توقفت الصحف الغربية عند ازدواجية معايير حكوماتها في موقف مخالف حتى لشعوبها التي لم تتوقف عن تحركات الاحتجاج ضد حرب الإبادة في غزة عبر كل الوسائل من اعتصامات وتظاهرات ومقاطعة أكاديمية وإعلامية واستهلاكية، فهي أثارت أيضًا استغرابها، لا من الموقف الرسمي العربي المتوقع، بحسب تعبيرها، بل من الموقف الشعبي في عواصم العرب ومدنهم

من طنجة حتى مسقط إلا على خجل وفيما ندر. وهذا لا يعني أن المراقب لا يعرف عن حجم التخويف والقمع الذي مارسته أجهزة الأمن العربية على اختلافها تجاه شعوبها، بل يوجد الكثير من الأمثلة على ذلك. إلا أن حرب الإبادة هذه كشفت عن ضعف ووهن وتحولات، بل طرحت الكثير من الأسئلة حول دور الشعوب. فبعض المخضرمين قارنوا بين أحداث الماضي القريب وتحركات الشارع أو الشوارع العربية تجاهها وما حدث منذ بدء حرب الإبادة والتي لم تتوقف حتى الآن ومشاهد الموت والدمار تطارد المتلقي حتى لو أراد أن يشيح وجهه أو يتعذَّر بقلة الحيلة.

لكل ذلك، تبدو المقارنة بين ردود الفعل لدى الأكاديميين والفنانين والكتاب والباحثين وعامة الشعوب في العالم في مقابل الصمت العربي الشعبي لا الرسمي فقط، من الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى. بل إن المطلوب إعادة النظر والتقييم وتقصي الحقائق حول ما حدث للشعوب العربية من تغييرات وتحوُّلات رغم أن استطلاعات الرأي المتعددة تشير إلى أن القضية الفلسطينية أساسية بالنسبة إلى العرب ككل وهي قضية الشعوب العربية الأولى والأكثر قربًا إلى مشاعر العرب.

فحرب الإبادة على غزة التي كشفت أن الدول الغربية التي تدّعي الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات، ومنها الحرية في التعبير لشعوبها، قمعت المتظاهرين والمحتجين السلميين بوسائل شبيهة بما تقوم به دول العالم الثالث ومنها بالطبع دولنا العربية، هي نفسها غزة التي كشفت عورات الشعوب وليس الحكام والأنظمة العربية، ورفعت الصوت لتقول «أين أنتم يا عرب؟». وهذا

هو السؤال الذي يحجب الكثيرون عن مواجهته ومحاولة كشف ما الذي حدث لنا نحن العرب كشعوب.

وفي رأيي المتواضع جدًّا أن مسؤوليتنا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، هي أن نتوقف ونقوم ببحث ونقد لا للشعوب فقط بل للمراكز البحثية والمؤسسات القومية أيضًا المعنية بالإجابة عن هذا السؤال، التي ارتضى بعض منها أن يساير الواقع ويكتفي بالتنديد والتشهير والندوات والمحاضرات المحدودة الانتشار والوصول إلى العامة وغيرها من الأساليب التي تبدو بعيدة من مواكبة الواقع المتطور والمتحرِّك، متمترسًا بعضها خلف الأساليب القديمة في عرض مواقفها من القومية والوحدة العربية.

وهكذا لا يكون هذا البعض قد بَعُدَ بصورة ما من أهدافه ودوره فحسب، بل ربما يكون قد مثّل خيبة كبيرة للمتابعين لمنشوراته وكتبه.

لقد كشفت حرب الإبادة الأخيرة على غزة، بصورة لم يعد في الإمكان إنكارها أو تجاهلها، عن عجز المراكز البحثية العربية في التعاطي مع الواقع العربي المتغير وفهم دينامياته الجديدة. فما شهدناه من جمود وخفوت في صوت الشارع العربي، مقارنة بالحراك الواسع والمتواصل في العواصم والمدن الغربية، يُعد ظاهرة لافتة للنظر تثير الكثير من التساؤلات حول دور هذه المراكز ومقدرتها على مقاربة الواقع لا التنظير له.

تجلّى فشل بعض هذه المراكز البحثية في الاكتفاء بردود فعل نمطية، كإصدار بيانات الإدانة أو عقد الندوات المحدودة التأثير،

من دون الغوص عميقًا في أسباب هذا الصمت الشعبي أو محاولة تحليل التحولات الجوهرية التي أصابت المجتمع العربي منذ عقود. في حين كانت شوارع الغرب تفيض بمسيرات واعتصامات، تشهد الجامعات والمراكز البحثية هناك حوارات حيَّة ونصوصًا نقدية تلاحق القضايا وتطرح الأسئلة الجريئة أمام الرأي العام من دون خوف أو تحفظ.

على الضد، بدت معظم المراكز العربية وكأنها عاجزة عن أداء دورها الطبيعي في قراءة المشهد وتقديم رؤى جديدة أو حتى تفسير ظاهرة الانسحاب الجماعي للشارع العربي من دائرة الفعل المؤثر. وبدلاً من أن تكون هذه المؤسسات منابر لنبض المجتمع وحواضن لتحليل الأزمة وتفكيكها، تحولت إلى كيانات تكرر الخطاب نفسه دونما مراجعة أو تطوير، فتزايدت الفجوة بينها وبين واقعها.

إن الرهان على شحذ وعي الشعوب واستعادة روح المبادرة والاحتجاج لا يمكن أن يتحقق من خلال مقاربات سطحية أو خطابات نظرية بعيدة من وجع الشارع، بل يتطلب شجاعة نقد الذات وإعادة موضعة البحث العلمي في قلب معاناة الواقع العربي بكل تناقضاته وتحولاته. فالحاجة أكبر من أن تلبى بإعلان مواقف أو استعراض مؤتمرات، بل تستوجب ثورة معرفية تستوعب المتغيرات وتعيد ربط المراكز البحثية بقضايا الناس الحقيقية ومساراتهم في زمن التحولات الكبرى.

كما توجد حاجة ملحة إلى فهم واقع الهويات في بلداننا العربية حتى لا نتفاجأ في كل مرة يحدث فيها اقتتال وصراعات داخليه كلها مبنية على التقسيمات الطائفية أو العرقية أو الدينية أو حتى المناطقية. ونعود مع كل اقتتال داخلي بين الجار وجاره لنردد عبارة، تبدو الآن أكثر سماجة مما كانت عليه قبل عقود، ألا وهي لقد كنا نعيش في محبة وأخوّة فماذا حدث لنا؟ أو أن نستسهل الإجابة في أنه الاستعمار القديم/الجديد أو التدخلات الخارجية حتى العربية منها أو المخططات وهي بالطبع كثيرة بالنسبة إلى منطقتنا ككل، إلا أننا بحاجة إلى تشريح الواقع والعودة إلى فهم جذور هذه التشرذمات والوقوف عليها ووضع تصور لمواجهتها على الأرض قبل الأفكار الجميلة صعبة التحقيق.

هنا أجد نفسي مضطرة إلى القول إن الاحتفال بخمسين عامًا على مركز دراسات الوحدة العربية يكون عبر مراجعة نقدية لدوره ومسيرته العلمية والفكرية.

ربما من المفيد أن نعمل سويًّا لوضع تصورات أولية تطرح للنقاش بين المعنيين والمهتمين لإعادة تموضع المركز ليكون جزءًا أساسيًّا من المؤسسات والأفراد المعنيين بمواجهة التحولات السريعة والجذرية التي تعصف بمنطقتنا، بل ربما العالم ككل. لكل ذلك هنا بعض أفكار قابلة للنقاش لتتحول إلى مقترحات أولية ضمن قائمة طويلة من الخطوات المطلوبة لمستقبل المركز:

ـ وضع أفكار لعدد من الموضوعات المتعلقة بالتطورات الأخيرة في المنطقة على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية بهدف التعمق في فهم أبعادها وأسبابها وانعكاساتها.

ـ إعداد أوراق بحثية ترتبط أساسًا بالأمن الغذائي والمائي والطاقة والاقتصاد في زمن الحصار والعقوبات والأزمات.

ـ مراجعة التركيبة الكاملة للمركز من صناعة القرار إلى مراجعة الموضوعات للبحوث والدراسات في إطار من المشاركة والشفافية التامة.

ـ وضع آليات لتقييم الأداء على نحو دوري تشمل جودة البحوث ومدى ملاءمتها للتطورات في شكل الأبحاث ومضمونها الآن ومدى تأثيرها ونفاذها إلى أوسع شريحة من المجتمعات العربية وخارجها.

ـ بناء شراكات استراتيجية مع مراكز بحثية تملك أساليب متطورة في البحث وأدوات تحليل للبيانات وجمعها (بمعنى أن يكون هناك تعاون مع مؤسسات بحثية عربية وغيرها تملك القدرات الأكبر من المركز في جمع البيانات وتحليلها في ضوء التطورات السريعة)، كما أن في مثل هذه الشراكات فائدة للإفادة مما تملكه هذه المراكز من خبرة أو قدرة على النفاذ إلى المعلومة أو جمعها.

ـ الاستثمار في لقاءات مع مجموعة من الباحثين الجدد للإفادة من أفكارهم، وكذلك لتوصيل الكثير مما يملكه المركز من مراجع ودراسات ربما لا تكون دائمًا في متناول الجميع لأسباب متعددة.

ـ بناء قواعد بيانات تفاعلية مفتوحة أمام الباحثين وصنّاع القرار عبر استخدام التقنيات الحديثة.

ـ تعزيز البعد الإعلامي والتواصلي للمركز عبر نشر الأبحاث بلغة مبسطة عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل لرفع وعي الجمهور. وهنا من المهم التأكيد أن بعض المبادرات التي قام بها المركز أخيرًا، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الحوارات مع بعض الشخصيات، يعدّ خطوة مهمة بل أساسية، ويمكن تطويرها لتكون أكثر جاذبية وأوسع انتشارًا عبر التواصل مع بعض الإعلاميين والمؤثرين الذين يملكون متابعين على حساباتهم بأعداد كبيرة.

المركز الشاهد

سعيد سلطان الهاشمي(*)

تمهيد

سؤال المعرفة الجادة والملتزمة في الوطن العربي هو سؤال فدائي لا يقل فدائية عن من يحمل روحه على راحة كفِّه ويواجه بؤس العالم بصدرٍ عارٍ، وبخاصةٍ أننا نعيش في منطقة لم تحظَ بترف السكينة والهدوء لالتقاط الأنفاس وتشجيع النظر المعرفي والدراسة البحثية؛ سواءٌ كان في السبعينيات والأمة غارقة في متاهتها عن أسباب وعواقب نكسة 1967، أو ما سيلي من سنيّ الجمر والنار من حروب أهلية واجتياحات صهيونية على كل الصعد. ثم الحروب بالوكالة غير المنتهية، وليس انتهاءً بتناقضات الزمن الراهن الذي لا يكفّ عن تعظيم خيبتنا، إذ يصبح الأخ في العروبة والمصير شريكًا استراتيجيًا للعدو المُثخِن في دمائنا! إذًا، والحال كذلك؛ ماذا في وسع المعرفة أن تلاحق/وأنّى لها صفاء

(*) باحث وكاتب عُماني.

الدراسة والتحليل؟ والأرض تغلي بمن فيها بكل هذه الصراعات والخطوب. إلا أن ذلك كله لم يفتّ من عضد المجموعة الطليعية التي تنادت وسط ذاك الهشيم كله لإنشاء مركز دراسات في 1975، في أعقد لحظات التشظي لا الوحدة، وفي أدنى مناسيب فقدان الثقة في العموم وفي الأفراد.

لحظة الميلاد

وعورة البدايات استفزت الفكرة والمؤسسة مما وسمها بالصمود. وزادها صلابة عدم انضوائها تحت أي مظلة سياسية أو أكاديمية حامية وضامنة من غوائل الدهر. إذًا، فَرَض الواقع الموضوعي شروطه، إذ غدا المستقبل المَخرَج للتحرر من ضيق الحاضر، وهو ما تجسّد في مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي». الذي عُدّ، في حينه ولم يزل، مشروعًا رائدًا ونقلةً نوعية رؤيوية أتاحت للنخب العربية أن تلتقي وتتحاور وتتفاكر من المحيط إلى الخليج. للنظر والتأمل في خريطة طريق لمأزقها وحالة الانسداد التي تعانيه الأمة على كل الصعد؛ سياسية واقتصادية وفكرية وثقافية. عبّر هذا المشروع عن ثلاثة خصائص دشنت مركز دراسات الوحدة العربية إلى العالم خير تدشين. أولى هذه الخصائص هي **التأني،** في سبر أغوار جذور الأزمة. بدأ المشروع عام 1983، وأُعلن عن إطاره العام عام 1987، واصفًا الحقبة من 1985 إلى 2015 هي زمن هذا الاستشراف وحقله. أي رصد ودراسة تحولات جيل بأكمله، بتناقضاته الظاهرة في تلك اللحظة، والتناقضات التي ستلي بعواقبها المفتوحة. الخاصية الثانية هي **الشمولية**، وهذا ما عكسته محاور المشروع الأساسية: المجتمع

والدولة، العرب والعالم، التنمية العربية وأخيرًا النمذجة[2]. ثالثة هذه الخصائص هي **الثقة بالمعرفة**؛ وهو ما تجسّد في ترك المطحنة اليومية للسياسي وهيجان الاقتصادي بين مد رأسمالي وجَزر اشتراكي، والحرب الساخنة الباردة تلفظ أنفاسها الأخيرة. إن ترك كل ذلك والاستغاثة بعقول العلماء ونقاشات الباحثين وتوفير منصات آمنة جوّابة طافت المغرب وتونس والقاهرة وبيروت (عندما كانت تستطيع)؛ كل ما سبق، قد منح المركز أفضلية تاريخية تحرره من سجن الراهن إلى استقبال المستقبل. لا غرابة، إذًا، والوضع ذاك في أن يجود المركز عبر هذا المشروع ومشاريع أخرى متنوعة على المكتبة العربية بسيلٍ غامر من الكتب والأبحاث والأطروحات المعمّقة كترجمان لمشروع نهضوي عربي، تم إيداعه في وثائق وخزائن مشاعة ومفتوحة تقرأها الأجيال القادمة وتستجير بها متى ما أرادت النهوض من عثراتها، وكلما عزمت على تحمّل مسؤوليتها الأخلاقية والفكرية في بناء معمارها الحضاري.

التحديات

مَهَمةٌ كتلك لم تكن يسيرة التسيير في منطقة تموج بالصراعات والتشوهات الفردية والجماعية. أنظمة بعضها يسابق بعض أيهما يستبد بشعبه، وشعوب تكابد السحق المتعدد الأبعاد والمستويات من معاشها اليومي إلى آمال وأحلام غدها. أرخى هذا الوضع بسدوله على أعمال المركز وأدائه، الذي أصبح الشاهد والضحية

(2) خير الدين حسيب، المشرف ورئيس الفريق، **مستقبل الأمة العربية: التحديات.. والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص24 ـ 30.

في الوقت نفسه. التحديات كانت جسيمة، نورد منها، في هذه العجالة ما يلي:

التمويل والاستقلال: كان إشكال التمويل والدعم في مقدمة التحديات التي واجهها المركز. وهو تحدٍ مزدوج من خارجه ومن الداخل. فأما الخارجي، فلم يكن سهلاً الحفاظ على الاستقلال المعرفي المنشود بين عالم يساوم على المواقف، واستقطابات المال السياسي الراغب في توظيف مصداقية المركز لخدمة مآربه. بيئة كتلك (انتعشت حاليًا أكثر من ذي قبل) تستوجب يقظةً من الداخل. تعي مبكرًا تنمية الأوقاف والتبرعات والاشتراكات بطرائق مهنية مستدامة وراسخة، وبعيدة من الشخصانية والذاتية، لتضمن للمعرفة استقلالها. لذا، كان التحدي الأمضى من السيف المهندِ قد أرهق المؤسسة من داخلها أكثر مما هو آتٍ من الخارج، إذ لم يقدر المركز على مقاومة التداخل بين الشخصي والمؤسسي لمن تصدى لمهمة التسيير والتدبير. انعكس ذلك على مكانة المركز ومصداقيته ورساميله المالية والرمزية. تلك الرساميل التي كان من الأوجب ألّا تُمس، بل يُستثمر فيها وتُنمّى، وتكون نموذجًا يُقتدى في الترشيد وحوكمة الإدارة والشفافية في الموارد والمصاريف كجواب أولي للثقة الواسعة التي حازها المركز بين الناس برسالته المعلنة وأعماله البارزة الداعية إلى الديمقراطية والإصلاح الشامل والمحاسبة والعدالة الاجتماعية والحرية والمساواة.

الإدارة والتدبير: أدّت الطليعة القومية التي أدارت المركز دورًا محوريًا في تشييد وترسيخ مكانته كمختبر تفكير تقدمي قارّ. وقاطرة تنويرية تقود المنطقة وباحثيها إلى مساحات أسبق من زمنها الراهن. متكئةً على رصيد نضالي وعطاء علمي وخبرات عملية تسد في

مجملها الكثير من ذرائع التشكيك. غير أن هذا العامل، الذي يجدر به أن يكون عامل تقدُّم ورفعة، بات مع تقادم الزمن وطول المكْث والحرص على المناصب والوجاهات، بات ثُقبًا شَرِهًا ابتلع أغلب إنجازات المركز عبر أربعة عقود. نزف المركز من سمعته وقيمته الكثير. سواءٌ على مستوى الأعمال: كثافتها ومجالات البحث التي أنشأها، أم على مستوى الأسماء والعقول التي آثرت إما **الانضواء** تحت مشاريع جديدة وإما **الانزواء** بحسرة عن ما آلت إليه الأمور.

الشبكات العلمية: لستُ مبالغًا في زعمي، أن أبرز إنجازات مركز دراسات الوحدة العربية في السنوات الخمسين الفائتة لم يكن العناوين الفارقة التي نشرها وأثْرى بها خزائن الجامعات والمدارس والبيوت والمكتبات والأرصفة حول العالم، ولا المشاريع الواعدة بالتنمية التي رعاها وتابعها بدأب وتؤدة، ولا الدوريات العلمية الوافرة التي أزهرت تحت عريشته وتواصلت ثمارها شهريًّا وفصليًّا، وخرَّجت عبر صفحاتها وملفاتها مفكرين وعلماء وقادة وعي؛ كل ذلك كان أساسيًا ولافتًا وخالدًا. إلا أن الأهم من كل ذلك؛ هو قدرة المركز على تكوين جماعة علمية عربية في إطار ناظم من الثقة والرصانة على اختلاف مناهج تفكير عقولها ومشارب تربيتها وتنوع أيديولوجياتها من اليسار المتمرد إلى اليمين المتشدد. أن يلتقي القوميون والإسلاميون والماركسيون والشيوعيون والليبراليون والسلطويون تحت سقيفة واحدة، للمذاكرة والمناظرة، لم تكن بالمهمة السهلة. فعل المركز ذلك مرارًا وتكرارًا. إن مصادر ووثائق كل ذلك موجودة ومتاحة ونعود إليها ونتأملها كلما افترقت بنا السُبل. من نافلة القول إن التحولات التي جرت على هذه الشبكة العلمية، طوال هذه المدة، لم يكن سببها المركز بكل تأكيد، في

عالم الثابت الوحيد فيه هو المتحول. إن الموقف الجوهراني من المعرفة الذي يسم هذه الشبكة، والتقاليد التي أرساها المركز في الحوار والنشر، في التعليم والتعلّم ـ وله السبق والفضل ـ يحتّم على هذه الشبكة العلمية؛ التسامي على صغائر الخلاف، والإخلاص لمنهج الاختلاف والجدل، والحفاظ على هذه العروة التي نشأت رغمًا عن كل تلك التحديات.

ماذا بعد

قد يبدو الواقع غير مشجع للاستمرار. لكنه متى كان مُشجعًا في الأساس ليكون معيارًا للديمومة. ثم، إن «المعرفة إذا لم تتنوع مع الأنفاس لا يعوَّل عليها» بحسب الشيخ الأكبر ابن عربي. وهذا ما تنتظره الأنفاس من مؤسسة ذات ميراث راسخ وإنتاج غزير (+1200 كتاب، +520 عددًا من دورية **المستقبل العربي**[3]). ثلاثة مستويات متوازية ومتساوقة من العمل على الغد نتمناها من مركزٍ حمل هَمّ العرب وعروبتهم. قاوم الصعاب وعبر الخطوب، وها هو يحتفي بيوبيله الذهبي.

مواصلة المسير بروح عصرية: سؤال «المابعد» يشترط قاعدة للانطلاق ونقطة للعودة. وكلاهما متحققتان في صمود المركز مستوعبًا كل تلك الاختبارات التي اعترضته: بموظفيه المخلصين، وإدارته الحصيفة، والبقية الباقية من الجماعة العلمية التي لم تزل تراهن على الإيمان والأمل. الإيمان برسالة المركز والأمل بنهوضه وانبعاثه من كل هذا الرماد الذي خلّفته حرائق الداخل ونيران

(3) <https://tinyurl.com/3duv7smp>.

الحروب المتواصلة على فلسطين ولبنان والعراق وسورية واليمن والسودان وعموم الوطن العربي الكبير.

العناية بالباحثين الشباب: لا ينبغي للمركز أن تنسيه انشغالات التسيير اليومي وإحياء مكانته المرموقة بين مراكز أبحاث ودراسات معاصرة عن إيلاء العناية القصوى بالباحثات والباحثين الشباب، الذين يزهرون في كل فصل من فصول المعرفة. استقطابهم، استكتابهم، تمكينهم، الإيمان بهم، نشر أطروحاتهم وأعمالهم المُعبّرة عن تطلعاتهم والدفاع عنها في مواجهة المنع والإقصاء الممتدّ والمتنوع الذي تمارسه أجهزة المراقبة والمعاقبة في أقطارهم والعالم. كلها توقعات منتظرة من إدارة المركز المستنيرة.

رعاية الجماعة العلمية: في عالم شيوع المعرفة وسهولة الوصول إلى المعلومة، بل اختلاقها وابتذالها بوسائل الذكاء الاصطناعي، ينتظر المركز دورًا أكثر شجاعةً وتقدمية من الدور الذي تصدى له عند تأسيسه قبل خمسين عامًا. يتمثل هذا الدور برعاية جماعة علمية عربية تواصل وتبني على ما تم تحقيقه من إرث علمي وتراكم معرفي. تتمثل المهمة الأساس بمُساءلة تركة المركز ونظرائه (القلّة) بالنقد والتقويم. عبر لقاءات وندوات ومؤتمرات علمية مباشرة يتفاعل فيها الفكر بالفكر ويُختبر المبدأ بالفعل. في وسط ضامن لحرية التفكير والتعبير والتنظير. رعايةٌ من هذا النوع تستدعي استشرافًا أبعد ممّا بدأ به المركز في الثمانينيات من القرن العشرين. نعم، يتطلب ذلك موازنات سخية واستحقاقات مالية كثيرة، لكن «كُلَّ يَومٍ لَكَ اِحتِمالٌ جَديدٌ وَمَسيرٌ لِلمَجدِ فيهِ مُقامُ» كما يقول المتنبي، حيث المسير مخفورٌ بنبل الهدف ووحدة

المصير وإثارة ثيمات حيّة وموضوعات تُعبّر عن حاضر الشعوب العربية وتعكس قلقها المشروع من المستقبل الغامض.

أن يواصل مركز دراسات الوحدة العربية مساره ورسالته في المرحلة القادمة ليس خيارًا أو قرارًا يتخذه زمرةٌ من الناس، بل ضرورة حضارية تحتاج إليها الأمة. لا بوصفه مؤسسة أثارت حوارًا علميًا لتلمس الطريق إلى العمران والحضارة فحسب؛ بل، لكونه مركزًا شاهدًا على أحلام العرب وتطلعاتهم مثلما كان سِجلاًّ أمينًا لخيباتهم وانكساراتهم ومُستشرِفًا متمكّنًا لمستقبلهم.

تحديث مشروع الرؤية العربية المستقبلية: نحو نظام اقتصادي جديد

صبري زاير السعدي(*)

مبادرة «المركز» وضرورة تغيير الأولويات

تَعلَمُ النخب العربية أن كثافة إسهامات مركز دراسات الوحدة العربية (المركز) وقيمتها في تعبئة الكفاءات والخبرات العربية لتعزيز التعاون المشترك بين الدول العربية والتمهيد لتأسيس الوحدة العربية الشاملة، تستحق الكثير من التقدير والدعم. ونَعلَمُ أيضًا، أن المبادرة بتحديث أولويات «المركز» والنشر في مجلة **المستقبل العربي** (المجلة) في المستقبل، ضرورية جدًا مع التحولات الدولية الجذرية الجارية والمفاجئة في العالم، والتي لا يمكن التنبؤ بمآل خطورتها الاستثنائية المحتملة في مستقبل الدول العربية. والواضح، أن إبداء الرأي في هذا التحديث، مُهمَة ثقيلة ويَصعبُ إنجازها في بحث أو مقالة بوقت قصير، لأنها تتطلب تقييم نشاط نصف

(*) خبير ومستشار اقتصادي عراقي.

قرن(*) من العمل الدائب والمتنوع(1). ومع ذلك، تمنح المبادرة فرصة إبداء الرأي في مسألتين مترابطتين بالغة الأهمية: الأولى، ضرورة إنجاز مشروع جديد لاستشراف نهضة عربية مستقبلية تُعيد ترسيخ الآمال العربية(2)، بديلاً «للمشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل» (2010)(3). والبديل المقترح، في رأينا، «مشروع الرؤية العربية المستقبلية»(4). والمسألة الثانية، تحديث أولويات «المركز» والنشر في «المجلة» بإدراك التأثيرات الموضوعية المتبادلة بين فعل الإرادة السياسة المؤثرة في الاقتصاد وقوة الاقتصاد المؤثرة في السياسة. والمرادف لهذه الحقيقة في الواقع العربي، رداءة أداء وتعسف السلطة السياسية الحاكمة وتأثيراتها السلبية في البيئة

(*) بخلاف العادة، الغاية من ذكر المصادر في الهوامش هي للتعبير الرمزي عن التقدير واحترام جهود جميع الكفاءات العربية، من الراحلين والأحياء، الذين ساهموا على مدى نصف قرن في إغناء مجلة **المستقبل العربي** بالدراسات المعرفية والفكرية والمهنية والثقافية، وليس للاستعانة بها في صوغ آراء المقالة.

(1) انظر: ندوة «عشرة أعوام على إنشاء مركز دراسات الوحدة العربية» التي شارك فيها: أحمد صدقي الدجاني وبرهان غليون وسعد الدين إبراهيم وسيد يسين وفاروق أبو عيسى وعلي الدين هلال، **المستقبل العربي**، السنة 7، العدد 73 (آذار/مارس 1985).

(2) انظر: إبراهيم سعد الدين، «اتجاهات الرأي العام العربي نحو عقبات الوحدة ومردودها الاجتماعي في المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة 2، العدد 14 (نيسان/أبريل 1980).

(3) انظر: **المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

(4) انظر: صبري زاير السعدي، «مشروع الرؤية العربية المستقبلية: قضايا وأولويات،» **المستقبل العربي**، السنة 43، العدد 500 (تشرين الأول/أكتوبر 2020).

الاقتصادية المتبادلة مع تدني الكفاءة الاقتصادية وتأثيراتها السلبية في السلطة الحاكمة، وكلا العاملين، السياسة والاقتصاد، يفسران حالة التردي السائدة في البلدان العربية. لذلك، إذا لم يحصل التغيير في أداء السياسة والاقتصاد، فإن مستقبل البلدان العربية سيكون صعبًا ومؤلمًا.

أما أولويات النشر في «المجلة»، فالتجربة تشير إلى أن القيمة العملية للندوات والدراسات والأبحاث والمقالات، تترسخ لدى الرأي العام بتناول التفاصيل الموثقة بالمعلومات والمؤشرات الإحصائية الخاصة بالدول العربية كلٍّ على انفراد. كما أن تشجيع النقد البنّاء وإثارة الجدل بآراء متباينة، يُفيدُ في توسيع المعرفة وفرص التعاون بينها.

إنجازات المرحلة وتحديات المستقبل

في مراجعة فعاليات «المركز» خلال السنوات الماضية، كانت وسائل تعبئة الكفاءات والخبرات العربية قد بدأت بنشر الدراسات والأبحاث في مختلف القضايا العربية في «المجلة»، ثم توسعت لتشمل الندوات والمؤتمرات ونشر الكتب والثرّ من الدراسات والأبحاث والمقالات وعقد الندوات لإيجاد وسائل فعالة تسهم في تحقيق الوحدة العربية. لقد كانت البدايات مثمرة[5]. والأهم في

(5) انظر على سبيل المثل: محمود عبد الفضيل، «الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة،» **المستقبل العربي**، السنة 5، الأعداد 42 ـ 44 (آب/أغسطس ـ تشرين الأول/أكتوبر 1982). كذلك، يوسف الصايغ، **التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992). وانظر أيضًا، مشاركة مجموعة من

فعاليات «المركز»، في رأينا، كان تنفيذ مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي: مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات» الذي تم إنجازه خلال المدة 1981 ـ 1988[6]. يتصف المشروع بالموضوعية والدقة في التعبير عن الواقع العربي بالمعلومات والإحصاءات الموثقة، واتسم بالأصالة في أساليب التحليل والمقاربات، وبالحرية في تبادل الرأي، والمشاركة الواسعة من الباحثين والنخب الفكرية والسياسية المهنية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية العربية (العدد 85) والحوار مع القيادات الفكرية والسياسية (العدد 16). وقد نشرت ووثقت نتائجه بكتاب (580 صفحة) ليصبح مصدرًا مهمًّا في تقييم أداء «المركز» المُتَميّز في تلك المدة. ومع ذلك، لم يحقق المشروع النتائج المرجوة لأسباب أهمها: تجنب المشروع حسم الأوليات الرئيسية ذات العلاقة بملاءمة الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العربية في الاختيار بين الديمقراطية والدكتاتورية السياسية، وبين الاقتصادين الرأسمالي والاشتراكي، وبين الأنظمة الاقتصادية المختلطة. فقد اقترح المشروع عددًا من المشاهد (السيناريوهات) لمستقبل التنمية

الاقتصاديين العرب منهم: إسماعيل صبري عبد الله وإبراهيم العيسوي ومحمد محمود الإمام وعارف دليلة في **ندوة القطاع العام والقطاع الخاص: ندوة فكرية بتنظيم مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي**، بيروت، كانون الأول/ديسمبر 1990، وسمير أمين، **ما بعد الرأسمالية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

(6) انظر: خير الدين حسيب (المشرف ورئيس الفريق)، سعد الدين إبراهيم وإبراهيم سعد الدين وعلي نصار وعلي الدين هلال، **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات، التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).

والتعاون بين البلدان العربية، بدلاً من اقتراح مرجع موحد لنهضة سياسية واقتصادية واجتماعية عربية مشتركة.

ويلي في الأهمية، إنجاز «المركز» **المشروع النهضوي العربي** (2010)، الذي استقبل بترحيب واسع، ولكن من دون تأثير مهم في المعرفة والفكر والثقافة القومية العربية؛ فالمشروع يفتقد الوضوح في تشخيص عناصر القوة والضعف، ومنها قوة «ريع» الثروة النفطية وضعف استبدالها في المستقبل(7). كذلك، لم تنشر تفاصيل المشروع لمعرفة مصادر الآراء الواردة(8). وفي رأينا، إن الاهتداء بالمشروع لم يَعُدْ مناسبًا؛ فالفرضيات والاستنتاجات والمقاربات الواردة، ليست كافية ومقنعة لتتناسب مع التحولات الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية العالمية الجذرية ومعطيات الثورة التكنولوجية والعلمية المستمرة.

أما النشر في «المجلة»، فصحيح أنها تشمل نطاقًا واسعًا من الدراسات والأبحاث والمقالات ونشر مناقشات الندوات أو خلاصة كتب «المركز». والصحيح أيضًا، أن يعاد ترتيب أولويات موضوعات النشر جذريًا وتوسيعها، مع زيادة عدد صفحات «المجلة» من 180 إلى 240 صفحة، وكالتالي:

---

(7) انظر: «ملف النفط والطاقة والوطن العربي»، حيث شارك في الدراسات الخبراء: روبرت مابرو، وإبراهيم إبراهيم، وهشام الخطيب، وعلي محمد الصايغ، **المستقبل العربي**، السنة 8، العدد 78 (آب/أغسطس 1985).

(8) انظر: صبري زاير السعدي، «غياب قوة النفط وقصور الفكر الاقتصادي في المشروع النهضوي العربي: مقاربة في التجربة العراقية،» **المستقبل العربي**، السنة 33، العدد 375 (أيار/مايو 2010).

1. في الأبواب الثابتة التي تحتل 150 صفحة، يتم نشر ثمانية دراسات وأبحاث رئيسية: دراسات في السياسة، ودراسات في الاقتصاد، ودراسات في التنمية البشرية، ودراسات في العلوم والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسات في الفكر والثقافة والإرث الحضاري.

2. وفي الأبواب غير الثابتة التي تحتل 80 صفحة، يتم نشر: دراسات في الثروة النفطية والطاقة، ودراسات البيئة وتنمية الموارد الطبيعية، والدراسات الاستراتيجية، ومقالات الرأي، ومراجعات الكتب العربية والأجنبية، وباب للأحداث العربية. أما الصفحات العشرة المتبقية، فتخصص للتعريف بالمجلة ونشاط «المركز».

التحوُّلات العالمية والإقليمية:
تهديد مستقبل الاقتصادات العربية

يشهد العالم زخمًا متزايدًا من التحوُّلات الدولية الجذرية التي تستهدف تكريس هَيّمَنَة الدول المتقدمة، اقتصاديًا وعسكريًا، في إدارة النظام العالمي «المُضْطَرِب» للاستحواذ على مزايا جيوسياسية واستراتيجية واقتصادية من بقية دول العالم، ولا سيَّما الأقل قوة والضعيفة اقتصاديًا، لضمان تبعيتها واستغلال ثرواتها الطبيعية. ومن المثير للقلق، تزامن هذه التحولات مع الحروب المتوحشة التي تشنها إسرائيل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، لإبادة الفلسطينيين، وتدمير لبنان، والمشاركة في تهديم سورية، وتهديد الأردن ومصر والسعودية بتهجير الفلسطينيين إليها، وتوسيع أراضيها بتغيير موازين

القوى في الشرق الأوسط[9]. في المقابل، وللأسف، نشهد ضعف الإرادة السياسية العربية لدرء مخاطر هذه التغييرات. لذلك، يصبح ضروريًا استشراف مآل نتائج هذه التحولات العالمية والحروب الإسرائيلية بصوغ مشروع نهضة عربية مستقبلية طموح وجديد. وإذ تظهر للعلن سريعًا، النتائج الضارة للتحولات العالمية في الاقتصاد العالمي[10]، فإن الاقتصادات العربية مُعرّضة للتراجع وتضاؤل تقدمها للحاق بالاقتصادات الناهضة، ولا سيَّما اقتصادات «الريع» النفطية.

يَعلَم الجميع أن الدول العربية، ومنذ تأسيسها الحديث بعد الحرب العالمية الأولى، تختلف كثيرًا في أنظمتها السياسية والاجتماعية، وتتباين في مستويات تطورها وامتلاكها الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية. وباستثناء الاقتصادات التي تتمتع بوفرة الإيرادات من «ريع» صادرات النفط الخام والغاز لتمويل الإنفاق الحكومي والاستيراد المتزايد، فإن معظم الاقتصادات العربية تعاني ركود النمو، وانتشار الفقر، وارتفاع البطالة، وتفشي الفساد، وارتفاع الدين العام، وزيادة التباين في توزيع الدخول والثروات، وتآكل البنية الأساسية[11]. لذلك، تصعب المقاربة بين تجاربها الاقتصادية الوطنية بهدف تقريب التعاون المشترك بينها

(9) انظر: عبد الإله بلقزيز، «ممكنات ومستحيلات الصراع العربي ـ الصهيوني: نحو رؤية مستقبلية،» **المستقبل العربي**، السنة 22، العدد 250 (كانون الأول/ديسمبر 1999).

(10) انظر: «Trump's Economic Delusion, America and the and the World Will Suffer,» *The Economist* (8 March 2025) p. 10.

(11) انظر: محمود عبد الفضيل، «الفساد وتداعياته في الوطن العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 22، العدد 243 (أيار/مايو 1999).

أولاً، وثانيًا، تصعب مقاربتها مع التجارب الاقتصادية الناجحة في العالم بهدف الاستفادة منها. والمهم، أن محاولات التكامل الاقتصادي بصنوفها المتعددة من المشروعات العربية المشتركة، والسوق المالية العربية المشتركة، والصناديق العربية، وغيرها، لم تحقق النجاح المستهدف[12]. وليس خفيًا أن من أسباب تعثر التجارب الاقتصادية العربية، العمل بالسياسات الاقتصادية «الليبرالية الجديدة» المُعيبة التي قيّدت التوسع في الطاقات الصناعية الإنتاجية القادرة منتجاتها التنافس في الأسواق الخارجية. والمثال المتوقَّع: إن التمسك بهذه السياسات وتجريد الدولة من مسؤولياتها في إدارة الاقتصاد، ستتحمل اقتصادات «ريع» الثروة النفطية العربية في المستقبل، أعباء النتائج السلبية للتطور السريع في مصادر الطاقة المتجددة البديلة. لذلك، يجب التغيير في هذه السياسات والعمل بنظام اقتصادي جديد.

تحديث مشروع الرؤية العربية المستقبلية: نحو نظام اقتصادي جديد

يستند مشروع الرؤية العربية المستقبلية «المُحَدَث» إلى خمسة محاور رئيسية يشمل كل منها: استراتيجية وأهدافًا وسياسات

(12) انظر: لبيب شقير، «الجانب الاقتصادي في الفكر الوحدوي العربي،» **المستقبل العربي**، السنة 1، العدد 3 (أيلول/سبتمبر 1978). وانظر أيضًا: محمد محمود الإمام، «التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين،» **المستقبل العربي**، السنة 13، العدد 138 (آب/أغسطس 1990). انظر: عبد الغني عماد، «التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة،» **المستقبل العربي**، السنة 22، العدد 250 (كانون الأول/ديسمبر 1999).

ومشاريع وآليات تنفيذها، لتكوّن وثيقة مُفيدة للرأي العام من جهة، ومرجعًا «للمركز» ولأولويات النشر في «المجلة» من جهة ثانية. وفي ما يأتي موضوعات المحاور:

1 ـ الوحدة العربية والتجدد الحضاري.

2 ـ الدولة المدنية الديمقراطية المستقلة.

3 ـ النظام الاقتصادي الجديد.

4 ـ توطين التكنولوجيا الصناعية المتقدمة والذكاء الاصطناعي.

5 ـ القوة العسكرية الدفاعية.

باستثناء النظام الاقتصادي الجديد، فإن الأهداف والسياسات العامة لبقية المحاور أشير إليها سابقًا[13].

من الواضح، أن هَيمَنة الرأسمالية «الليبرالية الجديدة»، بدأت بالتراجع نتيجة تفاقم أزماتها بتركز الاحتكارات الصناعية المتقدمة والتكنولوجيا الرقمية، وانخفاض أجور العمال، واستغلال «ريع» العمل بالذكاء الاصطناعي، واتساع تباين الدخول والثروات بين المواطنين وبين الدول، وتقييد حرية التجارة والمنافسة في الأسواق الخارجية، وتزايد المنافسة بين الاقتصادات الوطنية وبين التكتلات الاقتصادية الدولية، والمنافسة قائمة بين الممار التجارية الدولية «المستهدفة»، وبفرض العقوبات الاقتصادية والمالية القسرية للتأثير في السياسات الوطنية، ولتشتت سلاسل الإنتاج والإمدادات بين اقتصادات دول العالم. ولم يَعُدْ مثيرًا أن شرط المنافسة في اقتصاد السوق قد أصبح مُقيدًا بالمصالح الاقتصادية والسياسية الوطنية.

(13) انظر: السعدي، «مشروع الرؤية العربية المستقبلية: قضايا وأولويات».

على الصعيد النظري، ومنذ زمن، اندثر الاهتمام بالاقتصاد التقليدي: الرأسمالي والماركسي، كما أصبح واضحًا تراجع النظرية الرأسمالية «الكلاسيكية الجديدة» وتجاربها في العالم[14]، وتضاؤل التجارب الاشتراكية المشتقة من الماركسية أو المعدلة كاشتراكية السوق أو الاشتراكية التنافسية أو الأنظمة المختلطة كالكينزية أو السوق الاجتماعية. ومع ذلك، يتزايد الاهتمام الفكري الجديد ـ القديم بضرورة جمع مزايا الكفاءة الاقتصادية في الرأسمالية ومزايا العدالة الاجتماعية في الاشتراكية بنظام إنتاج وتوزيع واحد، حيث لم تَعُد النظريات الاقتصادية المعاصرة تصلح لمثل هذا الجمع. وفي المقابل، لدينا نظرية «الاشتراكية الجديدة» التي تجمع، وباتساق قابل للقياس، بين الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج والعدالة الاجتماعية في توزيع فائض الاستثمار (الأرباح).

قُدِمَتْ فرضيات «الاشتراكية الجديدة» بمنهجية واضحة، وبأسلوب الرياضيات في التحليل القابل للقياس، وتم نشرها وتوثيقها منذ أربع سنوات[15]. وفرضيات النظرية تُغايرُ فرضيات نظريات الاقتصاد التقليدي والمعاصر المتعلقة بدينامية الإنتاج وتوزيع فائض الاستثمار. فـ«الاشتراكية الجديدة» تختلف عن النظريات الرأسمالية والاشتراكية المعاصرة بمشاركة العمل ورأس المال معًا في تكلفة الإنتاج الحقيقية وفي توزيع الأرباح أيضًا.

(14) عن الريادة لاستشراف مستقبل الرأسمالية، انظر: رمزي زكي، «هل انتهت قيادة أمريكا للمنظومة الرأسمالية العالمية،» **المستقبل العربي**، السنة 13، العدد 138 (آب/أغسطس 1990).

(15) انظر: صبري زاير السعدي، «نحو مقاربة جديدة للنموذج الاقتصادي الأمثل: الاشتراكية الجديدة ونقد الاقتصاد التقليدي،» **المستقبل العربي**، السنة 43، العدد 504 (شباط/فبراير 2021).

تفترض النظرية دَمْجَ دور المُنَظِّم بدور العُمال حيث تتحدد قيمة «ريادة المُنَظِّمْ» بالأجر المدفوع، كبقية العُمال، لقاء المشاركة في تكلفة الإنتاج الحقيقية، بخلاف النظرية الرأسمالية «الكلاسيكية الجديدة». كذلك، تتصف بتحييد مِلكية القطاع العام والقطاع الخاص للأصول الرأسمالية في المنشأة الإنتاجية كون المِلكية من الحقوق الطبيعية، بما يزيح قَيد التمييز في حرية الاستثمار لدى القطاع الخاص والقطاع العام مع الاستفادة من المنافسة بينهما بثنائية التخطيط الاقتصادي المركزي وآليات السوق.

وليست «الاشتراكية الجديدة»، نظامًا يجمع المبادئ والقيم والأفكار، إنما هي تفسير نظري للعلاقة الموضوعية المتبادلة بين العمل ورأس المال في الإنتاج والتوزيع. كما أنها، ليست مسألة «فنية» منحصرة بقياس الكفاءة الاقتصادية في استخدام موارد الإنتاج وبتقديم تفسير مُختلف في توزيع الأرباح، فاستنتاجاتها الاجتماعية، المباشرة والضمنية، تتناسب والتحديات الراهنة والمستقبلية في الدول العربية، وغيرها من الدول، لإنهاء الفقر والبطالة المتزايدة، ولتقليص التباين في توزيع الدخول والثروات.

***

ومن الكاتب، تحية احترام وتقدير واعتزاز للرواد المؤسسين الأوائل ولجميع العاملين، الراحلين والأحياء، الذين شاركوا، ولا يزالون، في بناء مركز دراسات الوحدة العربية وإغناء شعلة المنارة مجلة **المستقبل العربي** لنشر المعرفة والفكر والعلم والثقافة والمهنية لخدمة التنمية وتوسيع التعاون المشترك بين البلدان العربية منذ عام 1975.

بناء الأمل مع جيل قادم

الطاهر لبيب(*)

على المركز أن يواصل جهده في اتجاه الأهداف التي أنشئ من أجلها، وذلك، طبعًا، مع مراعاة تغيّر السّياق، واقعًا وإمكانًا. وإذا اختزلنا هذه الأهداف التي يبدو أن بعضها كان مفرطًا في تصوراته وصياغاته إلى حدّ اليوتوبيا، فإن خلاصة المطلوب هي إيقاظ الأمل أو إنعاشه، في مواجهة الانهزاميّة السائدة وما يتبعها من إحباط وعدميّة. هذا الأمل المطلوب بناؤه يدفع إليه، ولا شك، إحساسٌ بالانتماء، أوّلًا، ولكن لا مناص له، معرفيًّا، من أن ينبني على أنقاض بعض الآمال الزائفة التي يمكن أن تكون موضوع نقد ذاتي... وإذا حسبنا أن المعنيَّ الأول بنتاج المركز، مستقبلاً، هو جيل صاعد أو قادم فإن التوجّه إليه ليس خيارًا بل ضرورة. هذا الجيل الصاعد أو القادم سيرث تبعات أوضاع عربية عبثيّة، أقلّ ما يقال عنها إنها كارثيّة. ولهذا فدور المركز، من هذه الجهة، هو أن

(*) أستاذ جامعي ـ تونس.

يفتح آفاقًا لتجاوزها، لا بشعارات قديمة وإنما استنادًا إلى المعرفة وبعقلانية البحث ومقارباته.

لم يعد كافيًا ولا نافعًا، في أغلب الحالات، تشخيصُ العجز العربي. الأهمّ هو بناء بدائل فكريّة سياسيّة تُبيّن، مثلاً، كيف يمكن العرب أن يحوّلوا القدرة إلى قوّة تكسبهم وزنًا وازنًا في العالم. في الاتجاه نفسه، كيف يستردّ العرب عروبتهم، في معناها الثقافي أو الحضاري، بعد أن استنزفها خطاب قديم وأطردها خطاب جديد؟ وبقطع النظر عن التسميات والنّعوت، كيف نُقنع بالحدود الدنيا من التكامل أو التعاون، في الأقل، وبالحد الأدنى المشترك بين مصائر العرب؟ هل من حلٍّ للورطة التاريخيّة التي غاب فيها عن بعض العرب ـ والعرب، هنا، حكّامُهم ـ أنّ ما يحدث في فلسطين المحتلّة له خريطةٌ قديمة، مرسومة، تشملهم، طال الزمن أم قصُر؟

إن البحوث الحاملة لأملٍ عربي محفّز على التفكير والعمل هي ذات أولويّة في الحالة العربيّة. هذه البحوث مستقبليّةٌ استشرافيّة، بالضرورة. ولأنها كذلك فهي تتطلّب مشاركة جيلٍ جديد له رؤى ومعارف وآليات فهم وتحليل لم يألفها الجيل السابق، وله، أيضًا، تقديرات غير تقليديّة لعلاقته بالعالم ولمكانته فيه. اختصارًا، التوجّه، بأملٍ مسنودٍ معرفيًا، نحو مستقبل يبنيه جيل عربي جديد، هو التوجّه الذي يدعو السياقُ العربي الراهن إلى اتخاذه من جانب المركز. كيف ذلك؟ الجواب إجرائي، وهو مشروط، بطبيعة الحال، بتوافُر الإمكانيات المادية والبشريّة. من دون هذه الإمكانيات يبقى ما نطلبه من المركز مجرّد ينبغيّات معلّقة.

إن المركز، رغم ما لاقى من صعوبات، هو من أهم المؤسسات الفكرية والبحثية في الوطن العربي. ما أنجزه قلّما استطاعت إنجازه مؤسّسة عربيّة مستقلّة أخرى، لا من جهة تعريفه بالأوضاع العربية والمناداة بتجاوزها فحسب، وإنما أيضًا من جهة قدرته التي كانت له على استقطاب مفكرين وسياسيين من آفاق مختلفة، بما في ذلك جَسر الفجوة بين المشرق والمغرب. كان هذا، وخصوصًا خلال العقدين الأوّلين، في مرحلة لم يكن فيها من الصعب إيجاد الدعم وأطراف التعاون. اليوم، وقد صعب هذا، يُخشى أن يتحول المركز من «مركز دراسات» إلى دار نشر عاديّة، وهذا مآلٌ نتمنى أن يجد المركز سندًا يحول دونه.

أهمية دور مركز دراسات الوحدة العربية في تعزيز الهوية والانتماء

الطيب أحمد صدقي الدجاني(*)

أعرب عن سعادتي بهذه المشاركة بمناسبة مرور خمسين عامًا على إنشاء مركز دراسات الوحدة العربية، وأستفتح بالذي هو خير. يمتد الوطن العربي جغرافيًّا على مساحة تزيد على 13 مليون كيلومتر مربع، ويمثل هذا 10 بالمئة من إجمالي اليابسة على أمّنا الأرض. ويسكنه أكثر من 470 مليون نسمة في نهاية هذا عام 2025، أي نحو 4.25 بالمئة من إجمالي ساكنة كوكبنا. وسيزيد عدد سكان وطننا الكبير على 750 مليون نسمة عام 2050. وتمر أكثر من 70 بالمئة من خطوط التجارة البحرية الرئيسية في العالم بمضائق وبحار ومحيطات وموانئ الوطن العربي التي يربو عددها على 150 ميناءً بحريًّا. وفيه 190 مطارًا مدنيًّا عاملاً وقابلاً نظريًا لخدمة المجهود الحربي، وفيه أكثر من نصف مليون كيلومتر طولي من الطرق السيارة والسريعة والرئيسية المعبدة، وأكثر من مليون ونصف

(*) كاتب وباحث عربي.

المليون برج اتصالات لشبكة الهاتف النقال أو الخليوي القادرة على خدمة المجهود الحربي كذلك لوجستيًّا وشبكيًّا. وفي الوطن العربي أكثر من 720 جامعة فيها مساقات علمية وتخصصات تشمل جلّ المجالات، بما في ذلك ما يتصل بالتقنيات البازغة مثل الحوسبة الكمومية والذكاء الاصطناعي والتعلم العميق للآلة وسلاسل الكتل وهندسة وبرمجة الحاسوب وغيرها. ويبلغ إجمالي ناتج الدخل المحلي أكثر من ثلاثة ترليونات ونصف الترليون دولار كما هو متوقع نهاية هذا العام 2025.

لكن التكتل الإقليمي العربي، وبالرغم من كل ما تقدم هو الأكثر تشظيًا وانكشافًا للاحتلال الصهيوني الغربي، وفيه آخر قلعة صهيونية استيطانية عنصرية إحلالية اقتلاعية في عالمنا. ويتأثر وطننا العربي أكثر ما يتأثر بموجات التغيير والتحديات الكبرى التي سوف يكون لها الأثر في مستقبل أجياله. وأهم هذه التحديات ما يتصل بالتعددية القطبية سياسيًّا واقتصاديًّا وثقافيًّا وتوجه الاستعمار الغربي الصهيوني إلى تكريس احتلاله وهيمنته على منطقتنا، وتحدي حماية شعبنا من أنماط الحروب غير التقليدية وغير المتناظرة كما هي الحال منذ السابع من أكتوبر 2023، وتحدي ولوج الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، وتحدي التخلص من الاحتلال والهيمنة والاستبداد والفساد، وتحدي تحقيق العدالة بمفهومها الواسع والشامل وتعزيز التنمية المستقلة والمتوازنة والمتصاعدة.

لقد نشأ هذا التكتل العربي بموجب مقررات بروتوكول الإسكندرية عام 1944، وكان الهدف حينها تحقيق دولة الوحدة العربية على جزء معتبر من جغرافية ما تحرر واستقل من أقطار

عربية سبعة قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها وبعدها. غير أن الإمبريالية البريطانية أملت إنشاء سكريتارية للنظام العربي الرسمي عام 1945، وهو ما أدى إلى إنشاء جامعة الدول العربية، التي لم تستطع تنفيذ أكثر من 85 بالمئة من مقرراتها منذ تأسيسها. وكانت نسب الإنجاز والآثار المترتبة على ما تحقق من أهداف متواضعة بل ومخيبة للآمال إلى حد كبير.

كما هو معلوم، فإن أولى أولويات الجانب الرسمي العربي كانت وما زالت تتعلق بالحفاظ على السلطة والثروة. ومعلوم أن قوى الهيمنة الغربية الصهيونية، قادرة على تغيير الرجل الأول ونظم الحكم العربية والإسلامية، وذلك منذ انقلابَي حسني الزعيم وأديب الشيشكلي عام 1949 وبعدها القضاء على ثورة مصدق واغتياله، وحتى يومنا هذا. لذلك أكثر ما نتوقعه من الأنظمة الرسمية العربية في المرحلة الراهنة، بإسناد من مركز دراسات الوحدة العربية، هو إيجاد حقائق الوحدة على الأرض العربية ومحيطها الإسلامي والأفريقي والآسيوي، بما يشمل ذلك التنمية البشرية وأهم أركانها التربية والتعليم اللذان يكرسان الانتماء والهوية العربية، كما السردية الحقيقية للصراع العربي ـ الصهيوني، والإسهام على صعد متعدِّدة من الإسراع في تحقيق الربط الطرقي والسككي والشبكي لخطوط الكهرباء والإنترنت إلى تسهيل وتيسيير حركة البشر والسلع وأنماط المعرفة بواسطة منصات التواصل الوطنية غير الخاضعة للرقابة الغربية الصهيونية الواجب الإسراع في إنشائها. ويمثل موقع المركز الإلكتروني إحدى هذه المنصات المهمة في المستقبل. لذا من الواجب دعمه وإسناد المركز للقيام بهذا الدور خير قيام حاضرًا ومستقبلاً.

على الصعيد الشعبي، يشرق المركز من موقعه في بيروت الأبية عاصمة الثقافة العربية، من أجل تعزيز الانتماء والهوية. ويستوجب النظر في ما يتصل بهما بداية تحديد المصطلح المستخدم. ونبدأ بالتحديد اللغوي؛ فالانتماء لغة هو الانتساب. وفلان ينتمي إلى حسب ونسب. وقد ورد في الحديث الشريف: «انتمى إلى غير مواليه» أي انتسب. وأصل الكلمة الثلاثي هو نمى بمعنى زاد وكثر، ونميته إلى أبيه «عزوته ونسبته» وانتمى هو إليه أي انتسب. وانتمى فلان إلى فلان إذا ارتفع إليه في النسب. وكل ارتفاع انتماء. والانتماء إلى شيء أو مكان أو شخص أو فكرة أو عقيدة هو الانتساب إليه أو إليها. والنسب كما ورد في التهذيب يكون إلى الآباء، ويكون إلى البلاد، ويكون في العمل والصناعة ويقال انتسب الرجل انتسابًا، واستنسب. وهكذا نجد أن الانتساب يكون للقوم وللمكان والموطن وللمهنة.

أما الهوية من الهو وهي تعني «حقيقة الشيء أو الشخص المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية». وهوية الشيء عند الفارابي هو عينيته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المتفرد الذي لا يقع فيه اشتراك.

طبيعي إذًا أن ينتمي المرء إلى دائرة وطنية حيث الأهل الأقربون والموطن، وأن ينتمي في الوقت نفسه إلى دائرة قومية تجمع داخلها مجموعة أقطار تسكنها أقوام وشعوب تنتسب إلى أمة واحدة، ثم هو ينتمي إلى دائرة حضارية تجمع داخلها أممًا عاشت في ظل حضارة واحدة. وأخيرًا هو ينتمي كإنسان يعيش على ظهر هذا الكوكب إلى الدائرة العالمية التي تضم فيها الأناسي جميعًا.

إن الانتماء إلى الموطن والقوم عامل أساسي في تحديد الهوية تمامًا أن الانتماء إلى عقيدة عامل أساسي آخر. وبتفاعل هذين العاملين يتضح الوجود المنفرد. وهكذا يتكامل الانتماء إلى المكان وإلى القوم وإلى العقيدة ويتفاعل فيثمر الهوية، على صعيد الفرد وعلى صعيد المجتمع، وتبرز هذه الهوية الشخصية التي تعبر عنها بلغة القوم وثقافة تنسب إليهم وبحضارة يشيدونها. وعليه، فإن الحضارة وفق المعادلة التي بسطها مالك بن نبي هي نتاج تفاعل الإنسان مع التراب مع الزمن بدافع من دين يدين به هذا الإنسان. والانتماء إلى هذه الحضارة التي يسهم الفرد أو المجتمع في تشييدها هو تعبير صادق عن الهوية، ومن خلال هذا الانتماء يأخذ التعبير مداه الأوسع. وقد تعددت الحضارات الإنسانية في تاريخنا الإنساني وعبرت عن هويات واضحة، واحتكت وتفاعلت على صعيد الدائرة العالمية. والحضارة العربية هي إحدى هذه الحضارات. وهي عربية اللسان، وعقيدتها التي وفرت النظرة الكلية هي دين الإسلام السمح. وقد أسهم في تشييدها العرب مع شعوب أخرى دانت بالإسلام وغيره من الأديان. وتمثلت هذه الحضارة حضارات المنطقة التي سبقتها في الظهور، وانفتحت على حضارات العالم القديم.

في ظل هذه الحضارة كانت الهوية واضحة على صعيد الفرد وصعيد المجتمع وكان لسان حال الفرد فيها وهو يسأل عن نسبه قول ذلك الشاعر:

قد ورثت المجد عن خير أب وأخذت الدين عن خير نبي

وأبوه كسرى ونبيه محمد صلى الله عليه وسلم واللغة التي يعبر بها عن هويته وانتمائه هي العربية لغة تلك الحضارة. ولقد حرص أبو الريحان البيروني على الكتابة بالعربية وهو ليس من أصل عربي وشرح أسباب ذلك في كلمة خالدة له «ديننا والدولة عربيان... والهجو بالعربية أحب إلي من المدح بالفارسية» وهذا شأن ابن سينا والفارابي وكثيرين آخرين. فالهوية هنا تحددت من خلال القوم والمعتقد، ولغة الحضارة التي تعبر عنها. وحق لحاملها أن يعتز بأبيه من أي قوم كان دونما استعلاء، ويعتز بدينه بلغة قرآنه وحضارته.

توافر هذا الوضوح للهوية في وطننا قرونًا طويلة. ولم تلبث أن برزت قضية الانتماء والهوية بفعل الأسباب التي ذكرناها.. الغزو الاستعماري الغربي الصهيوني، وتغير الخريطة السياسية وقيام الدول العربية الحديثة، والتغير المتسارع في عالمنا المعاصر. وقد استجابت أمتنا العربية لتحدي الغزو الاستعماري الأوروبي بالتمسك بعروبتها وإسلامها، وشهد وطننا بروز ظاهرة إحياء روحي وظاهرة إحياء قومي، عبرت حركة اليقظة الحديثة عنهما وقرنت بوضوح بين العروبة والإسلام.

لقد استشعر هذه الحاجة جيل من مفكرينا حين اشتد الغزو الفكري الذي استهدف سلب الهوية في أجزاء من وطننا ابتليت باستعمار الغربي الاستيطاني. فقام هذا الجيل بمهمته وكان وعي الانتماء ووضوح الهوية العامل الرئيسي في كسب معركة التحرير. لنا هنا أن نستشهد بما فعله الشيخ عبد الحميد بن باديس وجمعية العلماء. ونقف أمام ذلك البيت الشعري الجامع:

شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب

ويقول من عاصر تلك الحقبة وأرّخ لها إن ابن باديس آمن بثلاثة أركان لا تعرف التجزئة ولا تكتمل الصورة إلا بها. ولم يهدأ روعه حتى ألحقها بعضها ببعض ووصلها بلمحه كي لا تنفصم، وهي الجزائر الموطن والعربية والإسلام. وكان واضحًا عند ابن باديس أن العروبة هي اللسان وهي فوق السلالات، وهو لم ينكر قط ما أثبته التاريخ من أصل أمازيغي للجزائر. وقد حدد الوطن العربي من المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي.

إن وضوح هويتنا بالانتماء إلى دوائر الموطن واللسان والعقيدة والحضارة ينهي أي تناقض مصطنع بين هذه الدوائر، ويعبّر عن نظرة علمية للواقع القائم ولا يحاول القفز فوق أية حقيقة فيه. وهو يفسح المجال لبناء وحدة وطنية قوية على صعيد الموطن الواحد تنطلق من الاعتراف بالتنوع والاعتزاز بوجوده وصولاً إلى الوحدة. ويحث هذا المفهوم على الولاء للموطن ويعطي المشاعر الوطنية حقها ولكنه لا يقبل التعصب المذموم لها، ولا الانـغلاق. وهو يوحي بأن هذا الولاء يتوجب ربط الموطن بالوطن العربي الكبير لأنه يقوى به. وحين يحث هذا المفهوم على الولاء للوطن الكبير ويعطي المشاعر الوحدوية حقها فإنه لا يقبل المساس بروابط أخوة العقيدة، ولا بالانغلاق عن الدوائر الحضارية. وما أحوجنا إلى أن يتحقق الانسجام بين وطننا العربي الكبير وبين عمقه المتمثل بأوطان أمم أخرى تجمعنا معها الدائرة الحضارية.

إن وضوح الهوية يحقق إنسانية الإنسان، ويمكِّنه من إطلاق طاقاته من التفكر وممارسة العصف الذهني والتفاكر، فتبرز لديه إرادة الفعل ويحكمه منطق الفعل وتتوافر له القدرة على الفعل. ويثمر ذلك كله تبلور «الذات المستقلة» والثقة بالنفس، والانتماء

إلى هذه الذات فتتجسد الأصالة. وتتميز الذات عن الغير، كما يتميز الأنا عن الهُوَ. ولا يمكن للفرد الذي تبلورت ذاته أن يكون تابعًا، ولا يمكن له قبل ذلك أن يكون قابلاً للتبعية، ولا يمكنه أن ينسب إلا لذاته. فهو هو وليس تابع هذا أو تابع ذاك. وما يصدق على الفرد هنا يصدق بصورة أقوى على المجتمع.

تتعامل هذه الذات مع الآخرين تعامل الند، وهي تعرف نفسها منطلقة من نفسها. وما يصدر من أفكار عنها نابع منها. وحين تتعامل مع الآخرين تعبّر عن ذاتها وتتواصل معهم من خلال هذه الذات، ولديها الإدارة والقدرة على تعامل الأنداد وتبادل التأثير. وهي في حصن منيع بسبب ما تتصف به من إمكان فقدانها ذاتيتها. إن وضوح الهوية هو ما يميِّز كل نهضة حدثت، نراه ـ بوضوح ـ عند إنسان النهضة والأمثلة كثيرة. والعكس صحيح أيضًا، فأولئك الذين سلبت هويتهم ذوات تابعة تفتقد الأصالة وتدور في فلك الآخرين، ولا تنتسب إلا مقترنة بهم. ومن مظاهر تبعيتهم أنهم لا يستطيعون تصور الذات المستقلة والأصالة في الانتماء. وقد وضحت فيهم القابلية للتبعية. وهم يكثرون في مراحل الانحطاط وتتجلى فيهم علة التبعية النفسية.

إن هذا المفهوم لهويتنا هو الذي يمكننا من الانطلاق إلى حمل رسالة الأخوة والتعاون مع العالمين، والتعامل مع أبناء الحضارات الأخرى على مستوى الندية الذي هو الشرط اللازم لنجاح تفاعل الحضارات، والإسهام في صنع حضارة الإنسان في عصرنا. والآن، كيف لوضوح هويتنا أن يظهر في معالجتنا قضايا عربية ملحة تشغلنا ؟

لنا أن نعرض قضايا مصيرية ثلاثًا كل منها له صعيده ومرتبط بهدف بلورة مستقبلنا. قضية الصراع العربي ـ الصهيوني على صعيد الغزو الاستعماري لوطننا وهدفنا فيها هو التحرير. وقضية التعامل مع الحضارة الغربية على صعيد التفاعل الحضاري وهدفنا فيها التقدم والنهوض والتجدد الحضاري، وقضية إيجاد الحقائق الوحدوية في وطننا الكبير على صعيد بناء وحدته وهدفنا فيها التوحيد والتضامن والتعاون وإسناد بعضنا بعضًا. وبين يدي تناولنا لقضية الصراع العربي ـ الصهيوني نستحضر عِبَرًا تاريخية ونقول: لقد عرفت أمتنا في تاريخها الغزو الأجنبي لوطنها مرات. وفي كل مرة استهدفت الغزوات قلب الوطن فلسطين وبلاد الشام عمومًا كانت تبرز قضية الهوية والانتماء بوضوح عند استجماع قوى الأمة لطرد الغزاة وتحرير الأرض.

برزت هذه القضية بوضوح إبان الغزو الفرنجي، وفعلت فعلها في الوصول إلى الصحوة التي بدت ملامحها بعد قرن من الحروب المتصلة. ويومها أمكن الانتصار في حطين وحدث التحوُّل في الخط البياني للغزو. وقد لفت النظر أن جل إخوتنا النصارى العرب عبّروا عن انتمائهم إلى أمتهم وحضارتهم وعقيدتهم بالإسهام في مواجهة الغزاة الذين ألبسوا غزوتهم ثوبًا دينيًا. وقد برزت بوجه خاص مقولة صلاح الدين الأيوبي: «لقد انتصرت بقلم القاضي الفاضل العسقلاني المقدسي الدمشقي». كما ظهرت القضية بوضوح أيضًا إبان الغزو المغولي والتتري، وحين أراد بعض الغزاة التتار ممن كانوا يدينون بالإسلام استغلال هذا الانتماء لفرض هيمنتهم، تصدى لهم العز بن عبد السلام موضحًا الهوية والانتماء لمن التبس عليه الأمر من العامة، وداعيًا إلى مقاتلة الفئة الباغية،

وقائلاً للناس: «إن رأيتموني أقاتل في الجهة الأخرى فقاتلوني». وفعل الوضوح فعله وحدثت الصحوة التي أوصلت إلى صد الغزاة وتحرير الأرض.

لقد دخل الصراع العربي ـ الصهيوني قرنه الثالث منذ غزوة نابليون بونابرت مصر وفلسطين عام 1798 وارتكابه مذبحة يافا، وقد مر الصراع بعدة مراحل شهدت غزوًا صهيونيًّا أوروبيًّا ومقاومة عربية فلسطينية وحروبًا عربية ـ إسرائيلية آخرها حرب الإبادة والمجازر على غزة العزة ومحاولات تهجير أهلنا. ولقد عبرت الغزوة الصهيونية في مسارها على مدى قرن مراحل التسلل والتغلغل والغزو والتوسع. لقد مّر النضال العربي ضد الغزوة الغربية ـ الصهيونية على مدى قرن بمراحل متعددة، ونضال شعب فلسطين جزء منه ورأس الحربة فيه في كل هذه المراحل. ويمكن النظرة التاريخية الثاقبة أن ترى أن الصمود والمقاومة في غزة العزة أوصلنا إلى بداية صحوة مندوب إليها. والصحوة هي حالة تجد شعوب الأمة العربية فيها نفسها وقد وعت ذاتيتها بعد أن حددت هويتها، وعرفت عدوها على حقيقته في جوانب قوته وضعفه، وصممت على منازلته ووثقت بقدراتها على مقارعته وتحقيق النصر بالرغم من التضحيات الجسام.

تفاعلت عدة عوامل لتصل بنا إلى بداية إرهاصات الصحوة العربية، في مقدمتها المقاومة الفلسطينية تعبيرًا عن الانتماء إلى دائرة الوطن، وبروز عامل العقيدة متفاعلاً بعامل الوعي، وتراكم الخبرة النضالية والصفاء الثوري. ولعل خير تعبير عن هذه الصحوة هو الصمود الأسطوري للمقاومة في غزة العزة. ولنا أن نقف بإجلال أمام هذه المقاومة البطولية المتصلة للاحتلال الصهيوني

في الضفة الغربية وكل فلسطين المحتلة وفي اليمن وفي لبنان. تحمل الأيام القادمة في طياتها نُذر هجمة جديدة من التطرف الصهيوني العنصري جعلوا لها عنوانًا هو الإبادة والمجازر والتطهير العرقي والتهجير. وأخطار هذه الهجمة تتجاوز غزة العزة الشهيدة والضفة الغربية إلى أجزاء أخرى من وطننا العربي وبخاصة جنوب لبنان وجنوب سورية. ولا بد من التصدي لهذه الأخطار على مختلف الصعد تعبيرًا عن هويتنا وانتمائنا. ولا بد للدور التنويري والوطني لمركز دراسات الوحدة العربية أن يأخذ مداه حتى نصل إلى استعادة الحق العربي وتحقيق التحرير في فلسطين وسورية ولبنان وكل ذرة تراب من الأرض العربية التي تقبع تحت الاحتلال.

عن مركز دراسات الوحدة العربية في خمسينيّته

عبد الحليم فضل الله(*)

حمل مركز دراسات الوحدة العربية في مسيرته المستمرة من خمسين عامًا هوية واضحة ومستقرة. صمد طوال هذا الوقت الطويل في وجه تقلُّب رياح الوطن العربي وإبحاره في محيط عاصف. وهذا ليس أمرًا عابرًا ولا نورده على سبيل الثناء المستحق، بل لأن الصمود على المبادئ والثوابت والخيارات هو بذاته في هذا الزمن مغامرة غير مأمونة العواقب، وتقبّلٌ شجاع لمخاطر سلوك درب يقلّ سالكوه.

والثبات المقصود هنا ليس على القضايا السياسية والفكريّة العامة التي هي محور عمل المركز فحسب، بل على تفسير دلالاتها وفهم مراميها أيضًا. فالعروبة والمشروع القومي والوحدة العربية والتحرُّر وغيرها من أشباه المرادفات، باتت عرضة للتأويل والتحريف، فصار ممكنًا أن يُستعار من القواميس السياسيّة

(*) رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ـ بيروت.

والنضاليّة المتسعة ما يناسب الظروف والأحداث وما يحقق المصالح والمنافع. ومن غريب مفردات المعجم «الجديد» أنّ العروبة قابلة للحياة بلا فلسطين، وأن نهضة العرب وقيامهم ممكنان في حواضن مفرطة بالليبرالية وأنّ الانغماس في منظومة سياسية واقتصاديّة وقيميّة شديدة التمركز حول الغرب، لا يتعارض مع السلفيّات المعاصرة.

إنّ ثبات المركز على موقعه وطريقته، رغم انهيار ما تبقى من المشروع القومي بالمعنيَين الرمزي والسياسي للانهيار، يضعه تلقائيّا في مساحة المعارضة للأيديولوجيا المهيمنة التي تجوب المنطقة طولاً وعرضًا. الأيديولوجيا المقدّمة إلينا على طبق من البديهيات والمسلّمات القبْلية في شأن طبيعة الدولة ومنطق السيادة وسياسات التنمية ودور الهويات الكبرى والصغرى والنظرة إلى العالم، التي يُراد لها أن تخرق المجتمع وأن تسيطر عليه من داخله. واتخاذ موقع المعارضة والمناوأة هذا، يفرض على أصحابه الكفاح الدائم من أجل البقاء، والعمل في ظروف خشنة؛ فيها ما فيها من شحّ الموارد وقلّة الإمكانيات. والعمل عكس التيار وضدّ السرديّات المسيطرة، يضع أصحابه في قلب مفارقة قوامها القدرة على طرح آراء وأفكار وسياسات وبدائل تراعي الثوابت والمبادئ والمثال وتتصف في الوقت نفسه بالواقعية والقابلية للتطبيق، وهي مفارقة صعبة الحلّ من دون تفكير «خارج النمط» قائمٍ على عمق منهجي وعلمي من ناحية، وحسن تدبّر للمتطلبات السّياسة والظروف من ناحية أخرى.

ويمكن القول إنّ مراكز الدراسات، التي تتموضع بعيدًا من الهيمنة والوصاية، ولا تنتمي إلى فئة المنظمات غير الحكوميّة

الموكل إليها مهمّة الخرق الأيديولوجي والسياسوي للمجتمع. هذه المراكز، إذ تفوز في الصراع في معركة البقاء لا تنجح غالبًا في صدّ الموجات المتتابعة من الروايات والتفسيرات والتأويلات وتسمية الوقائع والأحداث للسيطرة عليها، فما يُراد من هذه الموجات هو كسب معركة التأويل، التي تعني تغيير تصورنا للأشياء وليس إزالتها من حياتنا. وهذا ليس أمرًا عرضيًّا ولا هامشيًّا، فالمؤسسات التابعة لجهاز الهيمنة العالمي تتموضع في منطقة ملتبسة من الفضاء العام، تقع بين الرواية والرؤية فتنزل إحداها في منزلة الأخرى. وفي سياق ذلك تقف معظم مراكز التفكير المموّلة نفطيًّا وغربيًّا على رأس هرم جهاز التبرير للأحداث والسياسات، بغرض تجديد مشروعيّة السلطات أو المرجعيّات الذهنيّة التي تنتمي إليها. وفي إطار ذلك، تساهم مراكز التفكير الموجّهة غربًا في الهجوم السياسي على المنطقة ويُلقى على عاتقها نحت المفاهيم والنماذج النمطيّة للخطاب المعادي. وبعد أن تدور هذه المفاهيم والنماذج دورتها الأولى في الصحافة المكتوبة بأقلام كتّاب «مرموقين»، تُسيَّل في أثير الإعلام التقليدي وشاشاته، ثم يجري تصريفها في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد، وذلك في قوالب مختلفة.

لم تجرِ اللعبة على هذا النحو في مراكز التفكير الموجّهة وطنيًّا وقوميًّا؛ ما زالت فضاءات الفكر معزولة نسبيًّا عن فضاءات الرواية والسرد. يمكن عزو ذلك جزئيًّا إلى قوة المشاريع المضادة وزخمها وتحلّلها من التقاليد القيميّة للبحث، وإلى ما يُخصّص لها من موارد وفيرة لاستقطاب أعلى الكفاءات. أتذكر في تجربتنا الخاصة كم عانينا من مضاعفة أجور الباحثين اللبنانيين والعرب

بعد تدفق المال النفطي في عروق ما سمي «الربيع العربي». حينها صار الوصل أكثر سطوعًا بين وسائل الإعلام ومراكز البحث، تقاربت مداخيلهم وفُتحت برحابة أبواب التنقل والانتقال بين هذه وتلك.

لكن ذلك لا يختصر القصة، ففي ضفة مناوأة الهيمنة تُبنَى مراكز البحث أحيانًا وفق هندسات تُصعّب إمكان وصلها بمؤسسات المجتمع الأخرى. ما زال عالم البحث لديها مأخوذًا بالنخبة، ويرى رسالته في جذبها إليه وبثّ قناعاته فيها. يتقاطع ذلك مع رغبة النخبة الأكاديميّة بأن يكون لها مقعد دائم ومعترف به في عالم البحث العلمي مضافًا إلى مقعد مهني آخر، في التدريس الجامعي مثلاً. وبذلك تتسع المسافة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون. فدور الباحث وفق هذه الهندسة يقف عند حد العثور على «الحقائق» أو تبيانها وشرحها من دون أن يتعداه إلى الجهاد والكفاح لتكييف الواقع معها. في المقابل، يُصغي صانعو السياسات إلى حسهم وحدسهم خلال سعيهم للسيطرة على الفضاء العام وإعادة إنتاجه، مترفعين عن ما يعدّونه «رطانة» أهل المعرفة. وما يسري على صانعي السياسة ينطبق على وسائل الإعلام الموجّهة وطنيًا، التي هي أقرب إلى التعبئة وشحذ المشاعر والعواطف منها إلى نشر رواية محدّدة وتفكيك الرواية المضادة. وهذا لا بأس به في عالم يعجّ بمؤثرات بصريّة وسمعيّة ومقروءة، في غزو أثيري متواصل هدفه التأثير في اللاوعي من دون المرور من بوابة الوعي. لكن التعبئة لا تكفي لصناعة إعلام تقليدي مؤثر، بل إنها ستتهاوى وتُفتضح بسرعة في فضاء الإعلام الجديد التفاعلي والمراوغ.

أفق العمل

يمكننا تغيير اتجاه الأشياء إذا قرّبنا مراكز التفكير والبحث إلى متخذي القرار وصانعي الأفكار وقادة الرأي، هذا ما خبرناه في تجربتنا الخاصة في المركز الاستشاري، وهذا ما يمكن مركز دراسات الوحدة العربيّة القيام به، وهو الذي قدّم مثالاً معبّرًا على أن تجاوز حدود الصفوة لا يُجحف بالمعايير المنهجيّة والعلميّة للبحث. ولولا ذلك لم ينجح في أن يكون الحاضنة الوحيدة المتبقية للفكرة القوميّة الوحدوية بعدما تهاوى بناؤها السياسي وضعفت حواملها الاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة.

والمطلوب هو التقدم خطوات إلى الأمام في المسار نفسه. لقد أطلق مركز دراسات الوحدة العربيّة حوارات ساعدت على ردم فجوات، بعضها حقيقي وبعضها الآخر موروث من حقب سابقة، ساهمت في وضع خريطة طريق لإزالة ركام تناقضات مفتعلة. فتح المركز أبواب الحوار بين العرب وإيران بعد قطيعة أساسها التصدي الغربي لمدّ الثورة الإسلاميّة الفتيّة. بحث أيضًا عن مشتركات تجمع التيارات المختلفة فكريًّا في المنطقة العربيّة، الإسلاميّة والقوميّة وغيرها، وكان رائدًا في إبراز تلاقيها على قاعدة عريضة من المبادئ.

وفي أعمال المركز وانشطته أيضًا برزت الجوانب الواقعيّة للفكرة القوميّة وللنضال من أجل الوحدة، كما يعبّر عن ذلك إصداراته الكثيرة عن التكامل الاقتصاديّ والسياسي وباحتضانه مشاريع فرعيّة كمكافحة الفساد في الوطن العربي. وطوال مسيرته لم يتكيّف مع متطلبات التمويل، بل فعل النقيض، وذلك بخلاف ما

صار إليه وضع أغلبيّة مراكز التفكير التي تضاعف عددها في المنطقة العربيّة بعد غزو العراق عام 2003، التي كان نجم الواحدة منها يلمع لتركيز الاهتمام على قضية ما ذات أولوية بعيون الغزاة، لكن نجمها سرعان ما يخفت بعد تغيّر الأولويات. واستطرادًا، تتصف المشاريع البحثيّة في منطقتنا الموجهة غربًا بأنّها غالبًا ما تكون قصيرة العمر وقريبة الأجل لارتباطها بقضايا صغرى متبدلة لا بأفكار أو مشاريع كبرى، في حين يتحرى مركز دراسات الوحدة عن خريطة طريقه إلى المستقبل بعد 50 عامًا على انطلاقه.

ويمكن المركز، في استكشاف هذا الطريق، أن يبني على نجاحاته ونقاط قوّته وإنجازاته في الحوار والنشر الهادف والأنشطة الجامعة، وأن يستفيد من انتماء فئة واسعة من الباحثين والمفكرين إليه رغم تسرّب الكثير منهم إلى مشاريع خيّمت قريبًا بعدما حظيت بتمويل سخي، وأن يلحظ في ذلك الحاجات الجديدة في ساحات النضال العربي والقومي النهضوي والمقاوم. وما أورد التركيز عليه في هذا المجال الآتي (لا على سبيل الحصر):

ـ إعادة تعريف العروبة والمشروع القومي الجديد أخذًا في الحسبان: (أ) نهاية الأنظمة القوميّة ولا سيَّما في المشرق العربي؛ (ب) وتقدّم المشاريع المعادية والمضادّة وفي مقدمها مبادرات التطبيع والشرق الأوسط «الإسرائيلي» الكبير، والتغيير الديمغرافي والجغرافي لمعالم المنطقة تحت مسمّيات التنمية والازدهار والمناطق الاقتصاديّة، واستراتيجية العدو في إحاطة نفسه بمناطق عازلة مدمّرة وخالية من السكان...؛ (ج) والتهديد المتعاظم للدولة الوطنيّة الآيلة إلى التفتيت والتقسيم الرسمي أو الضمني، في اتجاه متناقض مع مسار وحدة الأمّة؛ (د) ورهن استقرار دول الطوق

القريب أو الأبعد بجعلها منزوعة السلاح الدفاعي وفاقدة للقرار وبتعبير أدق تحويلها إلى أشباه مستعمرات.

فما هو المشروع العربي الجديد في مواجهة ذلك؟ هل يمكن بناء توافق بين التيارات الأساسيّة غير المستتبعة في المنطقة على هذا المشروع؟ وما هي هذه التيارات وما الثوابت التي تجمعها؟ وكيف نزيح سحب الإحباط التي تصنعها نخب متواطئة أو مهزومة والتي تُعيدنا إلى مناخات النكبة والنكسة؟ وما المقاربة الواقعية في مقابل من يدعو إلى التخلي عن محورية فلسطين وطيّ قضيتها في النسيان، وإزاء من يفترض أن الأوان قد حان للوقف على التل برهة، ستمتدّ لأجيال، من أجل التقاط الأنفاس؟ وكيف نتعامل مع تزييف الوعي والمنطق بتعميم معنى للعروبة نفطي النزعة وليبرالي السياسة ومنحاز إلى الغرب؟

ـ استئناف مسارات الحوار بين التيارات الفاعلة في الوطن العربي. الحوارات الهادفة إلى بناء مرجعيّة فكرية جديدة، ذهنية جديدة، بارادايم جديد، تكون، مهما كانت التسمية، منطلقًا للبحث عن نموذج التنمية الملائم للنهضة، واستعادة السيادة على القرارات الثلاثة: الاقتصادية والدفاعية والخارجية، ومواجهة الاحتلال، وتكريس مسألة التحرير بوصفها محور الوجود السياسي لدول المنطقة ومستقبلها. حوارات يجب أن تكون مسبوقة بإعادة تصنيف التيارات العربية بحسب ما آلت إليه أحوالها بعد المخاض الصراعي والحربي الطويل الذي تمر به، والتي لم يعد كافيًا التمييز بينها على أساس عقائدها المعلنة، إسلامية أو قوميّة أو اشتراكيّة يساريّة، فبعضها اندمج في الوصاية الأمريكية بعد أن عارضها زمنًا، وبعضها أفرط في الليبراليّة أداءً وممارسةً وتحالفًا رغم تراثٍ من

الشعارات المضادة، وبعضها دخل مخاض التمكين في السلطة كي لا يخرج منه، وبعضها... وبعضها...؛ وإزاء ذلك فإنّ الشركاء هم القوى والتيارات التي تتصف بالفاعلية والحضور من ناحية وتُبرِز صمودًا في الموقف وثباتًا على المبادئ... وما أقلّها.

أيضًا، يجب أن يشمل الحوار والتفاعل دول الجوار، إيران بالدرجة الأولى وتركيا، والقوس الآسيوي والأوراسي الأبعد، لاستكشاف التطلعات وتأكيد القواسم المشتركة، وتبادل التأثير، والنقد العميق للسياسات.

... وأيضًا الحركات الاجتماعية العالميّة والتيارات الغربية التي مثلت العمود الفقري للتظاهرات والاحتجاجات المناصرة لغزة والمناوئة للاحتلال في الغرب (حراك الجامعات، والمنتديات الاجتماعيّة، ومنظمات المقاطعة، ورافضي العولمة الاقتصادية والهيمنة والإمبريالية، والمنظمات الحقوقيّة). إنّ مدّ اليد إلى هذه الحركات الغربية يساعد على توسيع إطار فهمها للأحداث ويرفع مستوى تسييسها ويكفل استدامتها ويوسّع برنامجها، كما يقدم إلى التيارات العربية المدنيّة والأهليّة خلاصات تجربة فاعلة يمكن النسج عليها في إعادة النبض إلى الشارع والجمهور العربيين.

- إنتاج الرواية المضادة للتطبيع والتوجّه «الإبراهيمي» كي لا تكون هي الأيديولوجيا المهمينة، ولمنعها من اختراق طبقات المجتمعات وامتصاص طاقاته. وهذا ما يفترض أن يجري في تسلسلٍ يبدأ بمراكز التفكير والجامعات وينتهي بالإعلام الجديد ويمرّ بكل طبقات صناعة الوعي. يجب على البقية الباقية من مراكز الدراسات والتفكير تنتمي إلى المشروع الوطني القومي التحرري

والمقاوم أن تكون جزءًا من سلسلة مضادة هدفها المساهمة في بناء الرأي العام العربي، لا مخاطبة الصفوة والملأ من الناس في دائرة مغلقة، وأن تنتج أوراق سياسات عامة تُستعمل للضغط على متخذي القرار وتكوين مجموعات ضغط لردعهم عن الإيغال في سياساتهم الخاطئة.

إن لدى مركز دراسات الوحدة العربية القدرة على أن يدلو بدلوه في ما تقدم، فلديه مشروعيّته العلميّة وإرثه الغني والرأسمال المعرفي والثقة والأدوات التي يمتلكها وشركاء حاضرون، وهو قادر مع غيره من شركاء الطريق أن يكون قطب الرحى وعقد الوصل في شبكة فعّالة ومؤثرة تريد، كما يريد هو، الوقوف في وجه العواصف الآتية من خلف البحار.

مركز دراسات الوحدة العربية
مشروع نخبة وأمل أمة

عروس الزبير(*)

التوق إلى إعادة تنشيط المشروع الحضاري الوحدوي الذي كان دافع نضال نخب تأسيس المركز ومضمون الدعوة لتجديد أهدافه تفعيل دوره المعرفي لمواجهة المخاطر الناتجة من التحوُّلات الكونية التي يعرفها العالم ومخاطر تحدياتها الوجودية على أقطار المنطقة العربية التي أصبحت مكوناتها الحضارية المنسجمة تاريخيًا ووجدانيًا عرضة للتفكيك والتشرذم الممنهج. هذا الوضع الذي أصبحت عليه حال الأمة يتعاكس ومشروع الوحدة الحضاري المتعدد المتعاضد الذي كان حلم وأمل مؤسسي المركز. هذا الحلم ناضلت نخب المركز المثالية طوال نصف قرن من أجل تجسيده معرفيًا بنشاط تنظيمي متعدد وموسع من نماذجه مخرجات متون الندوات. نذكر منها على وجه التخصيص لا التعميم متن مخرجات ندوتين؛ الأولى محجاتها تنظيرية موسعة

(*) أستاذ علم الاجتماع، ومدير مخبر الدين والمجتمع، جامعة الجزائر 2.

صدرت تحت عنوان: «نحو مشروع حضاري نهضوي عربي»، والثانية موضوعها الذات العربية. يجمع مسارها التحليلي بين مناهج تقنيات الميدان ومنهجيات العلوم الإنسانية والاجتماعية التنظيرية على تعدد رؤاها التحليلية، عنوانها: «صورة الآخر العربي ناظرًا ومنظورًا إليه» التذكير بهذين المتنين ليس تخصيص مفاضلة لكن إشارة قياس على التزام نخب المركز المتتالية بمبادئ أهداف بيان التأسيس الذي صدر سنة 1975، يشدد نصه المعلن على وحدة الأصل الحضاري التاريخي بالرغم مما تعرض له هذا الأصل من تكسير وتفتيت ممنهج خدمة لمشاريع خارجية مفروضة، أو نتيجة ظروف سياسية داخلية قطرية متأزمة تدفع بأنانية مفرطة إلى المزيد من الانشطار القطري السياسي والتدافع الثقافي بين مكونات الذات الحضارية على تعددية مكونات خصوصياته القائمة على الانسجام الوظيفي البيني من ناحية المسار التاريخي، العمق الثقافي في بعده الأنثروبولوجي واقع الحياة اليومية الاجتماعية في بعدها السوسيولوجي، وحدة الانسجام التاريخية هذه، هي الآن في حالة من التنافر والتدافع المتزايد يهدد المستقبل الوجودي للمنطقة العربية على تنوع مكوناتها الفرعية أمر يدفع إلى القول بضرورة إعادة تنشيط في رسالة المركز ليس بإعادة في عمق مبادئ التأسيس لكن بإعادة تحيين مدلولاتها. تحيين تفرضه المخاطر التي تتعرض له المنطقة العربية المهددة في وجودها الحضاري. هذا الخطر الوجوي المتعدد الأهداف والمصادر الخارجية المتكاتفة والداخلية المتآمرة يتطلب إعادة التفكير المعمق والجرح والتبديل في جملة من المسائل الفكرية والتنظيمية منها:

1 ـ اقتراح إعادة صوغ عنوان المركز وفق إحدى الصيغتين: «مركز الوحدة العربية للدراسات الإنسانية والاجتماعية» أو: «المركز العربي للدراسات الإنسانية والاجتماعية».

2 ـ إعادة النظر وضبط منابع معارف المركز الخارجية المنشورة: وذلك بإعطاء الأولية والأهمية لمعارف التفسير والتأصيل الذاتية في حال التوجه إلى اعتماد سياسة مشاريع البحث الداخلية التي تعالج الأسباب التي عطلت، وتعطل، مسيرة تجسيد رؤى وأهداف المركز التأسيسية.

3 ـ تنشيط وتجسيد ما نص عليه القانون الأساسي التأسيسي للمركز: لناحية تعزيز «البحث العلمي حول مختلف نواحي المجتمع العربي» مع ضرورة تعميق هذا الدور في بنود القانون الأساسي لكي: «يقوم المركز بالبحث العلمي بحسب مناهج الدراسات الإنسانية والاجتماعية حول المجتمعات العربية وأشكال قيمها الناظمة العتيقة والمستحدثة».

4 ـ إعادة تحديث بعض فقرات هذا النظام الأساسي للمركز: اتساقًا مع الظرف القائم وبخاصة المادة الثالثة التي تنص على: «جمع الوثائق والمنشرات والمؤلفات والمخطوطات والمطبوعات المتعلقة بالوحدة العربية والمجتمع العربي» مع المحافظة على شطرها الثاني الذي ينص على: «إعداد الدراسات على أساس علمي ونشرها» يقترح إعادة صوغ نصها بحسب المدلول التالي: «مع الوثائق ونشرات والمؤلفات والمخطوطات والمطبوعات المتعلقة بالمجتمعات العربية» وليس الوحدة العربية فقط.

5 ـ إعادة النظر في بعض مواد النظام الداخلي للمركز: ومنها تحديدًا المادة التي تنص على أنه: «يشترط في العضو أن يكون منتميًا لجنسية من جنسيات الأقطار العربية».

6 ـ تعزيز الهيكل الإداري للمركز: يتكون المركز من ثلاث هيئات هي: مجلس الأمناء، واللجنة التنفيذية، والجهاز الإداري. نقترح تعزيزه بمجلس علمي له تضبط اختصاصاته وفق دلالة تسميته العلمية.

7 ـ استحداث تنظيم هيكلي علمي جديد: تمشيًا مع المقترح أعلاه يتوافق مع متطلبات طبيعة المرحلة، تنظيم هيكلي علمي أساسه وحدات بحث متخصصة منها على سبيل الاسترشاد: أ ـ وحدة السرديات التاريخية؛ ب ـ وحدة الدراسات الثقافية والمتعددة اللسانية؛ ج ـ وحدة الدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية. د ـ وحدة تاريخانية العقائد والمذاهب الدينية؛ هـ ـ وحدة الدراسات السياسية والدستورية.

8 ـ تعزيز مجلات المركز المتخصصة، ومنها مجلة **المستقبل العربي** التاريخية التي كانت ولا تزال، المرجع الأساس للباحثين والمثقفين العرب في مختلف مجالات المعارف التي تعالج قضايا الأمة المحورية. مجلة كانت، ولا تزال، لسان رؤى مركز دراسات الوحدة العربية ومبادئه الكلية الثابتة؛ لذا يقترح تعزيزًا لها جعل ما ينشر من معارف متخصصة في بقية المجلات الفرعية للمركز تنشر بها حصريًّا منعًا للتشتت وعدم انتظام الصدور.

9 ـ للإشادة: تبقى متون معارف مركز دراسات الوحدة العربية ومسيرة التزام نخبه الإدارية والعارفة بأهداف مشروع الوحدة

الحضاري وأضلاعه الستة: الاستقلال الوطني والقومي؛ الديمقراطية؛ التنمية المستقلة؛ العدالة الاجتماعية والتجدد الحضاري؛ تبقى محل تقدير وعلو همة على مستوى الوعي الفردي والجماعي الجامع.

تعزيز القدرة على الصمود والتطور

عقل صلاح(*)

بعد مرور نصف قرن من الإنجازات البحثية العلمية والمعرفية والثقافية المتراكمة، والصمود في مواجهة موجات الاستهداف المستمرة تجاه المركز، المتمثلة بالحرب المسعورة على المفاهيم العروبية التي يتبناها المركز من أجل تعطيل مسيرته الصاعدة نحو بناء الإنسان العربي المثقف الذي يحمل الفكر والسياسة والثقافة الوطنية والعروبية والقومية، من جانب القوى التي تريد تسييد الفكر الانهزامي والاستسلامي، وصد كل ما هو عربي وعروبي وقومي ووطني وتنويري. فكان الاستهداف وما زال من أجل وقف مسيرة المركز الذي يعَدّ منارة للوطن العربي وملاذًا للفكر الوطني الأصيل. فتم استهدافه من خلال خلق بدائل مدعومة سياسيًا وماليًا، ومن خلال تجفيف منابع الدعم المالي، فثقافة المركز تعد جزءًا لا يتجزأ من هوية الأمة العربية وتاريخها الحضاري، فالمركز

(*) كاتب وباحث فلسطيني مختص بالحركات الأيديولوجية.

وجد ليواكب الحركة الفكرية والثقافية العربية الوحدوية وليعمل على تنشيط فعاليتها. فبعد هذه المسيرة الشاقة التي تحملها المركز ممثلاً بمجلس أمنائه وإدارته على مدار نصف قرن، لا بد للمركز من القيام ببناء الكثير من الركائز الداعمة والمساندة للاستمرار والتطوير والصمود ومنها:

ـ **الركيزة الأولى** هي **المساندة** التي تتمثل بتعزيز الصمود والمحافظة على الاستمرار، فالصمود هو القدرة على التحمل والتعامل مع التحديات والمعيقات التي تواجه المركز. ولا بد من توفير فرص لتطوير مهارات الصمود، وتوفير بيئة داعمة للصمود والتعامل مع التغيرات والتحولات على نحو فعّال، فالتغيرات هي جزء لا يتجزأ من أي مؤسسة.

وهذه الركيزة أيضًا تشمل المهمات الأساسية المساندة التالية:

1 ـ بناء قاعدة تعاون مع الجامعات العربية والدولية ومراكز الأبحاث الأكاديمية، وكذلك الأكاديميين في الجامعات من أجل النشر والتحكيم وتقديم المجهود البحثي الرصين لصوغ السياسات العامة لبعض الدول في الوطن العربي، لاتخاذ القرارات المناسبة من خلال التوصيات التي تقدمها هذه الدراسات.

2 ـ بناء علاقات قوية ومتينة مع شخصيات وطنية وقومية ووحدوية قادرة على توفير دعم مالي غير مشروط للمركز.

3 ـ تنفيذ مشاريع بحثية قادرة على جلب التمويل من أجل دراسة الشؤون العربية بكل جوانبها ضمن تخصص ورؤية وسياسة المركز.

وهذا يتطلب من المركز الإبداع وابتكار أفكار جديدة في البحث العلمي، وفي إعداد الدراسات وإنشاء المنصات التعليمية التي تعتمد على الخبرات العلمية المميزة والكفاءات الأكاديمية والسياسية والثقافية البحثية، كل ذلك يزيد من حجم النفوذ والتأثير على الصعيد الإقليمي والعالمي من خلال بناء شراكة حقيقية مع وسائل الإعلام المختلفة.

4 ـ المحافظة على الاستقلالية الإدارية والقانونية، إضافة إلى المحافظة على الاستقلالية في الجانب المالي، الذي يستند إلى زيادة المجهود العملي للمركز من أجل توفير مصادر للتمويل من خلال القدرة على جلب مشاريع بحثية من قبل جهات لا تتعارض مع فكر وسياسة المركز، وفتح قنوات مع الهيئات غير الحكومية الداعمة للبحث العلمي الأكاديمي والقضايا الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تهم الأمة العربية، وبالتركيز تحديدًا على القضايا التي تعدّ موضع اهتمام للرأي العام العربي.

فإشكالية التمويل هي من أهم المشكلات أو في مقدم المشكلات التي تواجه المركز، وتعدّ من أهم التحديات التي تؤدي دورًا محوريًا في سياسات المركز واستقلاله السياسي، وتحديد أجندة البحث العلمي وجودته والمنتوج المعرفي.

5 ـ ابتكار آليات لتعزيز الإمكانيات التسويقية للإنتاج المعرفي والبحث العلمي الذي يصدر عن المركز.

6 ـ وهي لا تقل أهمية عن كل ما سبق، حيث لا يمكن إغفال أهمية الاستقلالية الفكرية، وهي جانب حيوي يضمن للمركز مزيدًا

من المصداقية في تلبية متطلبات المؤسسات والهيئات الحكومية للدراسات المحايدة.

ـ **الركيزة الثانية** التي يعول عليها في مواجهة التحديات هي **التطوير**، وتعدّ من الأسس الجوهرية لعمل المركز، فالتطوير يجب أن يتم بطريقة منظمة ومستمرة، ويشمل مجالات متعددة مثل ابتكار الكثير من البرامج ومواكبة التطورات العلمية والتقنية والرقمية، وتطوير مجلات المركز والارتقاء بها لدخولها حلقة المجلات المحكّمة في الجامعات الدولية والعالمية، حيث يعدّ الابتكار أداة أساسية لتحقيق التطوير وتحسين جودة الخدمات المعرفية والثقافية والأكاديمية المقدمة للباحثين والطلبة والأكاديميين. ويعد تطوير البحث العلمي المحكم باللغة العربية وضمان الوصول إلى الدراسات والكتب والمصادر العلمية أحد ركائز عمل المركز، وهو ما يعزز من موثوقيته كمصدر مرجعي للدارسين والباحثين في الدراسات العليا. وفي هذا السياق أسرد حادثة حصلت معي عندما كنت أدرس الدكتوراة في النظم السياسية المقارنة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، حيث تشترط الكلية قبل المناقشة نشر بحثين محكَّمين، فذهبت إلى رئيس القسم من أجل معرفة المجلات المعترف بها من جانب الكلية، فذكر لي رئيس القسم **مجلة النهضة** في الكلية نفسها ومجلة **المستقبل العربي** الصادرة من مركز دراسات الوحدة العربية، ولكن هاتان المجلتان بحاجة إلى قدرات بحثية متفوقة وعالية جدًا في العلوم السياسية، عندها أدركت قيمة هذه المجلات، فنشرت البحث الأول في **مجلة النهضة** والبحث الثاني في **مجلة المستقبل**؛ فمكانة مجلة **المستقبل العربي** مرموقة ويجب المحافظة عليها والارتقاء بها وبجودتها، في

ظل التراجع في البحث العلمي في التعليم العالي العربي وبالتحديد الدراسات العليا التي دخل عليها عنصر الاتكالية والتجارة بالرسائل العلمية والسرقات العلمية بأنواعها المختلفة.

علاوةً على ذلك يجب التركيز على إشراك عنصر الشباب في البلدان العربية وفتح المجال أمامهم للمشاركة والمساهمة الفاعلة في ورش العمل والدراسات البحثية، وإطلاق برامج لتأهيل كوادر جديدة قادرة على حمل مشروع الوحدة العربية عبر تمكينهم من فهم المخاطر الخارجية والداخلية التي تواجه الشعوب العربية وفي مقدمها الثقافية وحماية اللغة العربية، ومواجهة ظواهر التفكك الاجتماعي والثقافي، بما يسهم في بناء مجتمع عربي متماسك.

هنا يتجلّى دور المركز في إعداد الدراسات حول آليات العمل السياسي في المجتمعات العربية بغرض التأسيس للتداول السلمي للسلطة، وتبادل الأفكار والحوار، وتعزيز المشاركة السياسية، ما يفضي إلى دفع عجلة التنمية السياسية نحو الأمام[1].

ـ **الركيزة الثالثة** تتمثّل بالمحافظة على **هوية المركز** بهدف المحافظة على الثقافة الوطنية والوحدوية والتحررية التي تستند إلى أسس المعرفة والعلم والتطور العلمي، من خلال سلسلة من البرامج الثقافية للأجيال القادمة بطريقة إبداعية وتنموية خلاقة؛ لإدراكها أهمية الثقافة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والعروبية والقومية، ولأهميتها في دفع التنمية البشرية بقفزات نوعية نحو التقدم وبناء الإنسان القادر على تحمل المسؤولية، وتحقيق المناخ

(1) هزار إسماعيل، «دور مراكز الأبحاث في عملية صنع القرار وإعداد السياسات العامة،» **السياسة العالمية**، السنة 5، العدد 3 (2021)، ص 31 ـ 32.

الإيجابي للتفاعل الجاد، والتعبير عن الذات من خلال الإصرار على الممارسات السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات الديمقراطية، والدفاع عن الحقوق والنضال لطرد الاستعمار بكل أوجهه.

تتمثل مهمة المركز بخدمة الأمة العربية بوجه عام والشعب الفلسطيني بوجه خاص نظرًا إلى مركزية قضيته، والإبقاء على قضية الشعب الفلسطيني قضية العرب الأولى، والدفاع عنها ورفع صوت الشعب الفلسطيني إقليميًا ودوليًا، وتنمية وتحسين الفهم الثقافي العروبي للأمة العربية، لخلق وعي عربي وحدوي عبر تعزيز الثقافة الوحدوية العربية، وترسيخ فكرة المصير المشترك، عبر نشر البحوث النوعية وإقامة المؤتمرات والندوات التي تُبرز أهمية التعاون العربي في مواجهة التحديات العالمية، وطرح المبادرات العملية التي تدعم وتساعد على التكامل العربي من خلال التركيز على تقديم خطط عملية قابلة للتنفيذ لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول العربية.

ولا بد من الإشارة، إلى شهادة الأسير الأمين العام للجبهة الشعبية أحمد سعدات التي جاءت في تقديمه لكتاب إسرائيل دولة بلا هوية[2]، وهو إصدار المركز والتي جاء بها «تتمثّل السمة الثالثة، في نشر هذا الكتاب باسم مركز دراسات الوحدة العربيّة، المركز القوميّ العروبيّ الوحدويّ الذي يعَدّ آخر قلاع استنهاض الأمة العربيّة، في الدفاع عن عروبة فلسطين، والثقافة القوميّة والوطنيّة؛ لتحقيق وحدة

(2) عقل صلاح وكميل أبو حنيش، **إسرائيل دولة بلا هوية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021)، ص 6.

الأمّة العربيّة، ودوره في الدفاع عن هويّة الأمّة، والبحث في سبل خلاصها من أزماتها، على الأساس المتين لخروج الأمة العربيّة من مأزقها السياسيّ الراهن، ونجاحها في مواجهة التحدّيات التي تهدّدها. فهذا المركز بلجانه المختلفة المكافحة، التي نُكنّ لها كلّ الاحترام والتقدير، [...] تَبنّى القضيّة الفلسطينية بكلّ إمكانيّاته المتواضعة، وأبقى عليها قضيّة العرب الأولى، ووضعها على طريق استنهاض عناصر قوّته، وتحشيدها في جبهة التناقض الرئيس مع العدوّ الصهيوني. وتقديرًا لمواقف المركز، ودوره في دفع عجلة تقدّم مشروعنا العربيّ القوميّ التحرريّ النهضويّ التقدميّ، نخطّ هذه الكلمات التي لا تفي هذا المركز حقّه علينا كقيادات فلسطين وشعبها، فنحن من قلاع الأسر نشكركم على مسيرتكم النضاليّة الشاقّة التي لا تقلّ عن معاناة الأسرى في السجون، واستهدافهم على جميع الصُعُد من قبل الدولة الصهيونيّة، وأنتم في مركز دراسات الوحدة العربيّة لا يقلّ استهدافكم، اليومَ، عن استهدافنا من أجل طمس القضيّة الفلسطينيّة، والقضاء على عروبتها».

ـ **أما الركيزة الرابعة** فتنصب على التواصل مع **المراكز البحثية العالمية**، وهذا يتطلب مد جسور الحوار مع مراكز الفكر الدولية الرصينة، التي تدعم حقوق الإنسان والعدالة، وترفض التمييز والعنصرية لعرض وجهة النظر العربية، والدفاع عن القضايا العربية في المحافل الأكاديمية العالمية.

فالدور المطلوب من مركز دراسات الوحدة العربية في هذه المرحلة التي تزداد بها حدة التحديات التي تواجه المراكز الوطنية الخارجة عن مظلة السيطرة الغربية على الشرق الأوسط، تجديد دور مراكز الفكر والبحث العلمي العربي، وهذا سيساعد على

تحليل التحديات بعمق من أجل وضع استراتيجية لمواجهتها والخروج من مدى تأثيرها في الدور المنوط بالمركز، وهذا يكون من خلال تقديم الدراسات العلمية المعمقة، لفهم جذور التحديات وتحليل تداعياتها المستقبلية على المركز.

وتأسيسًا على ذلك، فإن دور مركز دراسات الوحدة العربية يتمثل بالعمل على تغيير القيم في المجتمعات العربية التي تتعرض لأبشع أساليب العولمة والغزو الفكري من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال رفع مستوى الثقافة الوطنية والسياسية وبالتحديد لدى الشباب، من خلال مواجهة كل الظواهر السلبية والثقافة الانهزامية من خلال الدراسات الموضوعية، وتعميق الوعي واستحداث برامج لتدريب المحللين السياسيين، إضافة إلى إعداد وتدريب الباحثين الجدد للارتقاء في البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية وبالتحديد العلوم السياسية والعمل على نشر دراساتهم النوعية، كل ذلك يساعد على نشر قيم المواطنة والمشاركة السياسية والممارسات الديمقراطية، وخلق التنافس السياسي من خلال الحقوق والواجبات، وهذا يرفع مستوى الثقافة والمطالبة في حقوقهم والمتمثلة بالحريات المدنية والسياسية.

ختامًا، إن المضي في تعزيز وتطوير سياسات المركز ودعم صموده يقضي التزامًا من المركز إتاحة المجال لإنشاء لجان بحثية متخصصة للمساهمة في وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة في المجالات المتخصصة للمساهمة في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في عملية المتابعة والتطبيق وتقييم هذه السياسات ونتائجها، لأنه لا وجود لتنمية حقيقية من دون دراسات معمقة.

خمسون عامًا على
مركز دراسات الوحدة العربية
شهادة ذاتية

علي الدين هلال(*)

تصعُبُ الكتابة كثيرًا عندما يختلط الموضوع بالذات، وهو ما اختبرته عند كتابة هذه السُطور. وذلك للتداخل الوثيق بين مسيرة مركز دراسات الوحدة العربية منذُ الإعلان عن إنشائه في أيلول/ سبتمبر 1975، وبين تطوري الفكري ونُضجي العلمي. ولا أعتقد أن هذا أمر يقتصر عليَّ، بل يمتد إلى عشرات المثقفين من أبناء جيلي من سائر البلدان العربية الذين التقوا أول مرة في رحاب المركز، وتبادلوا الرأي ووجهات النظر واتفقوا واختلفوا على أرضية أنشطة المركز. لذلك، حرصت على أن يحمل عنوان هذا المقال شهادة ذاتية، فجُزء من الموضوعية أن يُفصح المرء عن انحيازاته.

على مدى نصف القرن الأول من حياة المركز، شاركتُ في أنشطته وفعالياته وخصوصًا في سنواته العشرين الأولى؛ فكُنتُ

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.

عُضوًا في عددٍ من لجان وضع البرنامج العلمي والبحثي للمركز، وساهمت في تخطيط وتأليف عدة بحوث في الندوات الأولى التي نظمها المركز مثل «ندوة الجامعة العربية: الواقع والطموح» التي عُقدت في تونس عام 1981، وندوة «أزمة الديمُقراطية في الوطن العربي التي عقدت في ليماسول» عام 1983. كما شاركت في كثيرٍ من الدراسات، وإدارة عدد من حلقات الحوار والنقاش في مجلة **المُستقبل العربي**.

وأصدرتُ ضمن مطبوعات المركز عددًا من الكتب، منها كتاب **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية** عام 1979 مع صديق العمر جميل مطر؛ وكتاب **أمريكا والوحدة العربية 1945 ـ 1982** الصادر عام 1989؛ وكتاب **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير** الصادر عام 2000، وكتاب **الدول الكبرى والوحدة العربية 1915 ـ 2015** الصادر عام 2015.

كان لي أيضًا حظ المُشاركة مسؤولاً في البحث الجماعي الاستشرافي الضخم عن «مُستقبل الأمة العربية»، الذي تم في سنوات النصف الأول من حقبة الثمانينيات، وتحرير الكتاب السنوي الذي أصدره المركز عن **حال الأمة العربية** خلال المدة 2013 ـ 2016. وكوني وزيرًا للشباب في مصر، وافقت على استضافة الدورة الثالثة عشرة لمُخيم الشباب القومي العربي في عام 2003. أضف إلى ذلك، مُشاركتي في عُضوية مجلس أمناء المركز ولجنته التنفيذية لعدد من السنوات. وتوليت رئاسة تحرير المجلة الفصلية التي يُصدرها المركز باللغة الإنكليزية باسم **شؤون عربية مُعاصرة**.

قدَّم المركز إضافةً حيويةً إلى أنشطة مراكز البحوث في الدول العربية؛ فأوجد المُناسبة للتلاقي والتفاعل بين مثقفين ومُفكرين عرب أول مرة. وحرص المركز على أن يُشرِك ضِمن أنشطته مثقفين من عدة بلدان عربية والتوازن بين الرجال والنساء.

وشدد المركز على البحوث البينية التي تجمع بين أكثر من حقل علمي، وكرس تقاليد العمل البحثي الجماعي في تحديد أولوياته، والتخطيط لندواته، وتنفيذ مشاريعه البحثية. وطبق مبدأ تحكيم البحوث وفق قواعد علمية صارمة بغضّ النظر عن شخصية مؤلفيها ومكانتها. وتطرق إلى موضوعات بحثية كانت محظورة من قبل أو عصية على الدراسة في الوطن العربي، كأزمة الديمُقراطية وحقوق الإنسان، وكيف يُصنع القرار في الوطن العربي، والعسكريون العرب والسُلطة، والفساد، والجذور الاجتماعية والثقافية للاستبداد، والعلاقة بين الدولة والمُجتمع. وتشجيعًا للشباب الباحثين، أصدر المركز سلسلة من الكُتب لنشر رسائل الدكتوراة المُتميزة.

تعددت اهتمامات المركز في كُل ما يتصل بالعروبة والوعي العربي، وشملت دراساته وندواته العلوم الاجتماعية والفلسفة والأدب. فنظم في سنواته الأولى ثلاث ندوات كُبرى بعناوين «دور الأدب في الوعي القومي العربي»، و«التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية»، و«اللغة القومية والوعي القومي» وصدرت جميعها في كُتب عام 1986. وفي العام التالي، أصدر كِتابًا بعُنوان «الفلسفة في الوطن العربي المُعاصر» التي كانت حصيلة بحوث ومناقشة ندوة للمركز.

اهتم المركز أيضًا بالتوثيق وأصدر كتابًا سنويًا بعنوان **يوميات ووثائق الوحدة العربية** الذي صدر أول مرة عام 1981، وأعاد طباعة ونشر كُتب أبو خلدون ساطع الحُصري.

درس المركز أوضاع البلدان العربية في إطارها الإقليمي والدولي، واهتم بمواقف الدول الكُبرى تجاه قضية الوحدة العربية، فأصدر سلسلة من الكُتب عن مواقف الولايات المُتحدة، والاتحاد السوفياتي، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا تجاه هذه القضية.

إلى جانب ذلك، أسهم المركز في إنشاء جمعيات علمية متخصصة لأساتذة الجامعات والباحثين في مجالات العلوم السياسية والاقتصاد والاجتماع، ودعم إصدار المجلات المتخصصة التي أصدرتها تلك الجمعيات. كذلك، كان إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان في عام 1983 ثمرة لأحد أنشطة المركز.

أُنشئ المركز بمُبادرة مُستقلة من المثقفين العرب، وحرص دومًا على استقلاله الفكري والمالي، وألّا يكون صوتًا أو أسيرًا لهذه الدولة العربية أو تلك. واستقبل الدعم المالي غير المشروط لعقد ندوة في إحدى العواصم العربية، أو لشراء مبنى كمقر للمركز في بيروت.

على المستوى الفكري، كان المركز تجسيدًا لمشروع فكري ومرحلة جديدة في تطور الفكر القومي العربي يُمكن وصفها بأنها إعادة تأسيس له على أُسسٍ من العلوم الاجتماعية كالسياسة والاقتصاد والاجتماع، وإعادة النظر في الطرح التاريخي الرومانسي الذي اتسم به هذا الفكر في مراحل سابقة، أو يُمكن القول إنها إعادة تأسيس لهذا الفكر في ضوء الواقع العربي الجديد الذي اتسم

باستقرار مفهوم الدولة الوطنية وترسُخ وتزايد تأثير التوجهات الوطنية الخاصة في كل دولة. فبرزت الحاجة إلى تأكيد عدم التعارض بين الوطني والقومي، وأنهما ليسا مُتعارضين بالضرورة، وإنما متممان ومكملان بعضهما لبعض.

جميل أن نستحضر هذا التاريخ، وأن نتذكر ما حققه المركز، ولكن الأجمل والأصوب أساسًا استخلاص الدروس والبناء على ما تحقق لمواجهة واقع يتغير بسُرعة. وأعتقد أن هناك أربعة موضوعات جديرة بالإشارة إليها باختصار في هذا الشأن.

الأول، الحفاظ على الاستقلال الفكري والمالي للمركز بحيث تصبح أنشطته تعبيرًا عن ضمير المثقفين العرب، وأن يتحاشى الانزلاق إلى أي خلافات بين الدول العربية بعضها والبعض الآخر، وأن يركز دومًا على «المُوحدات» و«المُشتركات» انطلاقًا من عقيدة العروبة.

الثاني، الحفاظ على مبادئ الديمُقراطية الفكرية في إطار التوجهات الأساسية للمركز، والانفتاح على الاجتهادات المُتنوعة المُرتبطة بالتقاليد الثقافية في مناطق الوطن العربي، وأن يكون ذلك في إطار هيكلية تنفيذية وإدارية ديمُقراطية.

الثالث، التكيف مع التطورات التكنولوجية؛ فمع ظهور شبكة الإنترنت في عام 1991، بدأ الحديث عن العالم الافتراضي والأنشطة الافتراضية. ومع منتصف القرن الحادي والعشرين، ازدادت أهمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي في البحث والتدريس، حتى إن بيل غيتس كتب في 21 آذار/مارس 2023: «لقد بدأ عصرُ الذكاء الاصطناعي». قام المركز بالفعل بجهود لمواكبة هذه

التطورات في قلب الظروف السياسية والمالية الصعبة التي عاشها لُبنان على مدى سنوات. وأصبح له وجود على وسائل التواصل الاجتماعي المُتنوعة. وسوف يكون عليه الاستمرار في التعامل مع هذا التحدي والاستفادة من خبرات مراكز البحوث الأخرى في هذا المجال.

الرابع، تحدي مُخاطبة الأجيال الشابة من العرب، مثل جيل Z الذي يُشير إلى أولئك الذين وُلِدوا خلال المدة ما بين 1997 ـ 2012، وجيل ألفا الذي يُشير إلى من وُلدوا بعد ذلك، التي تمتلك اهتمامات وتطلعات مُختلفة ولها أسلوبها الخاص في التواصل والإقناع. علينا احترام هذه الأجيال والاقتراب منها والتعرف إلى حاجاتها، وأن ننقل لها رسالة المركز بالطريقة والأسلوب والكلمات التي يفهمونها والمُقنعة لهم.

لم يكُن طريق المركز في النصف الأول من حياته مُمهدًا أو ميسورًا، فقد ترافقت السنوات الخمس عشرة الأولى من حياته مع الحرب الأهلية اللُبنانية (1975 ـ 1990)، وتخللها دخول القوات السورية لُبنان عام 1976، وتوقيع اتفاقيتَي كامب دايفيد بين مصر وإسرائيل في عامَي 1978 و1979، والعُدوان الإسرائيلي على لُبنان عام 1982. كما شهدت هذه المرحلة اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية عام 1980 التي استمرت حتى عام 1988. وما كادت تنتهي هذه الأحداث حتى وقع الغزو العراقي للكويت عام 1990. وأوجدت هذه الأحداث تصدُعات وتشققات بين المثقفين العرب كان بعضها عميقًا. وكان على القائمين على المركز البحث عن الموقف الصحيح تجاه هذه الأحداث، والسماح لأصحاب الآراء المُتباينة بالتعبير عن آرائهم تجاهها. أضف إلى ذلك، الأحداث

الداخلية في لُبنان، والأزمة المالية التي أدت إلى تجميد أموال المركز المودعة بالمصارف اللبنانية وهو ما أوجد أزمة خانقة له في السنوات الأخيرة.

ومن الأرجح، أن الطريق لن يكون ميسورًا في المرحلة القادمة. وإذا كان الجيل المُشارك في تأسيس المركز قد نجح في المُجمل في الملاحة عبر أمواج السياسة العربية المُتلاطمة ـ مع الاعتراف بحدوث بعض العثرات والسقطات ـ، فإنني أثق أن الجيل الجديد سوف يواصل المسيرة في المرحلة القادمة باقتدار.

هل تحتاج الوحدة العربية إلى مركز دراسات؟

علي الزعتري(*)

كان جواب هذا السؤال مدار نقاشٍ مع صديقِ عُمْرٍ قبل أعوامٍ قليلة. كان رأيه، رحمةُ الله عليه، أن الوحدة العربية لم تعُدْ ذاتَ جدوى وأن مركزًا لدراستها وترويجها ليس له مكانٌ ولا زمانٌ في عالم هذا القرن، وبالتأكيد ليس له تمويل. قال هذا آسفًا من تحول العرب من فاعلين في المجتمع العربي والدولي إلى مجرد صدىً وملعب لقوى إقليميةٍ وعالميةٍ. كظَمتُ ألمي وتعلقتُ عِنادًا برأيي أن للعربِ لا بد من قيامةٍ وأن وجود مركزٍ لدراسةِ شؤون وحدتهم هو رمزُ بقاءٍ وعطاءٍ وأملٍ. الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدُّد الحضاري هي هذه الشؤون التي تهم كل عربيٍّ واعٍ وما أحوجها إلى رعايةِ مركزٍ يهتم بها أهدافًا ساميةً.

(*) استشاري، عمل سابقًا في الأمم المتحدة في دول مختلفة.

رغمًا عن جذوةِ الأمل هذه فلا أُنكِرُ أن مرضَ التَوَّحُدَ العربي متمكنٌ من كل دولة وحكومة. وفي بعض بلداننا هو يتمكنُ من خلق حُكَيْمات أو سَطْواتٍ إقطاعية مختلفة متضاربةً في هويتها وكلٌّ تسعى لنفي وجود الأُخرى. لم تعد الدول العربية تتكلم على أدنى ترابطٍ يقود إلى وحدةٍ بل باتت تبحث عن تعزيز وجودها الفردي كأنهُ لا وجود لغيرها إلا ليهددها، ولهذا باتَ في كثيرٍ من الأوقات أن المظهر الوحدوي العربي هو في الاتفاق الشرير على تآكلِ مكوناتها وتقليص كينونتها وسوقها نحو الاندثار. حتى إن طقوسَ عقد مؤتمرات القمة العربية صارت حدثًا لا يخرج بنتيجةٍ تُعيد للعرب والعروبة مكانةً. وحدها مجموعاتٌ من الشعوبِ العربية المُساقة بالعواطفِ والغيرةِ الإيجابيةِ من الغير، من أوروبا المتحدة مثلاً، ترى في فكرة الوحدة العربية فائدةً. يقودها الأمل، ولكن يفك عضدها الواقع أن أغلبيةً متمكنةً لا تُصَدِّق الحلم وأن المؤسسة العربية تهوي بالمعاولِ عليه.

فإن جمعتنا اللغة والثقافة والدين تُفرِّقُنا بكل سهولةٍ موقعة كرة قدمٍ تُخرِجُ الأسوأَ من فُرقةٍ وعُنصريةٍ. وإن تكلم المثقفون بالحجةِ العلمية على فوائد التقارب العربي الذي يقود إلى تبادلٍ إيجابيٍّ في كل المجالات قابلهم المتطرفون بالحجة المضادة مخافة فقدان نفوذٍ سياسيٍّ وفقدان ثروة. وإن انبرتْ وسيلةُ إعلامٍ لترويج هذا الحلم النبيل الضروري عاكستها عشرات الوسائل بالهتاف بكل استثارةٍ للفرقةِ وتقبيحٍ. وهكذا تدور دوائرنا في جدلٍ داخلي عربي وخارجي يُجهض كل توجه عربي وحدوي ولو كان ضئيلاً في الجهد مقارنةً بما تصرفه الدول العربية في السمين والغث من أعمال. بل إنهم نجحوا في الفصلِ بين وحدتنا عربًا ومسلمين

فأصبح العروبي القومي عدوًا للعربي الإسلامي! ونجحوا كذلك في زرعٍ وحصادٍ كل شكل من أشكال التفرقة بين سكان هذا الوطن العربي العرب وغير العرب من الذين واطنوا بعضهم البعض لقرونٍ طويلةٍ.

يقف مركز دراسات الوحدة العربية بعد خمسين سنةٍ من تأسيسه شجاعًا يتيمًا يدافع عن نفسهِ في حربٍ شعواءٍ على هدفهِ وقيمتهِ وحُلُمهِ، بل يدافعُ عن وطنهِ. لقد صادقَ المركزُ وتآلفَ مع المنطق الشعبي العربي العارم الذي يؤمن بالحلم الأكبر وأن تحويله لواقعٍ مُعاشٍ هو وسيلة إنقاذنا من الفناءِ. لكن الكثرةَ تغلب الشجاعة. في وطننا هناك من لا يرى وطنًا شاملاً أو تعاونًا عربيًا ذا جدوى إن كان في هذا التعاون شُبهة توطين الفكر الوحدوي. في وطننا تُعالج الأمور الوطنية الكُبرى بفرديةٍ مُريبةٍ بينما مِنْ حولنا أممٌ بأطماعٍ يقودها عقولٌ متناسقةٌ في تدبير مصالحها، غالبًا على حسابِ مصالحنا. وقد يبدو أن مئات الكتب والدراسات والندوات التي يصدرها المركز لم تُنْبِتَ في الأرض العربية، الجرداءَ فُرقةً وصراعًا، غرسًا نافعًا ولا استمطرت غيثًا مُنقذًا لعربٍ يعيشون يومًا طويلاً من الذُلِّ، باختيارهم. فهل يتوقف المركز عن بثِّ دعوتهِ؟

﴿حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ [يوسف: 110] آيةٌ بِمعانٍ تنطبقُ على المركز وعلى كلِ ذي رسالةٍ شريفةٍ، وهي قد أُنزلت للرسول في وقتٍ بلغت فيه القلوب الحناجر، مثل وقتنا، ويجري معناها آنذاك كما يجري علينا اليوم. فالتبليغ واجبٌ واليأسُ حاضرٌ واقعٌ والظنُ في الجدوى لا يغيب ولكن النصر لا بد آتٍ. يكفي شرفًا هذا المركز أنه يحملُ رسالةَ كل مكلومٍ عربي ينادي

«أين العرب؟» وحُلُم كل عربيٍّ بالكرامة. فماذا يفعل مركزنا أمام هذا السيل العارم من الرافضين لفكره وحلمه؟ الاستمرار في تحويل ما يبدو مستحيلاً لواقع. الاستمرار في نشر الرسالة وفي الحث على إيجاد حُجج الفوائد المضافة للعمل العربي المشترك. لتنوير الجيل الجديد، جيل الطوفان، في الجامعات، وأينما حَلَّ وتَعَلَّم العرب في العالم، ليكونوا شعلة الوحدة الآتية. ليتجه المركز نحوهم في نواديهم الأكاديمية ومنظمي تحركاتهم الطلابية وليدعُهُم للحوار والكتابة وتَبَنِّي الفكر والحلم. التجديد في الدعوة بعقول الشباب وحماستهم هو ما يحتاج المركز إليه طارقًا كذلك وسائل إعلام تواصليةٍ وأُخرى قائمةً تقليديةً تشترك معه في الفكر والحلم. الأملُ هو في الجيل القادم وفي انتشار الدعوة بكل وسيلة.

تبقى مسألة التمويل التي تحتاج إلى حلول فيها الاستدامة والابتكار وهي تستوجب استدرار الأفكار من المختصين وحماية هوية وحيادية وشفافية عمل المركز. وأُقِرُّ أنها مسألةٌ مُشكِلةٌ في حَلِّها الفرق بين أن نكون أو نذوي.

منتدى للحوار وإنتاج المعرفة والأفكار

علي أومليل(*)

مركز دراسات الوحدة العربية مؤسسة فكرية ربما لا تجد ما يضاهيها في الوطن العربي. فهو منذ نشأته في سبعينيات القرن الماضي أهم دار نشر بأعلى معاييره في الوطن العربي، وهو أبرز ملتقى للحوار؛ إذ عقد عشرات الندوات في مقرّه في بيروت أو في غيرها من المدن العربية. كما كلّف عددًا كبيرًا من الباحثين العرب لإنجاز دراسات في مختلف القضايا والموضوعات، ودعّم ماليًا جمعيات ومجلات علمية عربية.

إن إنجازاته التي لا تضاهى أنجزها وهو محافظ على استقلاله ضمانًا للمصداقية والموضوعية. أذكر مرّة وأنا عضو في لجنته الإدارية أن توسط زميل من أعضائها لدى رئيس دولة عربية لتأمين دعم مالي بشراء مقرّ جديد للمركز. وحين حصل المركز على هذا الدعم اقترح الزميل وضع لافتة في مدخل المركز تحمل اسم

(*) مفكر ودبلوماسي مغربي.

الرئيس المتبرّع، أو على الأقل تسمية قاعة باسمه. وبعد نقاش تقرّر الاكتفاء بتوجيه رسالة شكر وعرفان للرئيس.

لقد استمر مركز دراسات الوحدة العربية منذ تأسيسه منتصف سبعينيات القرن الماضي في مقرّه في بيروت يعمل وينتج ولم يغادرها حتى بعد أن اندلعت حرب لبنان الأهلية بعد أن هاجر من هاجر وأُقفلت مراكز ومؤسسات وتوقّف المطار واستمر القتل والاقتتال والدمار عقدًا ونصف من الزمان.

إن وراء المكانة التي تبوّأها المركز شخصية لا تضاهى، شخصية مؤسسه ومديره لعدة عقود المرحوم خير الدين حسيب. شخصية قلّ نظيرها من حيث الدقة والنظام والقدرة على الإنجاز والصرامة الشديدة.

أفضال مركز دراسات الوحدة العربية كثيرة. أذكر منها الندوة التي عقدها في ليماسول بقبرص حول الديمقراطية في الوطن العربي في كانون الأول/ديسمبر 1983. لقد كانت ندوة متميزة لنوعية الشخصيات العربية التي شاركت فيها، ولأن موضوع الديمقراطية أخذ يحتل موقع الصدارة وهو الذي لطالما لم يكن على رأس جدول أعمال المثقفين العرب. وأيضًا، وهذا هو الأهم، لأنه أثناء انعقاد هذه الندوة تأسست **المنظمة العربية لحقوق الإنسان** وانتُخب القيادي المصري التاريخي فتحي رضوان رئيسًا لها وسيليه في الرئاسة المعارض العراقي الشهير أديب الجادر وبعده سوف أُنتخَب لرئاستها.

ومن أفضال المركز أيضًا إنشاؤه **المنظمة العربية للترجمة**. وهو مشروع حيوي للثقافة العربية المعاصرة. ذلك لأن اللغات الأجنبية

المنتجة للمعرفة المتقدمة قد ضعفت المعرفة بها في أغلب جامعات البلدان العربية. وبدعوى سد هذا النقص لدى القرّاء العرب لجأت دور النشر إلى ترجمة الكتب الأجنبية. لكنها غالبًا ترجمة فوضوية ورديئة أو غير أمينة في الكثير من الأحيان. فدور النشر غالبًا ما تفضل الاقتصاد في الإنفاق على الترجمات، فتلجأ إلى مترجمين غير متمكّنين من اللغة الأجنبية لمجرد رخص سعر الترجمة.

وفضل آخر من أفضال مركز دراسات الوحدة العربية، وهو ربطه الصلة بين مثقفي المغرب والمشرق. إن لضعف الصلة أسبابًا أهمها ازدواجية الإنتاج الثقافي في بلدان المغرب الكبير باللغتين العربية والفرنسية. وما يصدر بالفرنسية لا يعرف منه في المشرق العربي إلا قليله المترجم إلى العربية. وطالما اشتكى المغاربيون من أن معرفتهم بالمشرق العربي لا تكافئها معرفة المشارقة بالمغاربيين، لكن الوضع أخذ يتغيّر اليوم باهتمام مثقفي المشرق العربي بالإنتاج الثقافي المغاربي، والفكري منه تحديدًا. ولا أعرف مؤسسة ثقافية كالمركز عملت على ربط الصلة الثقافية بين مشرق العالم العربي ومغربه.

أراد خير الدين حسيب ورفاقه من تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية تعويض التراجع السياسي لفكرة الوحدة العربية بنشر وتأصيل عقيدتها ثقافيًا. لكن مع السنين، لحق هذه العقيدة ما لحقها من تعديل واستيعاب المتغيرات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي، فأصبح ـ مثلاً ـ مصطلح «الدولة الوطنية» يروج في أعمال المركز وأنها واقع ينبغي البناء عليه والعمل على دمقرطتها، بدلاً من مصطلح «الدولة القُطرية» الذي كان رائجًا لدى القوميين

الوحدويين والذي يعني كيانًا ناتجًا من تقسيم وتجزئة من صنع القوى الاستعمارية، وبالتالي فهذه الدولة القُطرية فاقدة للشرعية. وأصبح الالتفات أكثر إلى نموذج كنموذج الاتحاد الأوروبي الذي أسّسته ديمقراطيًّا دول وطنية بدلاً من التعويل على بسمارك عربي يوحد الأمة بالقوة من الخليج إلى المحيط. ومن مفارقات الدهر أن هذه الدولة القُطرية التي طالما راهن القوميون الوحدويون على بناء الدولة القومية العربية الكبرى على أنقاضها أصبح الرجاء اليوم معقودًا على بقائها بعدما انهارت هذه الدولة في ليبيا واليمن والسودان وسورية! وهكذا فإن أعمال مركز دراسات الوحدة العربية واكبت إلى حد كبير تطور الواقع السياسي العربي المعاصر. وإذا كان مركز دراسات الوحدة العربية قد ظل طوال عقود أهم ملتقى عربي للحوار وأهم دار نشر عربية، فإن الفضل راجع إلى مؤسسه ومديره العام لسنوات طويلة المرحوم خير الدين حسيب. والأمل معقود على استرجاع المركز مكانته وتجديد دوره في عالم عربي ما أبعده عما كان عليه حين تأسيس المركز.

نصف قرن على تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية

عمر هشام الشهابي(*)

سأركز في هذه المداخلة على إنتاج المركز المرتبط بالمنطقة التي تمثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية. خلال نصف القرن من عمره، استطاع المركز أن يعزز موقعه كالناشر العربي الرئيس للدراسات التاريخية والاجتماعية المستقلة التي تتناول الخليج والجزيرة العربية على نحوٍ معمَّق. وقد بنيت هذه المكانة عبر نشر أعمال أصبحت دراسات مرجعية خطتها أعلام الفكر الاجتماعي المعاصر في المنطقة، بما فيها أعمال خلدون النقيب، وعلي خليفة الكواري، ويوسف خليفة اليوسف، وعبد الله الطريقي، وما صاحبها من دراسات منتدى التنمية، ومشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، وإن سمح لي بضم دراسات مركز الخليج لسياسات التنمية بين طياتهم أيضًا.

(*) أكاديمي وكاتب بحريني.

بدايةً، المطلوب هو إدراك ضخامة هذا الإرث وأهمية الحفاظ عليه واستمراريته للسنوات الخمسين المقبلة. الخطوة الأولى في سبيل ذلك هي أن يستمر المركز كمؤسسة مستقلة قادرة على التواصل والتجديد عبر الأجيال، متخطيًا العقبة الأساسية التي واجهت الكثير من المؤسسات ودور النشر العربية التي ارتبطت أساسًا بأفراد، تصعد وتنزل مع صعود وهبوط الأفراد الذين بنوها وأداروها. ومما يحسب لفريق المركز القائم أنه استطاع، لا شك بصعوبة بالغة لم تنته مخاطرها بعد، في مواجهة والتعامل مع هذا التحدي الذي واجه المركز عبر العقد الأخير. أما الاستمرارية بمعناها الأوسع، فتتطلب التطلع نحو المستقبل، وتحديدًا في أن يستمر المركز كالملاذ الرئيسي لنشر الدراسات المعمقة المستقلة ذات التوجه النقدي التي قد يصعب لها الحصول على ناشر آخر نظرًا إلى موضوعاتها، أكانت تلك المتعلقة بدول مجلس التعاون أو بقية أرجاء الوطن العربي عمومًا.

ومن تجربة شخصية، فالحقيقة أنني كنت سأواجه صعوبة بالغة في نشر أعمالي لو لم يكن المركز مستعدًا لعمل ذلك، رغم المخاطر من منع دخول الكتب الى عدد من الدول ومعارض كتبها التي تعَدّ الشريان الرئيس لمبيعات وإيرادات دور النشر العربية. أما من ناحية المحتوى، فما ينطبق على دول مجلس التعاون ينطبق على الوطن العربي عمومًا، حيث من المؤمل أن يواصل المركز دوره كالناشر الرئيسي للدراسات التي تتناول القضايا المركزية التي قد يتم إهمالها في ظل التشتت والتشظي اللذين تمر بهما أقطار الوطن العربي، بما فيها الاستعمار المستمر وتبعاته، والحكم التسلطي وانعدام الديمقراطية، وهشاشة الدولة ومؤسساتها،

والاقتصاد السياسي، والقضية المركزية فلسطين، وأخيرًا وليس آخرًا ما سمي عليه المركز من واقع العمل العربي وآفاق التكامل بينه، على أمل تبصر طريق نحو الوحدة بين أقطاره وشعوبها خلال السنوات الخمسين القادمة، متخطين الواقع المتردي والشقاق المجتمعي الذي نعيشه حاليًا.

ويزداد هذا الدور أهمية في ظل تعمُّق وتعقد التحديات التي تواجه الكتابة عن الوطن العربي باللغة العربية، وخصوصًا في ظل الانحدار المتواصل في البحث والإنتاج المعرفي المعني بالتاريخ والعلوم الاجتماعية في دول مجلس التعاون والمشرق العربي عمومًا، واضمحلال قدرة الجامعات والمؤسسات البحثية المحلية المعنية بتدريب وإنتاج الدراسات العليا وطلابها. في المقابل، ينصب نصيب الأسد من موارد دول المنطقة الضخمة في مؤسسات وجامعات وبحوث قوامها اللغة الإنكليزية ومنطلقها وجمهورها غربي بالأساس. وقد ازداد التوجه بين دور النشر العربية نحو الترجمة في ظل هيمنة إنتاج المعرفة باللغة الإنكليزية وترنحها بالعربية. وعلى الرغم من أهمية هذا الجهد الجبار الذي انصبّ في الترجمة ونقل المعرفة، إلا أن الحال المتردية للإنتاج المعرفي الممأسس في المشرق العربي تجعل المثابرة فيه أشد إلحاحًا وأهمية، حتى وإن كان أكثر صعوبة، فقليل دائم خير من كثير منقطع، ومن المصيري العمل على استمرارية الشعلة وانتقالها إلى جيل جديد، على أمل أن تعمل السواعد القادمة على إعادة إحياء ونهضة الدراسات العربية التي مثّلت قوام إنتاج المركز خلال عصره الذهبي.

التحديات التي تواجه المركز والنشر العربي عمومًا، من نقل إرث الماضي إلى حمل شعلة المستقبل ضخمة بلا شك، لكن كل الأمل في أن المركز وأصدقاءه قادرون على العمل معًا في مواجهتها وتخطيها، في سبيل مواصلة وتقوية دوره الرائد في إنتاج ونشر المعرفة المستقلة عن الوطن العربي وأقطاره.

هل مركز دراسات الوحدة العربية ضرورة؟

كمال خلف الطويل(*)

بات جليًّا أن حال مركز دراسات الوحدة العربية لا يسرّ صديقًا، ويبعث الحبور عند عدوّ؛ وذلك لا لقصور في إدارته أو ضعف همّة من كادره أو تهاون من قيادته، وإنما نتاج الأزمة المصرفية اللبنانية، ذات الأعوام الستة ـ التي لا يبدو لها من أفق واعد منظور ـ وما ترتّب عليها من احتجاز لوديعة المركز.

وبرغم ذلك، فقد سعى المركز ليتحايل على واقعه المأزوم بتقليص نفقاته ما استطاع؛ لكن ذلك جاوز خط الكفاية ما أثّر في إنتاجه وحدّ من أنشطته.

زاد في الضغث إبالة أن أزمة المركز تواقتت مع ما وصلت إليه حال الأمة من درك وهوان، ما أوهن قدرته على أداء دور فاعل في إنهاض تلك الحال.

(*) باحث وطبيب عربي.

والثابت أن حال الأمة لا تترك أمامها إلا واحدًا من مصيرين: الاستباحة أو القيامة، ولا ثالث لهما؛ الأول يؤبِّدها مرتعًا لإغارات الأعداء؛ والثاني يؤكد استقلالها ويخطو إلى وحدتها.

كيف يمكن لموانع الاستقلال والتوحيد أن تُزاح من الدرب؟ ... بـ:

وعي الضرورة، وأسطع مثال عليه ارتسام حقيقة وجودية ساطعة أمام كل ناظر عين، فحْواها أن العروبة ليست ضرورة بقاء، ثم نماء، لأمة بحالها، بل القاسم المشترك الأعظم لكلٍ من شعوبها. وهنا فلمركز دراسات الوحدة العربية أبرز الدور في إذكاء ذلك الوعي، وفي التحريض على جعله في الطليعة من نواظم التفكير العربي.

وفهم المتغيرات، وهنا ففهم أحوال ومسارات التشكيلين الدولي والإقليمي، من منظور عربي، هو غبّ الطلب.

في كل هذه المسائل وغيرها، يبرز دور مركز دراسات الوحدة العربية جليًا في كونه بيت التفكير العربي العام، الذي عبر ندواته وحلقاته النقاشية، وعبر كتبه ومجلاته المنشورة، وعبر ما ينتَوي تدشينه ـ داخل حياضه ـ من «وحدة التفاكر وتحليل السياسات» لهو أقدر منهل معرفةٍ واستشرافٍ وتحليلٍ وعرض بدائل يضعها بتصرف النخب والجمهور، ليغرفوا منه بصيصَ أملٍ، وحالِك العتمة من حولهم يدلُّهُم عليه: هنا مصباح نور.

لذا كلّه، فمركز دراسات الوحدة العربية ضرورة؛ ولطالما ثار سؤال ذلك مرات متعددة: الاجتياح العراقي للكويت، الغزو الأمريكي للعراق، 11 أيلول/سبتمبر وتضاعيفه، «الربيع» ومآلاته، ثم 7 أكتوبر ومستتبعاته؛ فالقاسم المشترك الأدنى بين فواعلٍ استثمرت

سلبًا في كلّ من تلك الحوادث كانت فكرة هجران العروبة والازورار عنها بـ «جناية» أنها طرف رئيس في ما وصلت إليه الأمة من حال.. أو هكذا جرى افتعال أزعومة.

ولأنها أزعومة، فقد ترتّب على دحرها أن رسا اعتبار ديمومة المركز أمرٌ استدعى المنازلة لأجله.. صحيحٌ ذلك، لكن مكبّلات إعاقة لوجستية مالية، لبنانية المنشأ، أضافت على ضغث الأزعومة إبالة؛ فبتنا وكأن آمالنا في العلا لكن أقدامنا مغروسة في أرض سبخة.

ما العمل؟ لنكن صريحين مع أنفسنا ومع وسطنا المتلقّي: هو في نيل تفهّم أنظمةٍ ما فتئت ترى في رسالة المركز تكئةً لدوريها، المحلي والإقليمي، وفي انطفاء شمعته خسرانًا يأخذ من ذينك الدورين... وهو، ولكن تلوًا، في اجتذاب رأسماليين «نبلاء» يرون في المركز واسطة للدفاع عن وطنيتهم أمام احتلال عقلي، بعد مادي، داهمٍ مصدره الغرب الأمريكي بخصوص.

طيب، بانتظار تبلور المخرجَين، على عدم تساويهما في القياس، لا بد للمركز من العمل الحثيث، لا على تأمينهما فحسب، بل على تقديم مقاربة مقنعة بوجوب الدعم لكلا الوسطين.

من هنا فمنِّي نداءٌ إلى كل حادبٍ على رسالة المركز، وكل معتقدٍ بأن العروبة ليست «فعلَ ماضٍ»، وأنها، وإن لم تكن الآن «فعلَ مضارعٍ»، فالمستقبل لها وبها فعلٌ بالضرورة، وآمالٌ في العُلا.

الدور المطلوب من المركز بعد مرور نصف قرن على تأسيسه

لبيب قمحاوي(*)

ما زال مركز دراسات الوحدة العربية يواجه منذ إنشائه وحتى الآن الكثير من التحديات، بعضها نَبَعَتْ من داخله والكثير منها فُرِضَتْ عليه إما بحكم التطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة العربية وإما بِحُكْم الانحسار التدريجي في التأييد العربي العام للقضية الفلسطينية، أو نتيجة لحالة التشرذم والصراعات الداخلية في العالم العربي، فأدى بالنتيجة إلى إعادة خلط الأولويات العربية التقليدية وانحراف بوصلتها، ابتداءً من الانسحاب التدريجي من الالتزامات المترتبة على الانتماء العربي وانتهاءً بالتطبيع المجاني مع إسرائيل. إضافة إلى ذلك، فقد أدى الانحسار التدريجي المتزايد لاهتمام معظم الشعوب والأنظمة العربية بالقضايا القومية وما رافق ذلك من ضغوط مالية نتيجة التراجع المتتالي في الوضع الاقتصادي العربي، إلى ضعف مضطرد في الدعم المالي

(*) سياسي ومفكر عربي.

واللوجستي للمركز على مدى العقدين الأخيرين، وهو ما أثَّر على نحو ملحوظ في فعاليات المركز وقدرته على العطاء ومقدرته على التطور.

إن التطورات الدولية والإقليمية الأخيرة، بما في ذلك التطورات الجيوسياسية والتكنولوجية، قد فرضت تغييرات استراتيجية عميقة على سلوك ـ وعلاقات ـ الكثير من دول العالم ومنظماته الدولية والقوانين الناظمة للعلاقات بين دول وشعوب العالم. ولعل أبرز هذه التغييرات تتمثل بالضعف المتفاقم للعقائدية السياسية (Political Ideology) وابتعادها من حلقة التأثير في الحياة السياسية في الحقبة المقبلة، الأمر الذي أثر سلبًا في قوة الالتزام القومي في إطاره العقائدي.

في ظل الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية وآثارها السلبية في الوضع العربي بعامة، فإن المطلوب من المركز تحقيقه في الحقبة المقبلة يتمثل بما يأتي:

أولًا، تجديد المركز لنفسه وأساليبه بما يعزز من قدرته على مواكبة التطور في عالم التكنولوجيا الرقمية وذلك في أسلوب عمله وإدارته وفي كيفية تعامله مع رسالته والقضايا المرتبطة بها. وهذا يستدعي اللجوء إلى مزيد من الاعتماد على الأجيال الشابة في تنمية قدرة المركز على التواصل مع الأجيال العربية الجديدة في كل أنحاء الوطن العربي وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لوسائل التواصل الحديثة.

ثانيًا، تتطلب رسالة المركز في الحقبة القادمة المساهمة في قيادة العمل القومي وتنمية الشعور والانتماء القومي العربي لدى

الأجيال الجديدة من العرب، وخصوصًا أن منهاج التعليم في معظم البلاد العربية قد تم تعديله بحيث أصبح يفتقر إلى تثقيف الأجيال الجديدة من العرب بعروبتهم وبانتمائهم العربي في ظل أجواء عامة أخذت تبتعد تدريجيًّا ومنذ هزيمة عام 1967 من عروبتها.

إن متطلب تشجيع الأجيال العربية الجديدة على الانخراط في النشاط القومي العربي يضع على كاهل المركز مسؤولية خاصة كونه أحد أهم مؤسسات الفكر العربي، وله ماضٍ مشهود له بدوره الفعَّال في هذا المجال، ولا يمثل بصفته الحاليّة أي تحدٍ سياسي لأي جهة أو دولة عربية كما فعلت الأحزاب القومية، ولكنه يملك من التراث والقدرة العلمية والموقف الأخلاقي ما يجعله قادرًا على ملء الفراغ الذي تركته الأحزاب القومية من جهة، وغياب الثقافة القومية عن مناهج التعليم العربية من جهة أخرى.

ثالثًا، إن تعويض الانحسار الحالي في الاهتمام بالقضايا القومية يتطلب العمل على إعادة تجديد الفكر القومي وتحويله من شكله العقائدي التقليدي المتزمِّت ونهجه الطارد للمعارضة أو الرافض للنقد إلى مظلة جامعة للمصالح، سواء القطرية أو القومية. والمطلوب من هذه المظلة أن تتسع لتشمل الهوية الوطنية والهوية العربية كإطارين مكمِّلين أحدهما للآخر لا كهويتين متناقضتين يجب الاختيار بينهما بمفهوم إقصائي.

قد تكون إعادة تجديد الفكر القومي وأولوياته وأهدافه من أهم ما هو مطلوب من المركز العمل عليه في الحقبة المقبلة. فتجديد الفكر القومي يجب أن ينسجم والمتغيرات التي أصابت العالم وخصوصًا أن العقائدية السياسية لم يعد لها أي دور مؤثر؛ علمًا أن

الهوية القومية قد تم تسويقها منذ خمسينيات القرن الماضي من خلال أطر حزبية حولتها إلى خصم للكثيرين عوضًا من أن تكون مظلة جامعة لجميع الشعوب العربية، إضافة إلى أنه تمت شيطنة الكثير من المفاهيم مثل مفهومي الدولة القطرية والهوية القطرية، اللذين وُصفا بالمناقضَين للفكر القومي التقليدي والإقصائي والهدف الوحدوي الاندماجي.

إن تعزيز قدرة المركز على إعادة تقديم الثقافة القومية بالمفاهيم وباللغة الرقمية التي تفهمها الأجيال العربية الجديدة هو أمر أساسي، كونه يجعل من مخاطبة تلك الأجيال أمرًا سهلاً وممكنًا بعيدًا من الملل الذي يصاحب في العادة غياب المفاهيم واللغة المشتركة التي تواكب حالة التجديد في الفكر وأسلوب العمل. ويتطلب هذا الهدف أيضًا، وبالضرورة، العمل على إعطاء الاهتمام اللازم للقيام بمشاريع موجهة لأجيال الأطفال العرب لتعويض النقص الحاصل في الثقافة القومية العربية في مناهج التعليم، على أن تكون بشكل علمي بعيد من التوجيه السياسي أو العقائدي. مثالٌ على ذلك إنتاج برامج للأطفال تعتمد على الأسلوب القصصي المبسط ولكن الهادف، وكذلك الألعاب الرقمية التي تهدف إلى غرس المُثُلْ القومية في عقول الأطفال العرب. قد يكون التركيز على جيل الأطفال العرب هو الأهم في المرحلة المقبلة، منعًا لظهور أجيال جاهلة بانتمائها القومي العربي.

رابعًا، إن نجاح المركز في تغيير نهجه وأهدافه بما يتلاءم والمتغيرات الدولية والإقليمية في عالم الحداثة المقبل من دون الإخلال بالثوابت العربية والقومية، من شأنه أن يساعد على تعزيز صورة المركز ووضعه ومدى تقبله من جانب مختلف الأطراف

العربية، وهو ما سوف يساعد على تعزيز موارد المركز المالية ويجعلها أكثر استقرارًا. إن تعزيز الموارد المالية للمركز يتطلب توافر رؤية جديدة تتعامل مع هذا الموضوع المهم والحيوي لديمومة المركز وتطوره من خلال اللجوء إلى عدم حصر جهود التمويل للمركز بوجه عام والبحث عن وسائل جديدة تسمح بالتمويل الجزئي أو النوعي، ومثالاً على ذلك:

1 ـ التقدم بمشاريع بحثية أو دراسية جاذبة لاهتمام القطاع العريض من المتبرعين والتقدم باقتراحات لتمويل مشاريع محددة حصريًا بمعنى السعي إلى تمويل مشروع بعينه وهكذا.

2 ـ البحث عن مراكز أو مؤسسات شريكة لمشاركة المركز في مشاريع بعينها، على أن تقوم المؤسسة الشريكة بتمويل المشروع المشترك.

3 ـ قبول المساعدات غير المشروطة من أي مصدر بعد إطلاع اللجنة التنفيذية وأخذ موافقة مجلس الأمناء إذا كان هنالك شكوك حول نيات أو طبيعة المصدر المتبرع.

خامسًا، من الضروري أن يترافق جهد تغيير أسلوب عمل المركز ونهجه ورسالته بما يتناسب والرؤية الجديدة والتحديات القادمة بتغيير اسم المركز ليعكس التوسع في أنشطة ودوره المنشود في إعادة إحياء الثقافة القومية. ومن المقترح في هذه الحالة أن يصبح الاسم الجديد للمركز «مركز الدراسات العربية» ليعكس شمولية عمل المركز عربيًا وعدم حصره في دراسات الوحدة العربية كون إحياء التراث القومي العربي هو الأولوية في المستقبل المنظور.

مركز دراسات الوحدة العربية نحو أفق مستقبلي جديد

محمد حسب الرسول(*)

تنامت منذ منتصف القرن العشرين أهمية مراكز الدراسات والبحوث، كونها مصدرًا من مصادر إنتاج المعرفة، ولكونها حلقات وصل بين النخب وصنّاع القرار، وجاء هذا التنامي في سياق تتزايد فيه الحاجة إلى التفكير العميق المعتمد على توظيف المعارف بوصفها أهم أدوات النهوض الوطني والقومي، وقد أبرز ذلك الأهمية الاستثنائية للتخطيط الاستراتيجي والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، بوصفها مناهج ضرورية في صناعة مستقبل الأمم والشعوب.

تنشأ النهضة في عقول تُفكر، ومؤسسات تُحلل، ونخب تُخطط، وتمثل مراكز الدراسات والعصف الذهني محاضن ومنصات لمنظومة النهضة المعرفية في الدول وعند المجتمعات الحديثة،

(*) باحث في الشؤون الإقليمية.

وإذا غابت ـ المراكز ـ أو ضعُف دورها، تصاب الدول والمجتمعات بالعمى الاستراتيجي، وتتحرك بردود الأفعال، بلا رؤية وبلا بصيرة.

والمراكز هي العقل الاستراتيجي للدولة، ومرآة للمجتمع، وسلاح ناعم في العلاقات الدولية. لهذا تُدار بأعلى مستويات الاحتراف الأكاديمي والسياسي.

تؤسس المراكز لمسار استراتيجي واضح المعالم لمستقبل الدول. وتقوم بأدوار نهضوية أخرى، تتمثل بتجسير الفجوة بين السلطة والمعرفة، وفي دعم صناعة القرار، ويتعاظم دورها حين توفر مناخًا للحوار ببين العلماء والخبراء وقادة الرأي وصناع القرار.

مركز دراسات الوحدة العربية: ملامح زاهرة في حقبته الأولى (1975 ـ 2025)

ظل مركز دراسات الوحدة العربية أحد أبرز مراكز الدراسات في الوطن العربي، وقد مثّل لعقود مساحة للتفاعل الفكري والسياسي حول قضايا الأمة. وقد كان رائدًا في خدمة القضية الفلسطينية، إذ كانت في صدارة أولوياته منذ تأسيسه وحتى اليوم. كما أولى قضايا الفكر، وبخاصة الفكر القومي العربي، اهتمامًا واسعًا، إلى جانب انشغاله بقضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان ومحاربة الفساد، وخصّ الترجمة باهتمام خاص.

حفلت حقبة المركز الأولى 1975 ـ 2025 بقصص نجاح متعددة، واستحقت أن تُسمّى «الحقبة الذهبية»، ليس فقط بسبب بلوغ المركز عمر الخمسين، بل بسبب ما قدّمه من نموذج قائم على الاستقلالية، حماه من السقوط في أسر أنظمة الحكم، وحفظه

من الوقوع في محابس السياسة بمعناها الحزبي وأطرها التنظيمية. وقد نجح في توظيف طاقات عربية من أهل العلم والمعرفة والرأي، وكان نتاج ذلك مئات المؤلفات التي خاطبت قضايا الزمن وتحدياته، على مدار نصف قرن من الزمن.

عمل المركز على مشروعات كبيرة ومهمة، ويعد مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، الصادر تحت عنوان **مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات**، واحدًا من أعظم مشروعات المركز، بل ومن أعظم ما أنتجته مراكز الدراسات العربية. وليس بعيدًا من هذا المشروع، وبرغم الملاحظات الجوهرية عليه، جاء المشروع النهضوي العربي الذي جمع الطيف الفكري والسياسي العربي تحت سقف الحوار، وأسهم في نقل النخب من الاحتراب السياسي إلى التفكير في المستقبل المشترك، ومن «الحالة العكاظية» التي تحتفي بالخطابة والمشافهة، إلى مسارات الإنتاج الفكري الضروري لصناعة مستقبل الأمة. هنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تطوير هذا المشروع، وسد ثغره، وعدم اعتباره مشروعًا نهائيًا مكتمل الأركان والأبعاد.

في معرض الحديث عن نجاحات المركز في الأعوام الخمسين الأولى من عمره، يجب الإشارة إلى دوره في تطوير الفكر القومي، ودوره في البناء المعرفي عبر إصداراته من الكتب والدراسات، وعبر مجلة **المستقبل العربي** التي استمر صدورها من دون انقطاع رغم ما مرّ به لبنان حاضنة المركز ومقره، وبرغم شح المال ومعضلة التمويل في العقد الأخير.

وقد صنع المركز فرصًا مهمة للفاعلين في الفكر والسياسة، وظفها لدراسة حال الأمة والتداول في قضايا كبرى، بحثتها ندوات متخصصة، مثل ندوة **مستقبل التغيير في الوطن العربي** (2013)، التي كانت مثالاً للتدارس العلمي الرصين، ونسقًا من أنساق الاهتمام بالمستقبل، في أمة كثير من أبنائها يحتفون بالماضي من دون بذل جهد كافٍ لصناعة المستقبل.

المراد من المركز في حقبته الجديدة

بلغ مركز دراسات الوحدة العربية مبلغًا من التجربة والقدرة تمكنه من ولوج حقبته الثانية بثبات ورسوخ، يضمنان له تقدمًا مضطردًا في مسارات النجاح، رغم التحديات الكبيرة التي تقابله، وبوجه خاص التحدي المالي. غير أن الدخول إلى هذه المرحلة يتطلب تأسيسًا منهجيًا جديدًا يقوم على استراتيجية جديدة للمركز تُبنى وفق منهج علمي صارم، وتقوم على رؤية ورسالة وقيم وغايات وأهداف استراتيجية وسياسات، ثم خطة استراتيجية.

يقتضي البناء الاستراتيجي الجديد فحصًا عميقًا لمواطن القوة ومواطن الضعف، والفرص والمهددات، والنظر بعين إبداعية للتحديات، وصوغ مسار جديد للمركز، يدخل به المرحلة القادمة، وهو قادر على الاستمرار المبدع في عطائه، وبوجه خاص في ما يأتي:

1 ـ تعزيز البنية المؤسسية للمركز

لقد نجحت البنية المؤسسية للمركز منذ التأسيس وحتى الآن في توطيد مكانة المركز، وفي أداء رسالته على نحو جعله مركزًا

مرجعيًا في قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفي قضايا الفكر العربي، ومثّل ذلك النجاح حافزًا مهمًّا له وهو يطرق أبواب المستقبل بكل تعقيداته في ظل ما وفره العقل البشري من تطور معرفي، وما قدمته التجارب الإنسانية من تجارب يلزم الافادة منها والبناء عليها.

وفي السياق، قد يكون مناسبًا تطوير نظم المركز الحاكمة لأدائه، وضمان أعلى درجات الفاعلية لمؤسسته بما يعزز من قدرتها ـ وهي المؤتمنة على المركز ورؤيته واستمرار دوره ـ على القيام بواجبها المنوط بها على أكمل وجه، وإن ضمن المركز ذلك فسيضمن فاعلية مؤسساته الأدنى. وانطلاقًا مما سبق، وقد يستدعي ذلك إعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمركز بما يتوافق مع أهدافه الجديدة واستراتيجيته المستقبلية.

2 ـ تطوير الوظيفي للمركز

إجراء ونشر الدراسات هي الوظيفة التي كانت في صدر قائمة وظائف المركز، وكانت ثمار هذه الوظيفة ما سبق الإشارة إليه من عناوين الكتب والمشروعات، ولئن كانت هذه الثمار تناسب خطوب ومعطيات ومطلوبات التاريخ الذي أُنتجت فيه، فإنّ ما استجد من معطيات يدعو إلى استجابة تناسب تلك المتغيرات، لهذا، يصبح من المهم:

ـ مضاعفة الجهد في مجال إنتاج المعرفة ومواكبة التطور المعرفي.

ـ الاهتمام بمجالات التخطيط الاستراتيجي كونه رافعة نهضة أنتجتها المعرفة ولا غنى عنها بعد أن فقد التخطيط النمطي التقليدي صلاحيته وأصبح عاجزًا عن المواكبة والاستجابة.

ـ الاهتمام بالدراسات الاستراتيجية وبدراسة المستقبلات «الدراسات المستقبلية».

ـ دعم القرار العربي والمساهمة الناجزة في صناعته (سبق وأن شكل المركز وحدة خاصة بذلك عام 2009، وشكل أخرى لصناعة وتحليل السياسات، بيد أي منهما لم تعمل).

ـ التحوُّل من النشر إلى التأثير.

3 ـ تجديد الخطاب

في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية التي صنعت واقعًا جديدًا على الصعيد الحضاري، وعلى صعيد الصراعات الكبرى بين شمال الكرة الأرضية وجنوبها، وعلى صعيد القضايا الإقليمية والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبإزاء تلك المتغيرات بات ضروريًا تطوير الخطاب العربي، وإعادة صوغه على نحو يضمن:

ـ التعبير الحقيقي عن الوجدان العربي على نحو يُعلي من الانتماء الحضاري بركائزه وخصائصه العربية الإسلامية، بعيدًا من سلفية مستوطنة وأخرى مستوردة، مع الاهتمام المستحق للمعاصرة بسماتها الخيرة التي لا تصادم العقل والوجدان والفطرة السليمة.

ـ إعلاء قيم الحرية والعدل والكرامة الإنسانية، والتشديد على الارتباط الوثيق لقضايا الأمة بتلك القيم، وتصميم خطاب عربي

جديد يؤسس لشراكة إنسانية واسعة حول هذه القيم وتلك القضايا.

ـ الربط بين خطاب الوحدة كحلم قومي وبين التكامل بوصفه مسارًا عمليًا مرحليًا وضروريًّا يخدم الرؤية الاستراتيجية.

ـ الإعلاء من قضايا السيادة والاستقلال الوطني والقومي، والتنمية المستقلة، والهوية الحضارية الجامعة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية.

4 ـ رقمنة المعرفة والانفتاح والتوسع

آن الأوان ليتحول المركز إلى مركز رقمي متكامل، يدير أنشطته ويقدم إنتاجه بشكل رقمي، ففي ذلك مواكبة للتطور، وفيه أيضًا توظيف أمثل للوقت والقدرات البشرية والمادية، ويسهم ذلك في الانفتاح على الجيل الجديد، ويوسع من دائرة التفاعل على المستوى العربي والدولي.

5 ـ الشراكات الاستراتيجية

تمكن الشراكات الاستراتيجية المركز من تعزيز دوره، ومن تعظيم إنتاجه، لهذا لا بد من إقامة شراكات استراتيجية واسعة مع مؤسسات إنتاج المعرفة من مراكز نظيرة وجامعات ومؤسسات بحثية، وإقامة شراكات مع القطاعين العام والخاص في الوطن العربي تمكن المركز من التأثير الإيجابي على هذه المؤسسات، وتمكن المؤسسات من الإفادة من المركز كمركز تفكير قادر على رفد القطاعين العام والخاص بالاستشارات والدراسات، فيصنع

جسورًا تضع حدًا للقطيعة بين السلطة والمعرفة، وتعزز دور المعرفة في توجيه القطاع الخاص.

هنا تبرز أهمية الشراكة مع الجامعات ليس فقط لتوافرها على طاقات معرفية محترفة يلزم وضع قدراتها في خدمة الأمة، إنما لسبب ثانٍ أيضًا، وهو التعرف إلى النوابغ من الطلاب العرب للإسهام في رعايتهم وتحفيزهم استكمالاً لدور المركز القديم الذي تمثل في طباعة ونشر رسائل الماجستير والدكتوراة.

خاتمة

في ظل التحديات التي تواجهها الأمة العربية، تزداد الحاجة إلى مراكز دراسات فاعلة قادرة على الربط بين الفكر والعمل، بين الماضي والحاضر والمستقبل، بين المعرفة وصنّاع القرار. ويُمثل مركز دراسات الوحدة العربية أُنموذجًا تاريخيًا غنيًا، لكنه بحاجة إلى تجديد في الرؤية والوسائل ليظل فاعلاً في بناء المستقبل العربي المشترك.

توصية

تشكيل فريق عمل من الباحثين والخبراء لإعداد تصور تجديدي شامل، واستراتيجية نصف قرنية لمركز دراسات الوحدة العربية تصعد به من مركز فكري إلى **منصة نهضوية شاملة، تربط الفكر بالسياسة، وتخاطب الدولة والمجتمع والجيل الجديد معًا،** ولتقديمها كوثيقة استراتيجية للنهضة القادمة يستشرف بها حقبة جديدة من عمر المركز وتاريخ الأمة يرجى أن تكون حقبة ماسية، سمتها تميُّز المركز ونهضة الأمة وازدهارها.

مركز دراسات الوحدة العربية في ذكرى تأسيسه الخمسين

محمد صالح المسفر(*)

لم تكن حقبة السبعينيات حقبة مريحة لأمتنا العربية، بل كانت فيها انكسارات وانتصارات. كانت أولى انكسارات الأمة في عام 1970 مع وفاة الزعيم العربي جمال عبد الناصر، الذي كان رمزًا للوحدة والقومية العربية وزعيمًا لمحاربة الاستعمار. لقد أثر غيابه تأثيرًا كبيرًا كاد ينحسر معه المد القومي العربي، لولا الانتصار الذي حققته جيوش عربية نظامية في الصراع مع الكيان الإسرائيلي في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، التي كانت بحق عملاً سياسيًا وعسكريًا متميزًا مشتركًا لقوتين عربيتين، مصر وسورية، أعقبه عمل اقتصادي تمثل بتمويل عربي لدول المواجهة مع إسرائيل، واستُخدم البترول العربي لأول مرة سلاحًا في المعركة.

رافق ذلك جهود فكرية لكوكبة من المؤمنين بالفكر القومي والوحدة العربية؛ ففي مطلع عام 1975 تنادت هذه الكوكبة إلى

(*) أستاذ العلوم السياسية في جامعة قطر.

اجتماع عقد في بيروت، التي كانت تمثل الرئة التي يتنفس عبرها المثقفون والمفكرون العرب. وأذكر من هؤلاء، على سبيل المثال، خير الدين حسيب الذي قاد مركز دراسات الوحدة العربية منذ التأسيس وحتى عام 2017، وسعدون حمادي، والشيخ عبد الله الطريقي أول وزير للبترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، والسيد أحمد خليفة السويدي أول وزير خارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ومانع سعيد العتيبة أول وزير للنفط في أبوظبي، والسيد جاسم القطامي النائب في مجلس الأمة الكويتي، وعبد اللطيف الحمد مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية العربية، والدكتور علي فخرو وزير الصحة في البحرين، والأخضر الإبراهيمي أول سفير للجزائر المستقلة في الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر)، ومن لبنان سهيل إدريس رئيس تحرير مجلة **الآداب**[1].

عُقد المجلس التأسيسي للمركز في كانون الثاني/يناير 1975، ووقع وثيقة تأسيسه 32 شخصية عربية من مختلف البلدان العربية. وفي عام 2000، أصبح المركز منظمة دولية غير حكومية، بموجب مرسوم من مجلس الوزراء اللبناني، تتمتع بصفة دبلوماسية وتستفيد من تسهيلات كثيرة، مثل الإعفاء من ضريبة الدخل، وإقرار إجازات العمل، وغير ذلك؛ وهو ما ساعد على تأمين استمرارية المركز.

(1) انظر قائمة بمؤسسي مركز دراسات الوحدة العربية، وقائمة بأسماء أول مجلس أمناء في كتاب: **الأعوام الثلاثون الأولى في حياة مركز دراسات الوحدة العربية: دراسات ولمحات ووثائق** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 281 ـ 282.

لم يكن المركز على امتداد السنوات الخمسين الماضية مؤسسة بحثية تقليدية، بل كان منبرًا حرًا للحوار بين مثقفي الأمة العربية والمثقفين من حضارات ولغات أخرى. فقد كان منتدى للأكاديميين والمثقفين والسياسيين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والثقافية يجمعهم الإيمان بوحدة المصير والتمسك بالمشروع النهضوي العربي، الذي أعده المركز فيما بعد ليكون قاعدة أساسية صلبة تقوم عليها الوحدة العربية في مواجهة التعددية القُطرية المستضعفة. وترتكز قواعد المشروع على ستة مبادئ/قواعد، هي: الوحدة العربية في مواجهة التجزئة، والديمقراطية في مواجهة الاستبداد، والتنمية المستقلة في مواجهة النمو المشوَّه والتبعية، والعدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال، والاستقلال الوطني والقومي في مواجهة الهيمنة الأجنبية والمشروع الصهيوني، والأصالة والتجدد الحضاري في مواجهة التغريب.

لم يقتصر دور المركز على إصدار الكتب المحكّمة والدراسات العلمية وإصدار مجلة **المستقبل العربي** الرائدة وأخواتها مثل **إضافات ـ المجلة العربية لعلم الاجتماع**، و**مجلة بحوث اقتصادية عربية**، و**المجلة العربية للعلوم السياسية**، بل أدى دورًا بارزًا في بناء مؤسسات وفعاليات حوارية.

انبثق من مركز دراسات الوحدة العربية عدد من المؤسسات؛ منها المؤتمر القومي العربي الذي تأسس في عام 1990، الذي يعقد درواته سنويًا في إحدى العواصم العربية أو في دولة المقر لبنان، ويجمع التيارات السياسية القومية الناصرية والبعثية واليسارية في الوطن العربي، ويهدف إلى عقد منتدى حواري للنخب الفكرية والسياسية من أجل دعم فكرة الوحدة العربية ومواجهة التحديات

التي تواجه أمتنا. وفي مؤتمره الرابع للمركز المنعقد عام 1994، وُضعت خطتا عمل إحداهما للمؤتمر القومي العربي والأخرى للحركة القومية العربية، وتم إقرارهما وأصبحتا دستورًا لمنتمي هذا التيار. وأُقيمت مخيمات للشباب القومي العربي تعقد سنويًا بهدف تعارف الشباب العربي وربطهم بتواصل ثنائي أو جماعي.

لا جدال في أن مركز دراسات الوحدة العربية يعدّ علامة في المشروع السياسي العربي الراهن؛ علامة تعبّر عن نموذج من نماذج المقاومة الواعية ومتطلبات الشرط التاريخي المواكب لها، ولعله يمثل وسيلة من وسائل التعبئة والتنشئة المستنهضة لقيم العمل القومي بأسلوب جديد (تقرير حال الأمة)، وآلية جديدة (الاجتماع السنوي العام ومعطيات مواكبة متغيرات الواقع: الأبحاث الموازية والمكملة).

كما تأسس المؤتمر القومي الإسلامي عام 1994 بهدف تعزيز الحوار وجسر الهوة بين التيارين وجمعهما في جبهة فكرية واحدة لمواجهة دعاة التطبيع مع الكيان الصهيوني ومواجهة ثالوث التخلف والتبعية والتجزئة. وكان من أبرز المفكرين الإسلاميين ـ إلى جانب إخوانهم القوميين العرب ـ الذين ساهموا في تأسيس هذا المؤتمر، على سبيل المثال لا الحصر، المستشار طارق البشري ومحمد عمارة ومحمد سليم العوا ويوسف القرضاوي ومحمد حسين فضل الله وفتحي الشقاقي وراشد الغنوشي.

وفي عام 2013، تأسس المؤتمر العربي العام بهدف توحيد جهود كل القوى القومية والإسلامية واليسارية تجاه القضايا العربية الكبرى مثل القضية الفلسطينية والتنمية، واختيار الشورى/

الديمقراطية نظام حكم من دون عنف، بدلاً من الاستبداد. ولا يفوتني التأكيد أن تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية ساهم في تأسيس منتدى الفكر العربي للتنمية والديمقراطية، الذي كان هدفه دراسة مسارات التنمية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.

الحديث عن منجزات مركز دراسات الوحدة العربية بعد مرور خمسين عامًا على تأسيسه لا ينتهي، فرغم كل الصعاب والمحن التي واجهت هذا المشروع النهضوي، فإنه تمكن من ترسيخ نفسه بوصفه أحد أهم المشروعات الفكرية والسياسية والتنويرية المستقلة التي تستنهض الأمة العربية وتضع لها خريطة طريق نحو المستقبل. وبالفعل، عُدَّ المركز أحد خمسة مراكز عالمية تهتم بالدراسات المستقبلية، وتم تصنيفه في عام 2000 بأنه منظمة عالمية لا سلطان عليه من أي جهة حكومية أو حزبية أو تنظيم سياسي، فهو بحق مركز مستقل بكل ما تعنيه كلمة مستقل.

إن حديثنا عن جزء من إنجازات مركز دراسات الوحدة العربية لا يعني تجاهل التحديات التي تواجه هذا الصرح البحثي العربي الشامخ، مثل الأوضاع العربية السياسية والاقتصادية الراهنة المحزنة. فقد انشغل المفكرون العرب بأزمات أوطانهم القُطرية، وتناقصت أعداد جيل الوحدة المؤسس بحكم السنّ، وقلت موارد من بقي منهم حيًّا، وخرج بعضهم من دائرة الضوء المؤثر. لقد انتشرت مراكز بحوث علمية مرموقة في بعض الأقطار العربية، التي يركز بعضها على أهداف موغلة في القطرية الضيقة، تأصيلاً للتجزئة في الوطن العربي، ولبعضها أجندات معلنة في هذا الشأن، وهي تتمتع بقدرات مالية فائقة. لقد كانت الضربة الموجعة لمركز

دراسات الوحدة العربية جائحة كورونا، وما رافقها من سلبيات انعكست على المركز في ما يتعلق بأعماله مثل توقف النشر الورقي نسبيًا، وضعف معارض الكتب المنتشرة في العواصم العربية.

هذا المركز الشامخ الذي صمد رغم كل التحديات يحتاج منا دعاة الوحدة العربية وأنصارها، كلٌّ من موقعه، إلى أن نقدم الدعم الفكري والمعنوي والمادي الذي يمكّن المركز من تجاوز الصعوبات، ويتيح له استعادة دوره الريادي، في هذه المرحلة التي يحتاج فيها الوطن العربي إلى توظيف الفكر والثقافة الوحدوية في مواجهة مشاريع التجزئة والتفتيت.

لعل توفير التمويل والدعم المادي من بين أهم الأدوات لاستدامة عمل المؤسسات. ويقع على عاتق من يؤمنون بنهضة الأمة عمل كل ما يلزم من أجل تسهيل توفير دعم مؤسسي منتظم. لكن إلى حين تمكين المركز من ذلك، فإن مسؤوليتنا الفردية تتطلب منا السعي بجد إلى تحمُّل المسؤولية وتوفير ما أمكننا لضمان استمرار عمل المركز وتقديم المزيد من الأفكار التنويرية للأمة العربية واستعادة دور هذا الصرح الكبير. وأقل هذا الدعم هو توفير دولار واحد يوميًا، وهو يعادل قيمة فنجان قهوة؛ أي نحو 365 دولارًا سنويًا للفرد الواحد. فلو افترضنا أن دعاة الوحدة وأنصارهم في أقل تقدير 1000 عضو فإننا نستطيع جمع أكثر من 365 ألف دولار سنويًّا، وأزعم أننا نستطيع جمع أكبر من ذلك المبلغ المتواضع إذا افترضنا أن لكل واحد من هؤلاء الألف ابن وزوجة ولكل منه دولار يوميًّا تجمع في حصالة منزلية يوميًّا وتسدد في آخر العام لمصلحة المركز فهل نفعل ذلك؟

يهيب كاتب هذه السطور بكل من هو حريص على وحدة الأمة ومشروعها الحضاري النهضوي العربي ألّا يبخل في مساندة المركز، بما تقدم، وكذلك في شراء مطبوعاته وجمع الدعم لمصلحته، كي يبقى مؤسسة علمية ثقافية تنشر المعرفة العربية الإسلامية.

بقيت كلمة أخيرة لا بد من التشديد عليها وهي: أن مركز دراسات الوحدة العربية لا شك أنه أسهم في بناء أجيال من المفكرين العرب، الذين وجدوا في منابره الفكرية مدرسة متقدمة للبحث والتاصيل، ومنصة لصقل الرأي الحر النزيه كما كان له دور فاعل في بلورة خطاب عربي معاصر يعالج قضايا الأمة العربية بعمق تحليلي وبُعد استراتيجي. وفي هذه الذكرى الخمسين لا يسعنا إلا أن نحيي الرواد الذين أسسوا المركز وواصلوا مسيرته رغم العواصف كما نوجه التحية الى كل الباحثين والعاملين فيه الذين حملوا الأمانة الفكرية بإخلاص ونزاهة. كما نوجِّه التحية والتقدير إلى القيادة الجديدة التي تسلمت إدارة المركز من جيل المؤسسين. ونؤكد القول إننا اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، بحاجة الى المحافظة على استمرار هذا المركز العربي بفاعلية وتقديم الدعم المادي والمعنوي له لكي تبقى جذور الحلم العربية راوية وتعيد الاعتبار للفكر القومي العربي بوصفه مشروعًا تنمويًا إنسانيًا يتسع للجميع.

وأخيرا تحية لمركز دراسات الوحدة العربية ومؤسساته في يوبيله الذهبي وتمنياتنا له بمزيد من النجاح والتأثير في العقود القادمة.

خمسون عامًا على تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية: من الحلم إلى العلم

معن بشور(*)

في حوار طويل مع الراحل الدكتور سعدون حمادي الرئيس السابق للمجلس الوطني في العراق، ووزير الخارجية في بلاد الرافدين لسنوات، والمفكر العربي المرموق، وأحد مؤسسي مركز دراسات الوحدة العربية ورئيس مجلس أمنائه لعدة عقود، سألت المفكر العربي لماذا تم تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية في أواسط سبعينيات القرن الفائت.

أجاب حمادي بهدوئه المعهود، «تأسيس هذا المركز كان نتيجة إحساسنا بأن الفكر الوحدوي العربي يحتاج الى رفد النضال الوحدوي العربي بالعلم والدراسات والتحليلات والثقافات التي تحول الوحدة من مجرد هدف يقارب الحلم، إلى علم يلامس الواقع ويستخرج من أبحاثه الدروس والمنطلقات الضرورية لتحويل الحلم إلى علم...».

(*) رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن.

وحين سألت مدير عام المركز لعقود أربعة ورئيس مجلس أمنائه في السنوات الأخيرة الدكتور خير الدين حسيب لم يختلف جوابه كثيرًا عن جواب حمادي، بل أضاف «كنا نشعر أن السياسة قد طغت أكثر مما يجب على العمل القومي العربي وأن المطلوب أن نعطي العمل الوحدوي في الأمة طابعه الفكري والعلمي المنطلق من دراسة الواقع العربي بكل تعقيداته ونسعى لوضع حلول في إطار مشروع للنهوض الحضاري العربي يكون محل مراجعة مستمرة في ضوء ماجريات العمل العربي فنعمل على تطوير الإيجابي منه، وتجاوز ما هو سلبي، وكان الشرط الرئيسي في عملنا أن لا يكون هذا المركز مرتهنًا لأي جهة رسمية أو حزبية بل أن يكون استمراره مرهونًا بإرادة شرفاء الأمة القادرين على تحمل «أعبائه» السياسية والمادية...».

أما اختيارنا لبيروت، [كما قال حسيب رحمه الله] فكان «لإدراكنا أن لبنان، رغم جو الحرب فيه التي بدأت أيضًا عام 1975 يبقى هو المكان الأكثر ملاءمة لعملنا ويوفر لعملنا مساحة الحرية المعقولة الموجودة فيه، والمنطلقة من دور لبنان التاريخي في السعي النهضوي وفي الحوار الفكري المنشود...»

من هنا كان ممكنًا للمركز بفضل مجلس أمنائه الذي ضم أبرز الشخصيات الوحدوية في الأمة، ولجنته التنفيذية، وإدارته التي تَعاقب عليها بعد حسيب نخبة من الوحدويين العرب كالدكتور صباح ياسين (العراق)، والدكتور كمال خلف الطويل (فلسطين ـ المهجر)، والمديرة العامة الحالية الأستاذة لونا أبوسويرح (فلسطين) مع رئيس مجلس أمنائه المفكر البحريني الكبير الدكتور علي

فخرو، ورئيس لجنته التنفيذية المفكر المصري المرموق الدكتور أحمد يوسف أحمد.

في ظل هذه الاستمرارية المليئة بالإنتاج الفكري والثقافي وبالنجاح في تعريف الأمة العربية بكبار مفكريها وعلمائها من أقصى المشرق العربي إلى أقصى المغرب العربي، التي صدر عنها مئات الكتب، وعُقِدت بمبادرة من المركز عشرات الندوات الفكرية المتصلة بكل هموم الأمة وقضاياها وإشكالات نهوضها، ناهيك بالكثير من المبادرات لتأسيس جمعيات وهيئات ومؤتمرات ومراكز متخصصة بقضايا محددة مثّلت في مجملها ما يمكن تسميته البنية التحتية للمجتمع المدني العربي الذي كان مؤسسو المركز يعولون على الكثير في ظل التقاعس الرسمي العربي وفي ظل الصراع الفكري المتوتر بين الحركات الحزبية التي كات ترفع لواء الوحدة والنهضة والتي نجح المركز في جمعها وادارة الحوارات بينها وإطلاق مؤسسات وهيئات جامعة بينها تتطلع إلى المستقبل ولا تبقى سجينة صراعات الماضي.

وإذا كان من حق القيّمين على أمور المركز بالأمس واليوم، أن يفتخروا بإنجازات المركز، فإننا نعتقد أن أمام المركز اليوم أيضًا تحديات كبرى تتصل بمستقبله لكي يستمر في مواصلة دوره النهضوي التاريخي الجامع والأخذ في الحسبان حاجات العمل الوحدوي العربي، ودراسة سبل تحقيق البرامج الكفيلة بتلبية تلك الحاجات وتحقيق تلك الأهداف.

لذلك فإن أولى التحديات الفكرية التي يواجهها مركز دراسات الوحدة العربية اليوم هو إدارة حوار وإعداد الدراسات التي تعالج

أولاً سبب التراجع في العمل الوحدوي العربي، على الصعيدين الرسمي والشعبي، وثانيًا تحديد الطريق الأسلم للمعالجة، وتطوير الآليات المناسبة لهذا الغرض، ولا سيَّما أن بعض الآليات التي كان المركز وراء إطلاقها قد أصيبت بنوع من الترهل في عملها، أدى إلى درجة من القصور في آلياتها.

الأمر الثاني المطلوب من المركز هذه الأيام هو أن يمثل خلفية فكرية وثقافية للمعارك التي تخوضها الأمة، ولا سيَّما معركة تحرير فلسطين، إضافة الى الكثير من المشكلات التي يعانيها الواقع العريي من المشرق إلى المغرب، وأن يشترك في هذا الجهد مفكرون كبار من مشرق الوطن العربي ومغربه، ولا سيَّما أن علينا أن نتذكر أن من أهم إنجازات المركز أنه كان جسرًا للتواصل، ومنصة للتعرف إلى مفكرين من كل أقطار الوطن العربي، انطلاقًا من قناعة مؤسسيه أن من أهم عناصر تعميق التجزئة في الوطن العربي هو إقامة حواجز فكرية وثقافية وإعلامية بين أقطاره بحيث تتحول التجزئة السياسية المفروضة على الوطن العربي إلى تجزئة فكرية ونفسية بين الأقطار نفسها، وأحيانًا داخل الأقطار ذاتها.

الأمر الثالث الذي يحتاج إليه المركز وهو يدخل عامه الحادي والخمسين، أن يتغلب على الصعوبات كافة التي يواجهها حاليًا، ولا سيَّما على المستوى المالي لتعزيز استقلالية المركز، التي كانت من أسباب صموده على مدى نصف قرن، ومن أسباب قدرته على معالجة قضايا الأمة الشائكة بموضوعية وتجرد وبُعد عن أي انحياز أو ممالأة.

وما زاد من تفاقم الأزمة المالية في المركز في السنوات الأخيرة هو ارتدادات الأزمة المالية والمصرفية في لبنان.

وهنا ينبغي استنباط خطة عمل تسعى إلى توفير إيرادات للمركز من أمنائه وأصدقائه والحرص على استمراره في أداء رسالته من جهة، والسعي لتخفيف النفقات بما لا يؤثر في أداء المركز وخصوصًا لجهة زيادة الاعتماد على وسائل الاتصال الإلكترونية (وهو ما يفعله المركز حاليًا) وعقد ندوات دورية على وسائل التواصل الاجتماعي، والتركيز على الندوات الحضورية واستنباط وسائل تمويله، فتلك الندوات أدّت دورًا كبيرًا في التفاعل بين نخب الأمة الفكرية والثقافية ونجحت في إقامة فضاء ثقافي وفكري عربي عجزت عن إقامته في القرن الماضي جهات كثيرة ولا سيَّما الجهات المدعومة رسميًا.

أما الأمر الرابع الذي يحتاج المركز إليه فهو أن يسعى إلى إعادة تقييم المشروع النهضوي العربي الذي تم الإعلان عنه من المركز في شباط/فبراير 2010، بعد سنوات من الندوات وحلقات النقاش شارك فيها مثقفون من مختلف تيارات الأمة النهضوية.

إن تعديل المشروع النهضوي العربي الصادر في 22 شباط / فبراير 2010 أمر بالغ الضرورة، لأن التطورات والأحداث التي شهدتها الأمة والعالم خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، سواء بما يسمى «الربيع العربي»، أو عملية «طوفان الأقصى» لم يلحظ المشروع تداعياتهما التاريخية لحصولها بعد الإعلان عن المشروع.

إن هذا التعديل يقتضي عقد جلسات محدودة لمناقشة المشروع أولًا، ثم عقد ندوة كبرى لهذه الغاية.

الأمر الخامس الذي يحتاج المركز إليه كذلك هو مراجعة نظامه الداخلي لسد كل الثغر التي كشفت عن وجودها تجربة المركز خلال نصف قرن، ولا سيَّما تلك المتعلقة بعضوية مجلس أمناء المركز ودوره وحيث يجب أن تشمل العضوية نوعين من الأمناء، منهم الذين نجد فيهم جملة خصائص فكرية وأخلاقية والتزامًا واضحًا بأهداف المركز، ممن يمكنه المساهمة ماديًا في تمويل المركز والثاني طاقات ثقافية يمكن أن تسهم في التخطيط للمركز وإطلاق كل الفعاليات والأنشطة التي تحقق الغاية من إنشائه، وخصوصًا أن عددًا كبيرًا من المفكرين والمثقفين الكبار، لا يمتلك القدرة على تسديد الاشتراك السنوي (500 دولار سنويًا) في حين استطاع أو يستطيع أن يسهم في خدمة المركز ثقافيًا ومعنويًا بما يضاعف قيمة الاشتراك.

إن استمرار هذا الصرح الفكري والثقافي الوحدوي العربي الكبير هو أمانة في عنق كل من يحرص على نهوض الأمة ووحدتها وتحوُّرها وتنميتها وحرية الإنسان فيها، وهو عمل مؤهل لكي يوفر البيئة الفكرية لكل نضال أو سعي أو جهد يسعى لنهوض الأمة وانتصارها على معوقات وحدتها وحريتها وكرامة أبنائها.

مركز دراسات الوحدة العربية والإجابة عن التحدّيات

منير شفيق(*)

استطاع مركز دراسات الوحدة العربية منذ تأسيسه عام 1974، أن يواكب حركة التحرّر العربي، أو في الأدق، حركة التغيير العربي، التي واجهت المرحلة التالية لحرب عدوان 1967. وقد شُنت تلك الحرب، لإجهاض ما سبق، وحققته حركة التحرر العربي، ما بعد نكبة فلسطين عام 1949 حتى 1967. وذلك في محاولة البحث عن الأسباب، التي أدّت إلى الهزيمة العسكرية في عام 1967، أو النكسة. سواء أكان ذلك بإلقاء اللوم على العقل العربي، أم المجتمعات العربية، والتقاليد العربية، أو قضايا الحداثة والديمقراطية، والتي لخّصها المركز في مشروع النهضة العربية. وهو ما زال ساري المفعول، وخصوصًا، بعد ما تبنته المؤتمرات المتتالية، للمؤتمر القومي العربي.

(*) مفكر عربي.

على أن التطوّرات في الواقع العربي، سواءٌ أكان على المستوى الرسمي لحكومات البلدان العربية، أم على مستوى الحركات الحزبية، أو الشعبية والنقابية والفكرية، أخذت تلحّ الآن، مع الصراع ضدّ الكيان الصهيوني، على ضرورة الردّ، على ما أخذ يبرز من التنازلات، وتحديّات تواجه المقاومة، وحركات التحرّر العربي، كما تلبية الحاجة إلى نهضة جديدة.

لعل هذا التحدّي الذي يواجه الجيل العربي الحالي واللاحق، أصعب من التحدّي الذي واجه حركة التحرّر العربي، في مرحلة ما بعد النكبة عام 1949، أو في مرحلة ما بعد نكسة (أو «هزيمة») 1967. فالوضع الراهن، كما يبدو للنظرة الأولى السريعة، أشدّ تعقيدًا في قراءته، وأشدّ صعوبة في مواجهة تحديّاته، أو الانتقال من حالة التراجع الراهن، على المستويين الرسمي والشعبي، إلى حالة من القوّة والتقدّم والنهوض، ولو على مستوى تكوّن بشائر للنهوض.

تواجه هذه الإشكالية بالدرجة الأولى، القادة الرسميين، كما قادة العمل الشعبي المعارض، أو الموالي. من هنا يواجه مركز دراسات الوحدة العربية، مسؤولية الإسهام، والمساعدة في التصدّي لهذه الإشكالية. علمًا أن المفروض بإسهامه، أن يكون تعزيزًا وإكمالاً، لما يكون عليه الوضع العربي، وحركة التحرّر العربي، وما قد أرسياه من استراتيجية، أو استراتيجيات لنهضة عربية.

إنه لمن الضروري التعلم من التجارب التي واجهت الأمّة العربية خلال ما بعد النكبة في فلسطين عام 1949، وعلى التحديد

تجارب الصراع ضدّ الكيان الصهيوني، وهو الصراع الأشدّ خطورة، الذي يتحدّى الأمّة العربية، الآن في هذه المرحلة.

ولهذا، فإن قراءة مدققّة لمراحل الصراع السابقة ستساعد على وضع مبادئ، أو خطوط عريضة أوليّة، في الإجابة عن التحديّات الراهنة.

من هنا يمكن تلخيص مراحل الصراع ضدّ الكيان الصهيوني 1949/1948، من حيث ميزان القوى الاستراتيجي العام، بالمراحل الآتية:

1 ـ مرحلة 1949 إلى 1967

وقد اتسّمت بـ:

أ ـ تفوّق استراتيجي عسكري كاسح، في مصلحة الكيان الصهيوني، في حين كانت المقاومة والمعارضة الفلسطينية والعربية، في موقع الدفاع الاستراتيجي العام، والهجوم التكتيكي السياسي. وذلك بتأكيد السردية الفلسطينية/ العربية/ الإسلامية/ ضدّ أيّة شرعية تعطي الكيان الصهيوني (تكتيك المقاطعة وعدم الاعتراف)، مع المساومة، بطلب تطبيق القرارات الدولية، من جانب بعض الحكومات العربية، ولا سيَّما العودة إلى تطبيق قرارات التقسيم، وعدم الاعتراف بضم 24 بالمئة من أرض فلسطين إلى الكيان الصهيوني، من طريق الحرب، زيادة على قرار التقسيم.

ب ـ تبني استراتيجية تغيير الأنظمة العربية، التي حُمّلت مسؤولية نكبة فلسطين 1949. ثم انطلاق حركة تحرّر عربي، بقيادة مصر الناصرية، تمكنت من تحقيق عدّة إنجازات، بإسقاط النظام

الملكي في مصر، والقضاء على الإقطاع، وتحرير مصر من المعاهدة البريطانية عام 1954. ثم إسقاط حلف بغداد عام 1958، وتحقيق الوحدة بين مصر وسورية (أطيحت عام 1961).

2 ـ مرحلة 1967 ـ 2000

أ ـ استمرار التفوّق الاستراتيجي العسكري الكاسح، في مصلحة الكيان الصهيوني. وقد اختُرِق لبضعة أيام في حرب تشرين/أكتوبر 1973، باجتياح خط بارليف على الجبهة المصرية، وهجوم سوري مؤقت على شمال فلسطين.

ب ـ تبني استراتيجية المقاومة الفلسطينية، والتضامن العربي، والإعداد العسكري المحدود، من جانب بعض البلدان العربية، وتراجع سياسي عربي، بداية، بحصر التحرير في أراضي 1967، وفلسطينيًا، بحلّ الدولتين، وصولاً إلى التراجع السياسي الأكبر، في عقد معاهدة الصلح والاعتراف، من خلال المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية عام 1979، ومفاوضات مدريد المباشرة (1991 ـ 1993)، مع عدد من الدول العربية، ثم اتفاق أوسلو الفلسطيني الكارثي عام 1993، ومعاهدة وادي عربة، وصولاً إلى الإجماع على التنازل العربي، في قمة بيروت عام 2002، من خلال تبني «مبادرة السلام العربية»، بعد اتفاق أوسلو، ثم التخلي العربي، عن دعم المقاومة الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

3 ـ مرحلة 2000 ـ 2025

أحدثت الإنجازات التي حققتها المقاومة في لبنان، بتحرير الجنوب اللبناني بقيادة حزب الله، والانتصار في حرب عام 2006،

وما حققته المقاومة في بناء قاعدة عسكرية جبارة في غزة، وخوضها، بنجاح خمس حروب ضدّ الكيان الصهيوني، مع ما حققته إيران من تقدّم في المجال العسكري، والتقني والعلمي. وما قدّمته من الدعم الهائل للمقاومتين، في فلسطين ولبنان.

ثم ما راح، من جهة أخرى، يصيب الكيان الصهيوني من ضعف، بسبب الدخول في مرحلة العولمة، والاستهلاك، والترهّل، وحتى مظاهر الشيخوخة. وهذا إلى جانب ما أخذ في التراجع، في قوّة أمريكا ونفوذها العالميَّين، صاحَبَه بروز عدّة أقطاب دولية وإقليمية.

وقد أدّى ذلك كله إلى حدوث تغيير في ميزان القوى العسكري والسياسي، أفقد الكيان الصهيوني، تفوّقه العسكري شبه المطلق، في المراحل السابقة، وأدخل الصراع بينه وبين محور المقاومة (إيران وسورية ولبنان وغزة) في مرحلة «شبه التوازن الاستراتيجي»، حيث لم يعد في إمكان الكيان الصهيوني، أن يقضي على المقاومة في غزة، أو في لبنان، أو يدخل حربًا إقليمية ضدّ إيران. وبهذا أصبح محور المقاومة في موقع شنّ الهجوم التكتيكي والمتصاعد، وهو ما أوصل المعادلة إلى حدّ «شبه التوازن الاستراتيجي».

تتحدّد المرحلة بشبه التوازن الاستراتيجي، عندما تصبح القوّة المتفوّقة استراتيجيًّا، غير قادرة على سحق القوّة الصاعدة. وقد أصبحت بحاجة إلى مدة هدنة، لتعد قواها للهجوم التكتيكي العام، حتى تستعيد تفوّقها الاستراتيجي. وفي المقابل تكون القوى التي كانت في الدفاع الاستراتيجي، والهجوم التكتيكي، بحاجة إلى مدة هدنة، هي أيضًا، لتعدّ قواها، لشنّ الهجوم العام، وتحقيق الانتصار

الاستراتيجي. وهو ما حدث في أغلب الثورات، والحروب الطويلة الأمد، في الكثير من الحالات، إن لم يكن في أغلبها.

على سبيل المثال، هذا ما مثّله صلح الحديبية في التاريخ الإسلامي، أو ما مثّلته فيتنام في اتفاق عام 1954، أو ما مثّله صلح بريست ليتوفسك عام 1918 في روسيا.

وعليه، فإن المرحلة التي افتتحتها عملية طوفان الأقصى، كانت محاولة ضمن هدن مرحلة «شبه التوازن الاستراتيجي»، للانتقال إلى الهجوم المضاد العام. وجاء الردّ عليها، ولا سيَّما حين أصبح عالميًا، وتدخلت أمريكا والغرب مباشرة، لردعه، ولاستعادة الهجوم المضاد العام. وقد أصبح ذلك ممكنًا، بعد النكسة العسكرية التي حدثت، لا بسبب ما كان سائدًا، من موازين قوى في الحرب، في مصلحة محور المقاومة، ولا من خلال الانتصار في الحرب، وإنما بسبب الخرق الأمني في المقاومة في لبنان. وكان خروجًا من معادلة الحرب، وموازين القوى فيها، ودخوله في عالم الصراع الأمني ـ الاستخباراتي، الذي تجاوز في تأثيره كل ما عرفته الحروب سابقًا. صحيح أن العمليات الاستخبارية الأمنية تدخل في الحرب. ولكن في حرب لبنان تعدّت كل مستوى سابق عرفته الحروب، لتؤدي دورًا حاسمًا، في كسب الحرب، قبل أن يشتبك الطرفان، في الحرب الميدانية الشاملة.

وقد أدّى ذلك الآن، إلى انتقال ميزان القوى بين المقاومة والكيان الصهيوني، إلى مرحلة الهجوم الصهيوني المضاد العام، وقد شمل إيران، فضلاً عن غزة ولبنان واليمن.

لم تنشأ حتى الآن مرحلة جديدة، وإنما مرحلة برزخ، بين مرحلة موازين قوى جديدة، ومرحلة شبه التوازن الاستراتيجي السابقة. وقد وصل فيها محور المقاومة، إلى لحظة شنّ هجوم عام، كما ترجمته طوفان الأقصى، حتى أواخر عام 2024، وترُجم بحرب الإسناد، ومشاركة اليمن لغزة.

هذه المرحلة الراهنة «البرزخ بين المرحلتين» تتسّم بانتقال الكيان الصهيوني إلى شن الهجوم العام، من خلال الطيران أساسًا. وتتسم بالنسبة إلى القوى التي تمثل محور المقاومة، الدخول في مرحلة الدفاع الاستراتيجي، وذلك لإعادة موازين القوى إلى مرحلة شبه التوازن الاستراتيجي.

وهنا عاد يطرح السؤال الذي جاء بعد نكبة 1949، أو بعد الهزيمة العسكرية في حرب 1967، كما في المراحل الوسيطة التي حدثت فيها انتكاسات، تهدد بعودة ميزان القوى إلى التفوق الصهيوني «الكاسح» في المنطقة.

لأن ميزان القوى الراهن لم ينتقل بعد، وبصورة حاسمة بالنسبة إلى الكيان الصهيوني، كما في المراحل السابقة، ولا سيَّما، مرحلة ما بعد النكبة 1948، وما بعد النكسة 1967، ولأن القوى المقاومة وأنصارها، ما زالوا في مرحلة الدفاع، والمحافظة على قواهم (وفي المقدمة السلاح)، فإن الاستراتيجية الواقعية، والمعمول بها عمليًّا، تتكوّن من استراتيجية المقاومة ودفاعها عن سلاحها، ومن استراتيجية الالتفاف حولها، ودعمها شعبيًا وعربيًا وإسلاميًّا وعالميًّا. وهو أيضًا ما زال واقعيًا، من خلال التعبئة ضد حرب الإبادة والتجويع في غزة.

على أن من الضروري الانتباه في تقدير الموقف بالنسبة إلى الهجوم الصهيوني المضاد، إلى أن الكيان الصهيوني في ميزان القوى، ضعيف سياسيًا وعسكريًا ومنقسم داخليًا، ومنعزل عالميًا. وكذلك حالة أمريكا الداعمة له، في مرحلة ترامب، تتسّم بدورها، بعدد من نقاط الضعف والارتباك والتقلب، ومن بينها الصراع المتعدّد على عدّة جبهات عالمية. الأمر الذي يزيد من عدم قدرة نتنياهو وترامب، على الانتصار في هذا الهجوم المضاد العام، أو الانتقال به إلى مرحلة تاريخية حاسمة، في مصلحة التفوّق الاستراتيجي للكيان الصهيوني وأمريكا، فلسطينيًا وعربيًّا وإسلاميًّا وعالميًّا.

وبهذا يكون مركز دراسات الوحدة العربية إذا ما أخذ في القراءة المتعلقة بالمرحلة الراهنة، أمام رسم استراتيجية تخصّ أنشطه المختلفة، التي تراعي ما تضعه المقاومة والقوى المنتسبة إلى حركة التحرّر العربي، في الراهن من مهمات، أو ما يمكن اقتراحه من مهمات، وفي المقدمة مواجهة ما يحمله الهجوم الصهيوني المضاد العام، من أهداف لفرض المزيد من التفتيت والتجزيء، على عدد من البلدان العربية، وذلك من خلال إقامة كيانات إثنية وطائفية، تطبّع وتتحالف مع الكيان الصهيوني.

طبعًا فضلاً عن الاستمرار في إرساء كل ما يُعَدّ من ثوابت الحفاظ على الأمة العربية، ووحدتها وتحررها ونهضتها، وتأكيد الهوية العربية لكل البلاد العربية، وتأمين حقوق كل مكوّناتها.

المركز كأداة لصناعة الخيال السياسي

موسى السادة(*)

اتسم النصف الأول من القرن العشرين بجهد إنتاجي فكري أصيل، والمقصود هنا بالأصالة ليس نقيض الحداثة في الثنائية التقليدية التي شغلت الفكر العربي، بل إنها تشير إلى إنتاج فكري نابع من الشروط التاريخية والموضوعية للجغرافيا العربية؛ فعلى الرغم من التلاقح مع الفكر الأوروبي الحداثي، سعت هذه المرحلة إلى توليد بنية ثقافية خاصة تسهم في رسم صورة متخيَّلة لما يجب أن يكون عليه شكل الوطن العربي.

تميّزت العملية الفكرية للنهضة آنذاك بطابع تصاعدي، حيث ارتبطت بأرضية مجتمعية خصبة متفاعلة مع الفلسفات الاشتراكية والليبرالية الغربية. وعلى الرغم من بعض مظاهر الانبهار والاستلاب، فهي ظلت تحاول بلورة مفاهيم ذاتية تنطلق من الواقع العربي. ونتيجة لهذه الدينامية، نشأت الأفكار الكبرى، مثل القومية

(*) كاتب عربي.

العربية والإسلامية والاشتراكية، التي مثلت البنية التحتية للفكر العربي حتى سبعينيات القرن الماضي. في هذا السياق، برز مركز دراسات الوحدة العربية كمؤسسة تسعى إلى مأسسة الإنتاج الفكري المتعلق بالخيال السياسي الجمعي للوطن العربي، الخيال المتعلق بالصيرورة التاريخية لصناعة الوحدة العربية، أي عملية إنتاج الأمة بمفهومها الحديث.

لم يكن المركز مجرَّد مساحة لتحليل الواقع، بل كان أداة لتخيله وصوغ رؤى حول ما يجب أن يكون عليه المستقبل. لقد أدى دورًا استراتيجيًّا في تقديم قراءات تحليلية واستشرافية، وفي رفد الساحة السياسية العربية بالنظريات التي تؤثر في الممارسة السياسية من دون أن ينخرط فيها مباشرة. بل ظل يتموضع في نطاقه الفكري المستقل، وهو ما منحه تميُّزًا وفاعلية في المشهد الفكري العربي.

بالنسبة إلى جيل التسعينيات، الذي أنتمي إليه، مثلت منتجات المركز فضاءً فكريًا حيويًا، حيث مثلت نافذة على نقاشات فكرية عربية ذاتية. فبدءًا من الثمانينيات، ومع صعود الهيمنة الليبرالية الأمريكية، بدأ قوس الإنتاج الفكري العربي في الانحناء نحو النماذج الحتمية والكونية. لم يعد هناك حاجة إلى تخيُّل عربي خاص، بل أصبح الهدف هو إسقاط نموذج الديمقراطية الليبرالية كما تقدمه القوى الكبرى، مع الانشغال بتحليل موانع هذا الإسقاط بدلاً من إنتاج رؤى بديلة.

انشغل الفكر العربي بنقاش الحداثة وموانعها، في حين وفر المركز خيطًا فكريًا متماسكًا، يمتد من نقاش الديمقراطية بمنظور عربي تاريخي، إلى استمرارية التفكير في توحيد الوطن العربي، من مفهوم الدولة إلى قضايا الحدود. وعلى الرغم من تغيُّر السياقات،

حافظ المركز على استقلاليته الفكرية، مقدمًا مساحة حافظت على الأفكار العروبية التي أقصتها المؤسسات الرسمية للدولة الوطنية العربية.

اليوم، وبعد خمسين عامًا من انطلاقه، يواجه المركز لحظة مفصلية. لم نعد في مرحلة الدفاع عن الإرث الفكري للقومية العربية، بل نحن أمام عودة إلى ما قبل الدولة الوطنية، بعد عقود من حروب التدمير الذاتي عربيًا، وتفكك البنى الدولتية والاقتصادية والاجتماعية التي أُنتجت خلال القرن الماضي. في ظل هذا المشهد، أصبح من الضروري تجديد الخيال السياسي وإعادة تقييم التجربة الماضية وإن دور المركز كمؤسسة فكرية، لا يكمن في الممارسة السياسية، بل في تحليل الواقع واقتراح تصورات جديدة للمستقبل. لقد عانت العقود الأخيرة عقمًا في الخيال، بل شهدت مجتمعاتنا مسار تدمير حتى للأفكار التي سبق أن أنتجتها.

والمفارقة الفكرية والتاريخية هنا، أن حالة الفشل التي يمر بها المجتمع العربي ليست نتيجة لفشل الفكرة العربية الوحدوية، وصيغة الأدبيات القومية على مستوى النظرية، تحديدًا في مسائل الهوية والاشتراكية والتحرُّر والاستقلال ومركزية القضية الفلسطينية والصراع ضد الصهيونية. بل إن التفكيك الذي عصف بالدولة والمجتمع العربيين كان نتيجة التخلي عن الفكرة والخيال النظريين لماهية العرب ككتلة تحليلية وسياسية واحدة، وتغلغل البنى الفكرية المنتجة استعماريًّا أفكار خلاصية لأزمة أنتجها الاستعمار نفسه. وبطبيعة الحال، عانت العروبية والقومية بدورها من تكلُّس وتحوُّل إلى مشروعية سياسية لبلدان عربية ذات بنية دكتاتورية وقمعية، فلم تعمل كمشروع سياسي بالمعنى الديناميكي، أي بما يقتضيه من حيوية

ومراجعة ونقد ذاتي مستمر ليثبت جدواه ومكانته السياسية والتاريخية.

إن استعادة هذه الحيوية هي ما هو مطلوب من المركز اليوم، لا عبر إعادة استعادة صنمية للأطروحات الكلاسيكية خلال العقود الخمسة الماضية، بل عبر إعادة قراءة الواقع التاريخي اليوم، وإعادة تقديم النظرية بتمسك صلب بقواعدها الأساسية، ولكن بمرونة في فهم الواقع، وكذلك تخيل صيغه على المديين القريب والبعيد.

المركز الذي كان نواة لخيال يتجاوز الدولة الوطنية، عليه اليوم أن يطرح حلولاً لما دونها، أي للطائفية والانقسامات الداخلية، بعيدًا من المصطلحات العامة مثل الاستقلال الذاتي والاشتراكية. نحن بحاجة إلى إنتاج أبحاث تدرس الظرف الراهن بدقة، وقراءته وتحليله بأدوات علم الاجتماع، وتقدم تصورات ملموسة حول شكل الديمقراطية والنظام السياسي والاقتصادي، والبنية الهوياتية للعالم العربي في هذه المرحلة الحرجة. إن هذه القراءة ليست مهمة فحسب لرفد عملية صوغ الأفكار بالمعطيات الحالية والمباشرة للظرف العربي الجديد، بدلاً من التعاطي معه عبر مسلّمات مفترضة مستقًى من معطيات مكررة من الماضي. بل إن عملية قراءة الذات وتحليله على نحوٍ ممأسس وعلمي هي في حد ذاتها إحدى أبرز الممارسات الفعلية لكوننا أمة لا تتخيل ذاتها فحسب، بل تقرأه بمنهج علمي فتصنع خيالها بواقعية. فكما كرر بنديكت أندرسون أن المتخيل القومي وإن كان متخيلاً فهو ليس خياليًّا، بل مستقى من ظروف ومواد حقيقة ومادية، وحتى يكون منتجنا المتخيل قابلاً للإنتاج فعلينا استقاء مواده الأولية اجتماعية وسياسية واقتصادية على نحوٍ علمي وسليم، مع الإصرار على

التزامه بمسلَّماتنا الأيديولوجية من الوحدة إلى الاستقلال بكل مضامينهما.

إن الظرف الفكري والتبدل الجيلي في الوطن العربي يستدعي إعادة إنتاج الخيال السياسي بصورة إبداعية، لا مجرد استعادة للثيمات ذات الصبغة الأيديولوجية الفاقعة المتعلقة بالقومية العربية. بل نحن بحاجة إلى ورشة فكرية كبرى قادرة على تقديم إجابات جديدة ومبتكرة، تواكب التحولات العميقة التي يشهدها العالم العربي. فاللحظة العربية اليوم هي لحظة فراغ سياسي على مستوى النظرية، وعقم في مقدرة الفواعل السياسية، حتى التحرُّرية منها، على تخيُّل كيف يجب أن يكون الواقع العربي الذي تهدف إلى تحرره، ما هو الشكل الحقيقي للوطن العربي وهو مستقل ومحرر وديمقراطي؟ كيف هي مؤسساته السياسية ووحداته المجتمعية وحدوده الجغرافية وكيانه العسكري وبنيته الاقتصادية؟ لم توجد المجتمعات البشرية المؤسسات الفكرية إلا للإجابة عن هذه الأسئلة. وكما يقال، «ما لا تستطيع تخيّله، لا تستطيع تحقيقه». إن دور المركز كمؤسسة فكرية هو تحليل الواقع، وبناء بنية سياسية واجتماعية تمثل تصورًا أوليًا لما يجب أن يكون عليه الوطن العربي. وهذا هو الدور الحقيقي له، وهذا هو جوهر المنجزات التاريخية للقومية العربية التي يمثل امتدادًا لها، بدءًا من حزمة المصطلحات الأصيلة إلى شكل الخريطة العربية، إلى مفهوم الأمة العربية نفسه. باختصار، المرحلة اليوم، في بداية هذا القرن، لا تختلف كثيرًا عن بدايات القرن الماضي: إنها مرحلة تقديم إجابة شافية ومتكاملة عن شكل العرب ودورهم في التاريخ.

مركز دراسات الوحدة العربية
بين الأمس والغد

ناصيف حتّي(*)

في الذكرى الخمسين لإنشاء مركز دراسات الوحدة العربية، لا بد بداية من ملاحظة شخصية وهي أنني «تعرفت» إلى المركز غداة عودتي من إكمال الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية والتحاقي بجامعة الدول العربية في عام 1981. لم تمنعني أو تقيدني مسؤولياتي الرسمية في العمل الدبلوماسي العربي المشترك، بل شجعتني على الانخراط في مختلف أوجه الأنشطة في تنوعها وغناها على المستوى الفكري، وشمول المشاركة لأصحاب الفكر والرأي من مختلف بلادنا العربية، التي كانت تتميز بها أنشطة المركز. كانت رسالة المركز واضحة منذ اليوم الأول. أنشطة تقوم على تعزيز العمل العربي المشترك في مختلف المجالات الفكرية من سياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية وغيرها بغية ترجمة ذلك، رغم صعوبات الواقع، إلى تعزيز التعاون والتضامن الفعلي وذات

(*) وزير الخارجية اللبناني الأسبق.

الأبعاد المختلفة وعلى كل الصعد في البيت العربي. هدف المركز من خلال مجلة **المستقبل العربي** وكذلك من خلال الدراسات (كتب وتقارير بحثية) والندوات والحوارات واللقاءات التي كان ينظمها أو يشارك في تنظيمها مع هيئات ثقافية وفكرية أخرى، أن يؤسس لحالة حوار بنّاء وعلمي وموضوعي ونقدي. حوار يشارك فيه مختلف المعنيين والمؤمنين بأهمية وضرورة تطوير وتعزيز العمل العربي المشترك، كل في مجالات اختصاصاتهم أو اهتماماتهم. وكان لي شرف المشاركة في الكثير من هذه الأنشطة كتابة وحوارًا وحضورًا .

نحن اليوم في الذكرى الخمسين لإنشاء المركز بات علينا أن نفكر بصورة نقدية وضمن مراجعة شاملة لدروس الأمس القريب والبعيد للاستفادة منها في بلورة رؤية وبرنامج الغد للمركز في أولوياته ومقارباته. نواجه تحدياتٍ بعضها متجدد وبعضها الآخر جديد على كل الصعد الوطنية والعربية والإقليمية والدولية وهي كلها تتأثر كما يؤثر بعضها بالبعض الآخر بأوجه ودرجات وصيغ مختلفة. لا نريد أن تكون العروبة مجرد انتماء هوياتي عاطفي أيًّا كان العنوان السياسي الذي يحمله هذا الانتماء في مرحلة تاريخية معينة. البعض بالأمس عدَّ ذلك الانتماء نقيضًا للهوية الوطنية ضمن قراءة عقائدية معيَّنة، والبعض الآخر رأى أنه قادر على «التعايش» مع الهوية الوطنية لأسباب ومتطلبات سياسية أو غيرها. إن الهوية العربية كما أفهمها لا تنتمي إلى أي من التعريفين اللذين أشرت إليهما رغم إدراكي للظروف التاريخية الموضوعية التي أدت إليهما. إن الهوية العربية المشتركة والجامعة التي صاغها التاريخ وعززها الاجتماع والثقافة هي هوية حاضنة ومكملة للهويات الوطنية على

اختلافها. كما أن هوياتنا الوطنية في تعددها تمثل مصدر غنى وتنوع للهوية العربية الجامعة والمشتركة: إنها الوحدة التي تحصن التنوع والتنوع الذي يُغني ويعزز الوحدة.

المطلوب اليوم ونحن نعيش تحديات مختلفة ومتزايدة ومتشابكة في مسبباتها وتداعياتها أن نفكر بأسلوب نقدي في أفضل الصيغ العملية والواقعية لمواجهة مشتركة ومتكاملة لهذه التحديات المتعدِّدة على المستويين العربي والوطني، ولو اختلفت درجات وطبيعة وأولويات هذه التحديات بين دولنا العربية، وهذا أمر طبيعي نظرًا إلى الخصوصيات التاريخية والجغرافية والاجتماعية والسياسية لكل حالة وطنية ضمن البيت العربي الواحد.

جاءت حالة الفوضى والتفكك التي يعيشها النظام العربي نتيجة تراكمات كثيرة، وأكثر ما يدل على ذلك الوضع الذي آلت إليه مؤسسات العمل العربي المشترك والتي تعكس بصورة فعلية وواقعية ما أشرنا إليه، ولو أنها ليست المثال الوحيد بالطبع على الوضع الذي وصل إليه النظام الإقليمي العربي. شهد النظام الإقليمي العربي أيضًا تصاعد دور العقائد الهوياتية ما دون الوطنية من طائفية ومذهبية وإثنية ومناطقية وغيرها، وتلك التي هي ما فوق العربية من تيارات إسلاموية مختلفة والتي تمثل إضعافًا على الصعيد الفكري والسياسي الوطني والعربي لمفهوم النظام العربي.

هنا لا بد من الملاحظة، كما أشرت سابقًا إلى أن مراجعة نقدية لمفهوم العروبة الحاضنة للتنوع ما دون الوطني وما فوق الوطني يسمح بالتكامل والانسجام مع هذه الهويات. يستدعي هذا الأمر مراجعة نقدية وحوار شجاع لإحداث الانسجام والتكامل بين هذه

الانتماءات التي تعزز «الوطني» كما تعزز «العربي» في عالم صارت فية الهوية ذات طبيعة مركبة ومتعددة ومتكاملة الأبعاد ومنفتحة على الآخر تحت السقف الوطني كما السقف العربي. على المركز إعطاء أولوية لما أسمّيه إعادة بناء المشترك العربي من حيث إعطاء مضامين تعكس واقعيًّا وفعليًّا هذا المشترك وتبني عليه في بيئة إقليمية وأخرى دولية مليئة بالتحديات المختلفة الأوجه والعناوين وذلك بغية تحصين كل من البيت الوطني، إلى أي بيت انتمينا، ضمن «بيتنا العربي» المشترك. يبدأ ذلك من إحداث مسارات لورش أو ندوات فكرية وسياسية متعددة الأشكال وكذلك طبيعة المشاركة لبلورة أفكار وخطط عملية ذات مضامين فعلية لتعاون تكاملي عربي ـ عربي في مختلف المجالات، كلنا في أمسّ الحاجة إليه ولو بدرجات مختلفة بحسب كل موضوع مطروح. نبني ذلك على قاعدتَي «السرعات المختلفة» و«الهندسة المتغيرة»، وهذا مقتبس من تجربة «البناء الأوروبي»، الأمر الذي يعني عمليًّا أن هنالك مجموعة دول عربية قد تعنى بقطاع تعاوني أكثر من آخر بسبب الأولوية الوطنية لها وبالتالي يمكن الذهاب في مسارات متوازية ولكنها متكاملة من حيث الأولويات عند دولنا العربية. يكمن التحدي الأكبر في ترجمة المشترك الهوياتي إلى تكامل فعلي وفعّال، وبالتالي مصلحي مشترك يعزز الأمن الوطني لمجتمعاتنا ولبلادنا. الأمر الذي يعزز الأمن العربي لنا جميعًا.

في ما يتعلق بعلاقاتنا الخارجية المشتركة في محيطنا الإقليمي وكذلك في محيطنا العالمي فيجب، أن نشجع عبر توفير أفكار عملية، لبلورة سياسات عربية مشتركة تخدم مصلحة الكل. ذلك يستدعي أن نشجع ونبادر ونحتضن قيام منتديات حوار ليس في

العناوين بل في المضامين للخروج بأفكار ومقترحات عملية وواقعية تترجم إلى سياسات تخدم مصالحنا الوطنية والعربية المشتركة.

هذه بعض الأفكار من دروس وتجارب الأمس القريب والبعيد علَّنا نبلور ما نستطيع منها إلى سياسات تخدم قضايانا ومصالحنا الوطنية المختلفة والعربية المشتركة.

الدور المطلوب من المركز بعد مرور نصف قرن على تأسيسه

نهوند القادري عيسى(*)

أن يطرح القيِّمون على مركز دراسات الوحدة العربية السؤال حول الدور المطلوب من المركز القيام به اليوم بعد مرور نصف قرن على تأسيسه، في ظل التحوُّلات والتحدِّيات والمخاطر التي تشهدها المنطقة العربية والعالم اليوم، فإن في ذلك دليل صحة وحيوية. إن طرح السؤال بحد ذاته في هذه المرحلة المفصلية يحمل مؤشرات تتمثل بالحرص على الإنجازات العلمية والبحثية والمعرفية التي حققها المركز في العقود الماضية التي كان عنوانها الالتزام بالقضايا العربية بطريقة جادة ومسؤولة، إلى جانب الإحساس بثقل المسؤولية الملقاة على عاتق المركز في ظل التحوُّلات المتسارعة التي يشهدها العالم وبالتالي المنطقة العربية في العقود الأخيرة، ولا سيَّما إبان حرب الإبادة الجماعية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي في

(*) باحثة وأستاذة جامعية.

فلسطين بدعم أمريكي، وفي ظل لامبالاة عربية، وعجز المنظمات الأممية، والهيئات الحقوقية.

وللإجابة عن هذا السؤال، من منطلق بحثي لا بد من التركيز على أمرين أساسين:

تشخيص التحولات التي حصلت في مرحلة الحداثة المتقدمة وما حملته من مخاطر جمّة

قد تتفاقم إذا تغافلت عنها الدراسات والبحوث، وإذا عجزت عن تشخيص العوارض الناجمة عنها، وإذا لم تتمكن من مقاربة الموضوعات المطروحة خارج أطر الهيمنة والأفكار المسبقة والأطروحات الجاهزة.

فالمرحلة التي شهدت تطورًا تكنولوجيًا واتصاليًا متسارعًا، وصعودًا للنيوليبرالية، وتغولاً للرأسمالية، كان لها انعكاساتها على المستويات السياسية والاقتصادية والأنثروبولوجية والثقافية على مستوى العالم ككل، وإن كان بدرجات ومستويات متباينة. وكان بالتحديد تأثيرها سلبيًا في الخطاب الأكاديمي وفي الثقافة العامة بوجه عام. ففي حقبة ما بعد الحداثة تحوَّلت النظريات الفلسفية إلى أيديولوجيات سياسية، كان لها تأثيرها في الجامعات، وفي الإعلام والسياسات العامة، تحت شعارات وعناوين مضللة ومواربة. بهذا غدت الحياة اليومية للناس مجالاً للسيطرة الرأسمالية من خلال استخدام التكنولوجيا والإعلام والاتصال والاستهلاك لتوجيه حياة البشر. وينم عن ذلك رواج جملة عناوين، نذكر منها: خطاب «النهايات» (نهاية التاريخ، نهاية الأيديولوجيا، نهاية الصراع

الطبقي، نهاية الرأي العام... إلخ)، وخطاب «المابعديات» (ما بعد الحداثة، ما بعد الحقيقة، ما بعد الإنسان... إلخ). وكان من عوارض هذا التحول:

ـ صعود الفردانية، اللامبالاة، العيش بلا هدف، انعدام اليقين، فقدان معنى الاستمرارية التاريخية، والعيش اللحظوي، وتآكل الإحساس بالانتماء، النرجسية وما يستتبعها من هجر معمم للقيم وللغايات الاجتماعية، بروز عوارض من الاضطرابات النرجسية المتمثلة بـ: شعور بالضيق، إحساس بالفراغ الداخلي وبعبثية الحياة، وعجز عن الاحساس بالأشياء والكائنات. هذا عدا عن رخاوة الالتزام.

ـ التسارع التكنولوجي المترافق مع التسارع في التغيير الاجتماعي وفي وتيرة الحياة، الذي أفضى إلى ما سمَّاه هرتموت روزا بالجمود المحموم.

ـ تسييل البنى والهياكل الهرمية الصلبة، بحيث تخلت الحياة عن صلابة جذورها، وكان نتائجها أن إنسان الحداثة السائلة لا يرغب في دفع الأثمان ولا استثمار الوقت ولا التفاني من أجل أن يحصل على مزايا التواصل الاجتماعي. أي أن المجتمع تحوَّل إلى مجرد تجمع بشري تحكمه غموض الصلات العابرة. فلم يعد هناك من تلاقٍ حول المصلحة العامة، وتحول الأفراد إلى مجموعات منغلقة كل منها على نفسها تحتمي داخل شرنقتها. وهكذا في غياب الرأي العام، وتراجع دولة الرعاية أمام الاحتكارات المالية الكبرى والمنصات الإلكترونية التي غدت تملي معاييرها متخطية القوانين والأعراف، تم إفراغ الديمقراطية من مضمونها.

ـ رواج البحوث الكمية التي تراوغ النقاش وتبعد أسئلة المعنى، وانتشار الأخبار المزيفة والمعلومات المضللة، تزايد المراقبة، والتحكم في العقول، وأسر الانتباه.

تمظهرت كل هذه العوارض أمام أعيننا خلال حرب الإبادة التي يشنها المحتل العنصري الاستيطاني في فلسطين، فشهدنا لامبالاة عربية ليس فقط على مستوى الحكومات إنما أيضًا على مستوى النخب والشعوب، وبدا الشعب العربي وكأنه غارق في لجة اللامعنى.

تشخيص أماكن الخلل في النتاج البحثي العربي

1 ـ على صعيد الرسائل والأطروحات الجامعية

تجربتي البحثية التي تعود لعقود من الزمن مكنتني من استخلاص الملاحظات الآتية بوجه عام، طبعًا هناك استثناءات، إذ تبيَّن لي أنه نادرًا ما نجد بصمة شخصية أو خاصة للطالب عندما يبحث، وغالبًا ما يتقمص شخصية من سبقوه ويعيد إنتاج ما أنجز من بحوث قبله، بدءًا من اختياره موضوع البحث مرورًا بالإشكالية والفرضيات. ولعل العوامل الكامنة وراء هذا الخلل الكبير تتجسد في تغييب الذات، المتأتي عن الفصل الإطلاقي بين الذاتية والموضوعية، وحسبان أن الذاتية تعني تغييبًا للموضوعية، أي الفصل بين الرؤية الانطباعية عمّا يحدث أو عن الظواهر المحيطة بنا وبين البحث عن حقيقة هذه الظواهر، وإنكار أن الرؤية الانطباعية هي نقطة الانطلاق التي تتولى المنهجية العلمية

تشذيبها وتصويبها لاحقًا وتقريبها من سقف الموضوعية. مع الإشارة إلى أن تغييب الذات يعني تغييب المعنى، وتغييب الفكر. هذا عدا عن وقوع الفكر في أسر الثنائيات المتضادة، والانبهار بآليات الحوار القائمة على التمترس على أطراف هذه الثنائيات وعلى تمجيد الاتصال وعدم سماع النفس والعودة للداخل. وخصوصًا أن النسق الحالي هو نسق عنيف محاط بأوهام كمثل التفاعلية والحرية والتفلت من التراتبية ومن المعايير. بمعنى آخر، إهمال الذات والتستر وراء قناع الموضوعية التي أطاحتها الثنائية التي أحجمت الخيارات. إضافة إلى الوقوع في مطبّ المفاضلة بين النظري والتطبيقي، علمًا أن كليهما يتغذى من الآخر.

2 ـ على صعيد الدراسات الميدانية

غالبًا ما نلاحظ أن هناك حلقة مفقودة بين التصور النظري وبين العمل الميداني، لا لأن الباحث لم يمارس النقد إزاء النظريات، إنما لأن الفرضيات التي استندت اليها أدوات البحث المستخدمة في العمل الميداني افتقدت بأغلبيتها الجرأةَ في ملاحظة الواقع وفي التفكير بمتغيراته، وبالتالي لم تتمكن النتائج التي خلصت إليها معظم هذه الدراسات من فتح آفاق جديدة للبحث في الموضوعات المطروحة، بل في أغلب الأحيان أقفلت عليها.

ـ في خصوص الدراسات التي تحاول الجمع بين النظري والتطبيقي والتي تنطلق من خلال تفاعل جدلي بين الفكر والواقع، تمكَّن بعض هذه الدراسات، وخصوصًا إذا لم تكن مطلوبة من جهة معينة، من فتح آفاق للموضوعات المطروحة،

وتخلل بعضها إضافات منهجية ومعرفية يمكن بفضلها التقاط بعض مؤشرات التغييرات التي تعتمل في المجتمع. أما في حال نأي الباحث بنفسه عن مساءلة البنى المسيطرة واكتفائه بمساءلة الأفراد في معرض اقترابه من ديناميات الحياة اليومية وتفاعلاتها، فإنه لن يتمكن من التقاط هذه المؤشرات، وخصوصًا أن الإضافة المعرفية لا تتحقق إلا عبر مساءلة الأطر النظرية السائدة وعبر السعي لإقامة نوع من الجدلية بينها وبين الواقع. فكم شهدنا من مشاريع فكرية داعية إلى المزاوجة بين العقل والإيمان، من باب الإسهام في حركة التنوير العربي المعاصرة. ورأينا سرعة في انزلاق الباحث من موقع المتفلسف إلى موقع المتخذ للمواقف المبسطة والتعميمية والمختزلة. وكم نصادف بحوثًا تستخدم الصيغ الإطلاقية والقطعية وتلجأ إلى المعادلات المبسطة. وتنطلق من الأجوبة الجاهزة وتبحث لها عن أسئلة. وإن كنا أحيانًا نصادف منهجيات معتمدة من جانب بعض الباحثين توصلهم لمعرفة المجتمع العربي في سبيل تغييره، وتمكنهم من استطلاع الكثير من المعضلات والمشكلات والحاجات الأساسية لهذا المجتمع، إنما تخذلهم في وضع تصور للمستقبل، وذلك بالنظر إلى إسقاط الأحلام والآمال التي يحملونها على فرضيات البحث (افتراض التكامل رغم التنوع، افترض أن الدينامية والتناقض والمواجهة يفضيان إلى التغيير، افتراض أن هناك الشيء ونقيضة ولا شيء بينهما). وهذا ما يحدّ من المقدرة على رسم معالم الخروج من واقع الغربة ومن حالة الإحباط التي تعيشها المجتمعات العربية.

أمام هذه التحديات الكبيرة واللامتناهية، وهذه النواقص المعطوفة على عمق التحولات المتسارعة التي أصابت عالمنا، **ما هو المطلوب من مركز دراسات الوحدة العربية؟**

قد يقول قائل، فليشرع المركز بتغيير الاسم؟ لأن حلم الوحدة لم يعد له من أساس على أرض الواقع، ليركز على التحرُّر في البداية، لأن الطريق إلى الوحدة تمر بالتحرُّر أولاً وقبل أي شيء. في هذا السياق، نشير إلى أن التسمية غير ذات أهمية، ولا تلك العناوين التي كان لها بريقها في سياق معين، وغدت في سياق آخر فارغة من مضمونها. ما يعني أن المطلوب من المركز في حال أراد أن يخدم القضايا العربية أن يسهم بصورة فعالة في إضفاء المعاني على ما يحيط بعالمنا، وأن يكون فعالاً في إنتاج مفاهيم تؤسس لآليات عمل مغايرة. وذلك يستدعي منه وضع استراتيجية بحثية تعنى بنوعية الدراسات والبحوث التي يسعى لاستقطابها أو يحفز على إجرائها. وذلك من خلال اتخاذ الخطوات الآتية:

ـ جدولة أبرز الموضوعات الناجمة عن هذه التحولات على مختلف الصعد، وإثارة الوعي بها، عبر إجراء حلقات نقاش تمهيدية يشارك فيها طلاب الجامعات، وهذا ما يساعد على التشبيك فيما بينهم، ويؤسس لمشاريع بحثية مشتركة تؤسس لنوع من التكامل، يتدرب من خلالها الباحثون الشباب على المهارات البحثية الكفيلة بالبحث في المتغيرات، والتوقف عند الأسباب، والأخد في الحسبان تعقيدات الموضوعات المطروحة ربطًا بالسياقات المحيطة، وإثارة النقاش، وتشغيل الحس النقدي وإعمال الفكر، وتشبيك المقاربات، وإيلاء الاهتمام بالمهمشين، ومساءلة المفاهيم، وسياقات ظهورها... إلخ.

ـ الاهتمام بالدراسات الديكولونيالية التي تفكك الخطاب الاستعماري، بغرض كشف أساليب الهيمنة، والتضليل المختبئة خلف المفاهيم والمصطلحات وطرائق البحث، والجوائز، والمعايير المفروضة... إلخ.

ـ العناية بدراسة التجارب المضيئة من العمل المقاوم على مستوى دراسة المبادرات الرائدة، ودراسة أنماط الحياة المغايرة لمنظومة الاستهلاك، والبناء عليها وبلورة المفاهيم الكامنة خلفها. هذا عدا عن استخلاص مكامن القوة الكامنة في ثقافتنا، وإضفاء معانٍ جديدة عليها.

ـ ترجمة الأفكار التحرُّرية الغربية الناقدة للهيمنة الرأسمالية.

ـ إقامة شراكات مع مراكز الأبحاث في الجامعات، بغرض البحث في كيفية الاهتمام بالأجيال الجديدة التي عاشت ونشأت في فضاء مختلف، ميزَتُه أنه غير تراتبي، أجيال تموضعت في شبكات حيث الكل يتكلم إلى الكل، وبالتالي محفزات ذاكرتهم لم تعد هي ذاتها، والمعلومات غدت متاحة، بمعزل عمّا إذا كانت القاعدة المعرفية مُكتَسَبَة أم لا. لذا غدت البنى والهياكل المؤسسية، بما فيها الأكاديمية على اختلافها، موضع تساؤل، وغدا التحدي الكبير يتمثل بـ «كيف يمكن تخيُّل تربية ذات هندسة موزعة في الشبكات دون مربّين ومعلمين».

في هذا الصدد، نشير إلى أن السعي للتعاون مع الجامعات وإقامة شراكات بحثية معها يدفعها لأن تتحول إلى مكان لبناء علاقة مغايرة مع المعرفة، عبر تحفيز الطلاب على أن يديروا مشاريعهم، وأن يتعلموا طرائق البحث ومعالجة المعطيات

وتحليلها وتنظيمها وحفظها ونشرها، أي تحضيرهم لوعي لعبة الزمن بطريقة أكاديمية واعية لمعنى التفاعلية، ولمفاعيل السرعة والمباشرة والآنية على أدائهم التعلُّمي، مدركة للفوارق بين الحقيقة وما يشبه الحقيقة، وبين الافتراضي والواقعي، والأهم من كل ذلك إكسابهم مهارات التأمل والتفكير وسماع النفس والعودة إلى الداخل، قبل الشروع في الاتصال، كي تجنبهم الإبحار بحثًا عن المعلومات على غير هدي.

لقد غدا مطلوبًا من الجامعات أن تتوقف أمام أنظمة الانتباه المترافقة مع المنظومة الاتصالية والتكنولوجية الراهنة، وتتملى بأبعادها ومستتبعاتها على الأجيال الشابة، بعدما تكهرب الانتباه وترقمن، واستُنفِدَت مختلف الأساليب لجذبه، وبخاصة بعدما تبين أن الكل يتكلم في هذا العالم الافتراضي ونادرًا ما يسمع أحدٌ الآخر.

ختامًا، المطلوب من مركز الدراسات أن يمارس دوره كمركز دراسات لا أن يكون ناشطًا ولا مناضلاً. أي أن يعيد بناء القضايا العربية بما يتناسب مع المستجدات والتطورات الراهنة، وأن يعمل من خلال دراساته على أشكلة الموضوعات، ومفهمتها بما يتلاءم مع السياقات الثقافية والاجتماعية المحلية، بعيدًا من الهيمنة والاستتباع، وأن يدقق في المفاهيم والمصطلحات والتسميات وما تحمله من دلالات. وأن يفتح باب النقاش على مصراعية حول موضوعات تمس الهوية، والمصلحة العامة، والمصالح المشتركة، والتكامل الاقتصادي، والمشتركات الثقافية، والعدالة، والديمقراطية، والرقمنة... إلخ. وأن يؤسس لعدة معرفية ذات معنى تمكن الناشطين والمناضلين من حملها والسير على هديها وإعلاء

الصوت من أجلها، عندها فقط تضطر وسائل الإعلام والاتصال لتناول ما يجري على أرض الواقع، وتطرح هذه القضايا للنقاش في حقل الفضاء العمومي، لتصل إلى مسامع صنّاع القرار. وهو ما يعني أنه من المناسب أن نميز بين الباحث والناشط والإعلامي والمسؤول السياسي. خلط الأدوار يؤدي إلى فوضى في المعاني، وهذا ما يتوجب علينا جميعًا تلافيه والحدّ من ضرره.

في الاحتفال بخمسينية المركز

نيفين مسعد(*)

تمهيد

عندما تأسّس مركز دراسات الوحدة العربية قبل خمسين عامًا بالضبط على يد مجموعة من أبرز المثقفين العرب ـ لم يكن هناك على الساحة البحثية العربية إلا مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بصحيفة **الأهرام** في مصر، إذ تأسّس هذا الأخير في عام 1968 أي بعد عام واحد من نكسة حزيران/يونيو. ولهذا كان مفهومًا أن ينصبَّ اهتمامه على دراسة كل ما يخص الصراع العربي ـ الإسرائيلي حتى عام 1972، ثم أخذ اهتمامه يتوسّع أفقيًّا بتناوُل المزيد من القضايا، وعموديًّا بمزيد من التعمّق في قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبشيء من التبسيط. وإذا كان تحدي هزيمة 1967 قد مثّل السياق الذي ظهر فيه مركز الدراسات

(*) أستاذة العلوم السياسية في كليّة الاقتصاد والعلوم السياسيّة، جامعة القاهرة.

السياسية والاستراتيجية، فإن التحديات الإقليمية توالت تباعًا بعد نشأة مركز دراسات الوحدة العربية مع توقيع معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وتعقُّد الحرب الأهلية اللبنانية، واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية، ثم الحرب الأهلية السودانية الثانية في عام 1983.

ومع أن التحديات التي تواكب البدايات الأولى لأي مؤسسة تكون صعبة، لأن المؤسسة تحتاج خلالها إلى بناء نفسها من الداخل وتجنيد الموارد البشرية والمادية اللازمة وصنع صورة ذهنية إيجابية عنها، إلا أن تحديات التي ترتبط بالاستمرار تكون أصعب. لذلك فإننا عندما نحتفل بمرور نصف قرن من عمر مركز دراسات الوحدة العربية في خضم الحديث عن شرق أوسط جديد تهيمن عليه إسرائيل، فإن هذا يلفتنا إلى أمرين أساسيين، هما قوة الأساس الذي بُني عليه المركز، وشدّة التحديات التي يتعرض لها المركز.

نحو تقييم مسيرة المركز

خمسون عامًا من عمر مركز دراسات الوحدة العربية ـ مدة كافية جدًا لنتمكن من تقييم مسيرته بدرجة معقولة من الموضوعية. وفي هذا السياق، يمكن القول إن المركز تجاوز كونه مركزًا بحثيًا (Research Center) إلى كونه مركزًا للفكر (Think Tank)، هذا فضلًا عن كونه المؤسّس للكثير من المراكز مختلفة الأغراض والأهداف.

1 ـ العمل البحثي

من الصعب أن نصادف أكاديميًا أو باحثًا داخل الوطن العربي وخارجه لم يرجع إلى إصدار واحد على الأقل من إصدارات مركز

دراسات الوحدة العربية التي بلغَ عددها منذ عام 1981 وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة 1151 كتابًا و556 عددًا من أعداد مجلة **المستقبل العربي** التي تصدر بصفة شهرية منذ عام 1978. هذه الحصيلة الوفيرة من الدراسات تخضع للتحكيم العلمي الرصين، وينبثق بعضها من ندوات علمية كبيرة، وكان لها إسهامها في تجذير فكرة الوحدة العربية التي تمثّل الخلفية الأيديولوجية للمركز من لحظة تأسيسه. ومن يطالع عناوين منشورات المركز على مدار تاريخه يلحظ مقاربته موضوع الوحدة العربية من المداخل الممكنة كافة: من التعليم والثقافة إلى التقانة، ومن الفكر السياسي إلى التنمية الاقتصادية.

كما قدَمَت إصدارات المركز بعض أهم النماذج التحليلية تم توظيفها في البحوث العربية على نطاق واسع. وهنا تحضرني ثلاثة نماذج شهيرة، أحدها نموذج النظام الإقليمي ومحدداته من خلال كتاب **النظام الإقليمي العربي** لكلٍ من جميل مطر وعليٍّ الدين هلال في عام 1983، وهي المحددات التي أفضت إلى التمييز بين الوطن العربي والشرق الأوسط. وعندما بدأت الحدود الفاصلة بين كلٍ من الوطن العربي والشرق الأوسط في التآكل أطلق ذلك نقاشًا واسعًا حول ماذا تبقّى من النظام الإقليمي العربي، لكن دائمًا بالاحتكام إلى نموذج مطر وهلال نفسه. والنموذج الآخر كان لتحليل شدّة الصراعات العربية ـ العربية وأنماطها وأسبابها من خلال كتاب **الصراعات العربية ـ العربية 1981 ـ 1945: دراسة استطلاعية** الصادر عام 1996 لأحمد يوسف أحمد. وهذا النموذج تم الاعتماد عليه في الكثير من الدراسات لتحليل صراع أو آخر من الصراعات العربية ـ العربية. والنموذج الثالث تضمّن تحليلاً جديدًا

للتفاعلات بين الأقليات والجماعات المسيطرة في الوطن العربي، فمع أن كتاب **الملل والنحل والأعراق** لسعد الدين إبراهيم صدر من دار نشر ابن خلدون في عام 1994 إلا أنه كان في الأصل مشروع مركز دراسات الوحدة العربية وبتمويل منه.

إضافة إلى استحداث النماذج التحليلية، ساهمَت منشورات المركز في تشجيع النظرة النقدية التي تعَدّ ركيزة أساسية للتقدم. وتحتل موسوعة المفكر العربي محمد عابد الجابري بأجزائها الأربعة عن **نقد العقل العربي** مكانًا محوريًا في هذا السياق لتبنيها فضيلة النقد شبه الغائبة عن المحيط الفكري العربي، إذ أعاد الجابري قراءة التراث من منظور الواقع وعينه على المستقبل. ولا أدّل على الفراغ الكبير الذي ملأته كتب الجابري من تصدّرها قائمة مبيعات المركز لسنوات طويلة، حتى إن كتابه **نقد العقل العربي** أُعيد طبعه نحو 14 مرة وتُرجم إلى عدة لغات أجنبية، وهو ما يعني أنه مدّ جسرًا بين مغرب الوطن العربي ومشرقه، وجسرًا آخر بين الوطن العربي بمغربه ومشرقه والعالم ككل.

2 ـ الاشتباك مع عملية صنع القرار في الوطن العربي

إن أي تناوُل لدور مركز دراسات الوحدة العربية يتجاهل اشتباكه مع صناعة القرار في الوطن العربي، هو تناولٌ منقوصٌ. وتعبير «اشتباكه» هنا مقصود ومتعمد لذاته، لأنه يعني اهتمام المركز ببعض التفاصيل التي تدخل في صميم عملية صنع القرار في الوطن العربي من دون أن يضمن التأثير فيها بالضرورة، وذلك بحكم منهجه النقدي وحرصه على استقلاليته من جهة، وبحكم طبيعة النخب الحاكمة في البلدان العربية وتوجهاتها السياسية من

جهة أخرى. على سبيل المثال، أطلق احتلال العراق في 9 نيسان/أبريل 2003 سلسلة من كتب المركز التي تتناول هذا التطور بالغ الخطورة على المستويين العراقي والعربي، وبلغ عدد الكتب ذات الصلة نحو 15 كتابًا مؤلفة فرديًا وجماعيًا وبعضها مترجم، ومن أهمها كتاب **برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال** الصادر في عام 2005. هذا الكتاب الذي هو حصيلة أعمال ندوة شارك فيها عدد كبير من أبرز المفكرين العراقيين وضع تصورًا متكاملاً لشكل النظام السياسي العراقي بعد انسحاب القوات الأمريكية، وتطرق في هذا الإطار إلى التفاصيل التي تشمل الدستور المقترح وقانون الانتخابات وبناء الجيش وإدارة النفط وإعادة هيكلة الإعلام... إلخ.

كذلك استثمر المركز جهدًا جماعيًا كبيرًا في وضع مشروع للنهضة العربية تحت عنوان «المشروع النهضوي العربي» منذ عام 1988 ومع التغيّر في الإطارين الإقليمي والدولي على مدار التسعينيات أخضعه المركز للمراجعة والتطوير. ويمكن حسبان المرتكزات الخمسة لهذا المشروع أي الوحدة العربية والديمقراطية والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني والقومي ـ بمنزلة خريطة طريق للنهضة العربية. وفي عام 2010 صدر عن المركز كتاب **صنع القرار في الأنظمة العربية** عن مؤسسات ونخب وآليات صنع القرار في 12 دولة عربية.

3 ـ بناء المؤسسات

لعل من أهم أوجه تميّز مركز دراسات الوحدة العربية قدرته على مأسسة الأفكار، فلو عدنا إلى المنظمة العربية لحقوق الإنسان لوجدنا أنها انبثقَت من «أزمة الديمقراطية في الوطن العربي» التي

عقدها المركز في قبرص في عام 1983. كما أن فكرة إثراء الثقافة العربية كانت وراء تأسيس المنظمة العربية للترجمة في عام 1999 لتعزيز الانفتاح العربي على نتاج الفكر الإنساني على مستوى العالم. ووُلدت المنظمة العربية لمكافحة الفساد في عام 2005 من رحم الندوة التي عقدها المركز حول أفكار الشفافية والحكم الصالح ومكافحة الفساد في عام 2004.

تحديات الاستمرار

واجه مركز دراسات الوحدة العربية ـ وما يزال ـ مجموعة من التحديات الكفيلة في الحد الأقصى بطيّ صفحته وفي الحد الأدنى بتجميد نشاطه. لكنه يحاول التكيّف معها ويعيد ترتيب أوراقه ويعظّم من مزاياه النسبية، وأهمها أنه المركز العربي الوحيد الذي يتبنّى قضية الوحدة العربية. لكن إلى أي حد يمثّل ذلك حافزًا للاستمرار لا معيقًا له؟ الأمر له وجهان، أحدهما استمرار بوصلة المركز في اتجاهها العربي رهانًا على أنه في المدى الطويل لن يصّح إلا الصحيح، والآخر أن المركز في المديين القصير والمتوسط يبدو كمن يسبح عكس التيار. على صعيد آخر، فإن وجود المركز في بيروت يجعله عُرضة لكل الأنواء التي يمر بها لبنان بقدر ما يتيح لبنان حرية الاجتماع والرأي والتعبير والإبداع، أي أن الأمر هنا أيضًا له وجهان. ثم إن عملية انتقال الإدارة من الأب المؤسّس إلى مَن يخلفه كانت تنطوي في حينها على مواجهة معضلة ملء الفراغ في وطننا العربي الذي لا يرتاح كثيرًا لفكرة التغيير، لكن في الوقت نفسه فإن التغيير من سنن الكون ومؤشّر

على الديمقراطية، والأهم أن التغيير كان بمنزلة طوق نجاة للمركز. وأدناه تفصيل ما سبق إجماله:

1 ـ تراجُع الفكرة العربية

وهو تراجُع مستمر ومتفاقم، فإذا كان الترويج لتفكيك الدول العربية إلى مجموعة من الكيانات الطائفية والعِرقية يجري على أوسع نطاق ممكن، فما بالنا بالحديث عن الوحدة العربية؟ وينطوي هذا التراجع على مجموعة مختلفة من الدلالات/التحديات، أخطرها التحدي الوجودي للمركز الذي حمل قضية الوحدة العربية على كتفيه. كما أن هناك تحديًا آخر لا يقل خطورة هو تحدي الاستمرارية في ظل تجفيف منابع الشباب المنحاز إلى الفكرة العربية. هذا بالطبع إلى تحدي التمويل للأنشطة وللمشروعات البحثية كتلك المشروعات التي صنعَت اسم المركز وأعطته فرادته وتميّزه، ويرتبط بذلك اتجاه التمويل إلى المراكز البحثية المنافسة التي تزدحم بها المنطقة العربية عمومًا ودول الخليج خصوصًا، ويمثل ذلك اختلافًا جذريًا عن البيئة التي نشأ فيها مركز دراسات الوحدة العربية.

2 ـ تعقيدات الوضع اللبناني

مع أن نشأة المركز مثّلت استجابة لعدة تحديات منها تحدي الحرب الأهلية اللبنانية كما سبق القول، إلا أن التشابك غير المسبوق للوضع الداخلي في لبنان مع التطورات الإقليمية في الألفية الثالثة وبالذات منذ أحداث الربيع العربي ـ عرّض لبنان لأزمات متتالية. وانعكسَت العقوبات الاقتصادية المفروضة على

لبنان على موارد المركز كما على موارد مجمل المؤسسات اللبنانية، وتفاقمَت الأزمة مع الخلل الهيكلي والفساد الذي يعانيه النظام المصرفي اللبناني. وفي هذا السياق، تكررَ اقتراح نقل مقر المركز إلى خارج لبنان، لكن ظل مناخ الحرية المتاح في لبنان مرجّحًا لاستمراره في دولة المنشأ.

3 ـ مربكات انتقال السلطة

يحصل ذلك بحكم ما تقتضيه عمليات الانتقال في العادة من الحاجة لتحقيق نوع من التوازن الدقيق بين التغيير والاستمرارية. وزاد في تأثير هذه المربكات أن الانتقال تم في بيئة غير مواتية والأدق القول إنها بيئة متحفزة ضد المركز ورسالته. لكن المركز استطاع تجاوز المرحلة الانتقالية على صعوبتها وأعاد تقديم نفسه وترشيد موارده والبناء على تاريخه، وتعاطى مع التقنيات الاتصالية الحديثة على أوسع نطاق.

ما العمل؟

يمثّل سؤال المستقبل شاغلاً أساسيًا من شواغل المركز، ولئن كان التخطيط للمستقبل يعّد بوجهٍ عام محفوفًا بالمخاطر في ظل التغيرات المتسارعة للتطورات في منطقة الشرق الأوسط، فإن التخطيط لمستقبل مركز دراسات الوحدة العربية لا يمثل استثناءً من القاعدة. لكن بصورةٍ عامة يمكن وضع مجموعة من الأولويات التي من المتصوّر أن يعطيها المركز اهتمامه:

1 ـ التمسّك بالفكرة العربية التي تأسس عليها المركز، وهي الفكرة التي تمّس الحاجة إلى التشديد عليها أكثر من أي مرحلة

سابقة بما في ذلك مرحلة التأسيس نفسها، وذلك لمواجهة أحد خطرين: خطر الذوبان في شرق أوسط تهيمن عليه إسرائيل، وخطر التشرذم إلى مجموعة من الكيانات الصغيرة المتناحرة في داخلها وفي ما بينها، وربما الخطرين معًا. ويمكن أن يمثّل تجديد النقاش حول المشروع النهضوي العربي نقطة البداية لتفعيل الاهتمام بالفكرة العربية. هذا مع العلم أن المقصود بتجديد النقاش ليس التنكّر للمرتكزات الخمسة للمشروع، لكن تطويرها وتحديثها بما يتواكب مع المستجدات التي تشهدها المنطقة. على سبيل المثال فإن المستجدات المتعلقة بإدماج المقاتلين الأجانب في الجيوش الوطنية، وتزايد الدعوات إلى الأخذ في الفدرالية على نطاق واسع، والترويج للحكم الإسلامي على النمط التركي، والتراجع المؤقت لمحور المقاومة، ومآلات الاتفاقيات الإبراهيمية، والتطور في العلاقة مع دول الجوار (مع توسيع نطاق المفهوم ليشمل المزيد من الدول)، وتفاقم تحديات التغيرات المناخية وقضايا اللجوء... هي مجرد نماذج للمستجدات التي تحتاج إلى إمعان النظر فيها عند تجدّد مناقشة المشروع النهضوي العربي.

2 ـ هناك بعض المشروعات البحثية بالغة الأهمية التي اشتغل عليها المركز ولم تأخذ حقها من الرواج بسبب إنجازها في مرحلة اضطراب أو في خضم مرحلة انتقالية. وأخصّ هنا بالذكر مشروع **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية** الذي سبقَت الإشارة إليه وصدر في تشرين الأول/أكتوبر 2010، أي قبل اندلاع ثورة الياسمين في تونس بشهر واحد، وبالتالي انقلبَت تحليلاته رأسًا على عقب بفعل التغيّرات الجمّة التي ألمّت بالكثير من حالات الدراسة. لا يكاد أحد يسمع بهذا الكتاب رغم الجهد الضخم المبذول فيه،

ومن شأن الاشتغال على تحديث مادته تقديم خريطة جديدة لعملية صنع القرار في الوطن العربي والمقارنة بينها وبين الخريطة السابقة ويكشف عن أوجه الشبه والاختلاف، والأهم أنه يقدم رؤية بانورامية شاملة للأوضاع في أكثر من نصف عدد البلدان العربية.

3 ـ تكثيف الدور التثقيفي للمركز بين الشباب، وهناك جهد مبذول بالفعل في هذا الاتجاه وبخاصة بالتركيز على أدوات التواصل الاجتماعي التي يبرع الشباب في استخدامها. لكن هناك بعض الأفكار الأخرى البسيطة والقابلة للتنفيذ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر تنظيم ندوات على هامش معارض الكتب في العواصم العربية لمناقشة الإصدارات الحديثة للمركز، والتواصل مع أصدقاء المركز للترويج لهذا النشاط بين أوساط الشباب التي يحتكون بها. وكذلك التواصل مع مراكز ومجالس ومنتديات الشباب المنتشرة في البلدان العربية لعقد ندوات افتراضية معها حول القضايا العربية.

ختامًا، أقول إنني عندما تعاملتُ مع مركز دراسات الوحدة العربية لأول مرة كان ذلك في عام 1990، أي بعد مرور 15 عامًا على تأسيسه. واليوم وأنا أشاركه الاحتفال بنصف قرن من عمره فإنني أدين له بدَين كبير في تأسيسي وتكويني وإنضاج وعيي، وكلي أمل أن يكون هذا هو نصيب الأجيال الجديدة في السنوات الخمسين القادمة من عمر المركز بإذن الله.

بعد مرور نصف قرن على تأسيسه، ما المطلوب من مركز دراسات الوحدة العربية؟

هشام البستاني[*]

ثمة خلل كبير ملحوظ في منطقتنا العربيّة يتعلّق بالعلاقة المفقودة بين الفكر والدراسة البحثيّة والأكاديميّة، وبين العمل والفعل التغييريّ في أرض الواقع. وإن كان الكثير ممن أسمّيهم «المُفكّرون الممارسون»[1] (كروزا لوكسمبورغ وأنطونيو غرامشي، على سبيل المثال) قد لحظوا لاأهميّة الارتباط بين الاثنين فقط، بل استحالة وجودهما منفردين، بحيث أنتجوا مصطلحًا يعبّر عن هذا الاندماج: التّفعيل، أو «الپراكسِسْ»[2]؛ إلا أن مثل هذه الأهميّة لم

(*) باحث وناشط.

(1) حول ذلك، انظر: هشام البستاني، «الحداثة المُتخيّلة والرّهان على السلطة: المثقّف كظاهرة (ما بعد) استعماريّة، والمفكّر الممارس كإمكانيّة تحرريّة،» **المستقبل العربي**، السنة 47، العدد 548 (تشرين الأول/أكتوبر 2024)، ص 61 ـ 79.

(2) درجتُ على ترجمة مفهوم الـ Praxis إلى العربيّة بكلمة «التّفعيل»، لأنها تتضمّن تفعيل النظريّة بالممارسة (تُحوّل الممارسةُ النظريّةَ إلى فعل،

تأخذ مكانها في سياق الإنتاج الفكريّ في المنطقة العربيّة لظروف تتعلّق، في نظري، بمسار نشوء وتطوّر «المثقّف» (الذي أفرّقه تمامًا عن الـ Intellectual الذي نشأ في أوروبا في سياق مختلف)، وارتباطه بـ«الحداثة» و«السلطة»، وتقديمه «الثقافيّ» (=المثاليّ) على ما سواه، واحتقاره العامة والجمهور، أي مجتمعه «المتخلّف» الذي يريد نقله من التأخر إلى التقدّم عبر مسار لاتاريخيّ متخيّل ومستحيل، عنوانه إعادة إنتاج الحداثة الأوروبيّة في سياق وزمن آخرين[3]. لهذا، لم يُراهن المثقّف على الجمهور كرافعة للتّغيير، ولا على العمل مع العامة، واكتفى بدور «ناصح السّلطة» في أسوأ الأحوال، أو رافع الصوت الجائر بالحق في أحسنها، فتراجعت المُمارسة وساد التّنظير غير المرتبط بالعمل، رغم أن الثانية أساسيّة ومركزيّة في إنتاج الأولى، إن كنّا على المسار الماديّ ـ التاريخيّ لا المثاليّ ـ المُتخيّل.

فمثلما أن الفكر/النظريّة يكشف أبعاد العمل وزواياه المتعدِّدة وآثاره وتأثيراته، يحلّلها وينقدها ويستنبط منها استجابات وآليات تطوّرها وتجوّدها، فإن الفعل/الممارسة يضع الفكر/النظريّة على محك التّجربة في الواقع، ويجبره على الانخراط في ديناميّات

فتُختبر هذه الأخيرة بالفعل، وتضطر إلى إعادة تقييم نفسها استنادًا إلى الواقع ـ الممارسة)، وتفعيل الممارسة بالنظريّة (تُحفّز النظريّةُ الممارسةَ باقتراح الفعل، وبما تجريه من تعديلات على نفسها استنادًا إلى الفعل وآثاره ونتائجه في الواقع، وأثر الواقع فيها). انظر: هشام البستاني، **الكيانات الوظيفيّة: حدود الممارسة السياسية في المنطقة العربية ما بعد الاستعمار** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2021)، ص 467.

(3) البستاني، «الحداثة المُتخيّلة والرّهان على السلطة: المثقّف كظاهرة (ما بعد) استعماريّة، والمفكّر الممارس كإمكانيّة تحرريّة».

التاريخ الذي ينظر فيه ويتأمّله، وينقله من لحظة الماضي المندثرة المتأخرة، إلى لحظة الحاضر القائمة المُلحّة، فأي فكر أو دراسة هما تأمّل وبحثٌ في، وتفاعلُ مع، ديناميّات الحركة التاريخيّة التي لا تتوقّف. بهذا يصبح أيّ تأمّل من خارج الفعل وديناميّاته تأمّلاً لاحقًا، مُتأخّرًا، يفقد كثيرًا من قيمته لأنه تأمُّلٌ في الماضي، فالحاضر تجاوز لحظة التأمّل غير الديناميّة تلك، وصار في مكان ـ زمان آخر[4].

يستدعي ذلك أيضًا تغييرًا جذريًّا في منهجيّات البحث في الإنسانيّات لجهة إعادة النظر في دور «الباحث» أو «الدّارس»، وانتقاله من موقع المراقب البعديّ للحدث، إلى موقع المشارك الفعّال فيه، ومن موقع الملاحظ المحايد لِـ«المجتمع المبحوث»، إلى موقع الشراكة فيه، ومن موقع تقديم مصالحه الأكاديميّة الفرديّة الأنانيّة المرتبطة بالنشر والترقيّ الأكاديميّ والتحصيل الماليّ وتعاظم المكانة، إلى موقع تقديم المصالح المجتمعيّة في التغيير والمساواة والعدالة والتحرّر، وخصوصًا أن جلّ العمل الأكاديميّ في حقل الإنسانيّات اليوم، وبصورة أكثر تحديدًا: في العلوم السياسيّة والاجتماعيّة والأنثربولوجيا وما يدور في فلكها من تخصصات فرعيّة كثيرة، تحوّل إلى ما يشبه تقديم النّصح والمشورة حول السّياسات لمراكز صنع القرار، وهي عمليّة غير مُنتجة في المنطقة العربيّة لأن مجموعاتها الحاكمة، مدفوعة بالبقاء واحتكار السلطة ضمن معادلات القوّة القائمة في منظومة العلاقات الدوليّة،

(4) انظر في ذلك نقد أنطونيو غرامشي للعلوم الاجتماعية: Antonio Gramsci, *The Modern Prince and Other Writings*, translated by Louiss Marks (New York: International Publishers, 2016 [1957]), p. 101.

تتبنى التكيّف المستمرّ الذي يتناقض مع وضع الاستراتيجيات الطويلة المدى، إضافة إلى أنّها تعيد إنتاج أنماطها الإخضاعية والتحكّميّة والاحتوائيّة والزبونيّة داخل الجسم الأكاديميّ ـ البحثيّ نفسه، فيصير، كبقيّة العناصر المكوّنة للمشهد الإعلاميّ ـ الثقافيّ ـ الأكاديميّ الخاضع، ببغاءً يُكرّر ما تقوله السلطة أو ما تريد سماعه. بهذا تتحوّل المقاربة المبنية على «المشورة في مجال السياسات» إلى عمليّة لا معنى لها لصانعِ قرارٍ غير مهتمٍّ ببناء الاستراتيجيّات على المدى الطويل، وغير مهتمّ بالآراء النقديّة، أو أن هذه المشورة تتأقلم وتتكيّف بدورها لتصبح عمليّة تخدم تكيّف المجموعات الحاكمة، تطيل عمرها وتعزّز احتكارها السلطة، وبالتالي: تديم التبعيّة والوضع المختلّ القائم. أما إن كانت عمليّة النصح المذكورة موجّهة إلى صانعي السياسات في شمال العالم، وهم يهتمّون حقًّا بالنتاجات البحثية والدراسات وما تنشره مراكز البحث والتفكير (Think Tanks) من تقارير ورؤًى، فسيكون الأمر كمن يساهم في تجويد أساليب الاختراق والهيمنة، واستدامة وضع التبعيّة في المنطقة العربيّة.

إن أضفنا إلى ذلك أن جلّ الناتج البحثيّ يُكتب برطانة مُتخصّصة، وبلغة أخرى غير اللغة العربيّة في أحيان كثيرة، وينشر في مجلّات مُحكّمة أو كتب أو مواقع غير متاحة للعموم، مغلقٌ أكثرها بأقفالٍ لا تُفتح إلا بدفع مبالغ ليست قليلة ولا يقدر عليها أغلبية أصحاب المصلحة أو «المجتمع المبحوث» الذي تنقطع علاقة الباحث به بعد إنجاز البحث، يصبح الحديث عن تغيير جذريّ في المنهج البحثيّ نفسه، وأدوات التّعبير والإنتاج المعرفيّ، وعلاقة الباحث بالمجتمع المبحوث، وكذلك صلة ناتج عمليّة

البحث بالمجتمع نفسه، مسألةً ينبغي إعادة النّظر فيها بالكامل، بحيث لا تكون المجتمعات وقطاعاتها وظواهرها ومآسيها وآلامها ومشاكلها والجرائم الواقعة عليها مجرّد مطيّة يركبها الباحث لغايات صعوده الأكاديميّ، بل تكون مصالح تلك المجتمعات مُقدَّمة على ما عداها، ويكون ناتج عمليّة البحث جزءًا من آليات تمكين المجتمع من تحقيق مصالحه لا مصالح الآخرين فقط (الباحث، المؤسسة الأكاديمية، الجهة المموّلة للبحث، الجهة التي يتم «نصحها» وتقديم المشورة لها... إلخ).

في فصل (ضمن كتاب جماعيّ) تحدّث عن أنواع الرّوابط والتضامن بين المهاجرات من جنوب الصحراء الأفريقية في تونس[5]، وصفت الكاتبة ما تعانيه المهاجرات من «تداعيات وجود الباحثين/ات: مسألة مغادرة الباحثة وتخلّيه/ا عن المجتمع، والشعور بالتعرّض للاستغلال»[6]، أمر وصفته محرّرات الكتاب في مقدّمتهنّ بأنه «إرهاق بحثيّ» ناتج من «توافد الباحثين/ات عليهن [أي اللاجئات] ثم رحيلهم/ن من دون إحداث أيّ تغيير في أوضاعهنّ، فيشعرن بالغبن والتخلّي والغدر»[7]. إن كانت الكاتبة والمحرّرات هنا قد ركّزن على مشاعر ووضعيّة المجتمع المبحوث، إلا أنهن لم يصفن ويتعاملن مع الجهة الثانية من المعادلة، أي ما سأسميه الاستغلال البحثيّ والانتهازيّة البحثيّة، التي من خلالها

---

(5) مرام التبيني، «أعمال الرعاية المجتمعيّة كمقاومة جندريّة: مهاجِرات جنوب الصحراء الكبرى ومساعيهن في تونس،» في: إلهام مانع [وآخرون]، محررون، **المقاومة الجندرية**، 3 ج (بيروت: المجلس العربي للعلوم الاجتماعيّة، 2023)، ص 13 ـ 22.

(6) المصدر نفسه، ص 17.

(7) المصدر نفسه، ص 7.

يكون هدف الباحث إنتاج البحث، وحصد ما سيجرّه هذا البحث من نتائج لا تنعكس تغييرًا إلى الأفضل على وضع المجتمع المبحوث، بقدر ما تنعكس تغييرًا إلى الأفضل على وضع ومكانة الباحث، ومركزه الأكاديميّ والبحثيّ، وصعوده المهنيّ، وتحصيله الماليّ.

لا يمكن إلغاء الدوافع الشخصيّة ـ الذاتيّة للباحث في عمليّة البحث، لكن على الباحث أن يعي وجود هذه الدوافع ويفهم آثارها وتأثيرها، مثلما عليه أن يعي الأفضليّة التي يُرتّبها موقعه وتُسبغها مكانته، ويضعها على نحوٍ مركزيّ أمامه دومًا لتضبط إيقاع مصالحه الخاصة أمام مصالح المجتمع، كون ذلك جزءًا أساسيًّا ومركزيًّا من أخلاقيّات البحث. وفي عمليّة معكوسة من الاعتراف بالفضل والأسبقيّة، على الباحث أن يعيد الفضل إلى أهله: فمن دون مجتمع البحث، والوقائع على الأرض، لما كان للباحث ولبحثه وجود وأهميّة أصلاً، وإن كان الباحث (بموقعه المهنيّ والطبقيّ) يمتلك ترف البحث والتفكير والتحليل والربط والاستنتاج والنقد، فإن عليه أيضًا أن يتيح جميع ذلك للمجتمع، مصدر وأصل تلك الأمور جميعها، ويعمل على ما أسمّيه التثقيف العامّ الواسع، أو، على نحوٍ أدقّ، تمكين الجمهور العامّ من أدوات التفكير النقديّ (Mass Intellectualization)[8]، وبالتالي تمكينه من إنتاج أدوات عمله ومساراته وتنظيماته التغييريّة، وتمكينه من قراءة البحث وفهمه

(8) البستاني، **الكيانات الوظيفيّة: حدود الممارسة السياسية في المنطقة العربية ما بعد الاستعمار**، ص 479 ـ 480؛ وأيضًا: Hisham Bustani, «Preparing for Revolutionary Times? Chronic Crisis of Authority and Constructive Subversion in Contemporary Jordan,» *Interventions: The International Journal of Postcolonial Studies* (July 2025).

واستنباط أبعاده والاستفادة منه في حياته ووجوده ودفعهما إلى الأفضل.

يندرج في إعادة التفكير المنهجية هذه التي تضع أمامها دومًا فكرة «المستفيد» من عمليّة البحث ونتائجها، وتقدّم مصالح المجتمع على ما سواه، أن تقدّم مقاربات في نقصٍ فادحٍ آخر هو التّنظيم القادر إلى تحويل وجود الناس «غير المتبلورً» (بتعبير غرامشي)[9] إلى وجود سياسيّ مُعيّن، وأن يقترح الشكل الذي يُمكّن الناس من تحويل الشعارات والطموحات والمطالب إلى أدواتٍ سياسيّة قادرة على التأثير في الواقع وتغييره. إن كانت المجموعات الحاكمة، وعلى مدار عقود طويلة، وفي سياق تمكين سيطرتها واحتكارها السلطة، قد استهدفت، على نحو أساسيّ، قدرة الجمهور على الانتظام في أطر سياسيّة ـ مجتمعيّة فعّالة، وفتّت المجتمع الناشئ إلى مجموعات زبونيّة طائفيّة وعشائريّة وجهويّة وقوميّة وغيرها كضمانة ضد التّغيير والتحرّر، فإن على الباحث اليوم أن يقترح ما من شأنه أن يعكس هذا الوضع، ويمكّن الناس من الانتظام في أطر سياسيّة فعّالة ومؤثرة، في ظلّ شكل جديد من علاقات القوة العالمية تتيح التدخّل والحرف والتوظيف.

هذه، في رأيي، هي العناوين الأساسية التي ينبغي على مركز دراسات الوحدة العربيّة، بعد مرور نصف قرن على تأسيسه ومساهمته المهمة، من خلال منشوراته ولقاءاته وندواته، بإثراء المشهد الفكريّ ـ المعرفيّ في المنطقة العربيّة، أن يلتفت إليها، بعد أن أيقظتنا الإبادة الفظيعة في غزّة وعموم فلسطين، والشراكة

(9) Gramsci, *The Modern Prince and Other Writings*, p. 71.

والدّعم والتواطؤ الرسميّ العربيّ ـ الدوليّ في الجريمة، واتضّاح المدى الذي تتجذّر فيه العنصريّة والنّفاق، والدعم الكامل الذي وفّره ويوفّره الاستعمار «القديم» للاستعمار الاستيطاني الصهيوني القائم الآن، ضمن معادلة تطبّق فيها معايير حقوق الإنسان والقانون الدوليّ بانتقائيّة أفرغته مما بقي من مضمون. معركتنا في المنطقة العربيّة، وبالامتداد: في كل بقاع العالم التي يسود فيها الظلم ويتعاظم الفقر وتثرى أقليّة ضئيلة على حساب جوع مليارات البشر، وعلى حساب تدمير الكوكب نفسه، هي معركة طويلة، يؤدي فيها الفكر ـ الفعل، والمفكر/الباحث ـ الممارس، ومنهجيّات البحث التي تقدّم مصالح المجتمع وتُموضع الباحث داخل المجتمع لا خارجه، وتمكين الجمهور العامّ من أدوات التفكير النقديّ، واقتراح أشكال التنظيم التي ستحوّلها كل ذلك إلى رافعة سياسيّة ـ تغييريّة ـ تحرريّة، دورًا مركزيًّا.

المشروع النهضوي العربي وتحديات المرحلة

هشام صفي الدين(*)

للمفارقة، تأسس مركز دراسات الوحدة العربية بعد أن خسر المشروع الوحدوي العربي زخمه التاريخي بقيادة جمال عبد الناصر وتمادت الأنظمة البعثية بالانحراف نحو النموذج الاستبدادي ضمن الدولة القطرية. تزامن ذلك مع سعي الأنظمة الخليجية وحليفها الساداتي إلى إعادة تعريف العروبة من منظور اقتصادوي محافظ ومعادٍ للمبادئ التقدمية التي نادت بها الاشتراكية العربية. صعّب انكفاء المشروع النهضوي العربي من مهمة المركز وفُرَص تطبيق أطروحاته على أرض الواقع. لكنه في الوقت نفسه زاد من أهمية رسالته ودوره في الدفاع عن هذا المشروع وتأصيله مقابل ما تعرّض له من تشويه وتقزيم.

مع مرور الوقت، نجح المركز في تصدّر ساحة الإنتاج المعرفي على مساحة الوطن العربي ككلّ، ساعده في ذلك مجموعة من

(*) أستاذ التاريخ والاقتصاد السياسي في جامعة بريتيش كولومبيا ـ كندا.

العوامل. من أبرزها مقاربة المركز للإنتاج المعرفي. لم يعتمد المركز على مقاربة دغومائية أو شعبوية للمشروع النهضوي ولم يتماهَ مع أي طرح سياسي ضيِّق. بل سعى إلى تبنّي رؤية جامعة تراعي منهجية البحث العلمي وتتمسّك بروحية المشروع النهضوي وخطوطه العريضة. وقد حدّد المركز مروحة من المشاريع والبرامج والأنشطة لتحقيق أهدافه: إعداد الدراسات ونشر وترجمة الكتب وإصدار المجلات المحكّمة وعقد الندوات والحوارات الفكرية. التزم المركز بهذه الأهداف والآليات فأثمرت جهوده بما يفوق التوقُّعات.

من عوامل النجاح المهمة كذلك عدم الارتهان المالي لنظام أو جهة سياسية محددة. عند انطلاقة المركز، ساعد وجود شريحة واسعة من البرجوازية العربية الوطنية والمقتدرة إلى جانب حضور فاعل للقوى السياسية اليسارية والمرتبطة بالقضية الفلسطينية من تأمين تمويل ميسور وبيئة ثقافية وازنة حصّنت استقلالية المركز واتساع جمهور القرّاء.

بعد خمسين سنة على تأسيسه، ما زال المركز، وبفضل إدارته الدينامية الحالية، في صدارة المراكز البحثية العربية بعد أن حقّق إنجازات رفيعة كمًّا ونوعًا وفي مجالات شتّى. لكنّه يواجه تحديات جمّة نتيجة التحوُّلات العميقة التي يواجهها العالم عمومًا، والمنطقة العربية خصوصًا، وعلى عدّة صُعُد سياسية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية. يمكن تصنيف هذه التحديات ضمن ثلاثة محاور متداخلة:

المحور الأول يتعلق بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. منذ انقضاء الألفية الثانية، شهدت المنطقة العربية،

وبخاصة المشرق العربي، زلازل سياسية واجتماعية متتالية تمثّلت بعودة الحروب والاحتلالات العسكرية المباشرة للإمبريالية الغربية من جهة، وانتفاضات شعبية عارمة انزلقت في بعض الحالات إلى حروب أهلية وأسقطت ما تبقّى من أنظمة غير ملكية من جهة ثانية. أدّت هذه الإرهاصات إلى بروز إشكالية عملياتية ومعرفية في آن حول ثنائية الاستبداد والاستعمار وسبل مواجهتهما. لم تأخذ هذه المعضلة حقها من الدراسة والمعالجة. فقد انقسمت الأوساط المثقفة عمومًا إلى معسكرَين. ندد المعسكر الأوّل بالاستبداد وعَدَّه أولوية على النضال ضد الاستعمار وبخاصة المشروع الصهيوني. في المقابل، عارض المعسكر الثاني الإمبريالية الغربية لكنه تغاضى عن الاستبداد بحجّة أولوية تحرير فلسطين. سها عن كلا المعسكرين ترابط بنيتَي الاستبداد والاستعمار. تجسّدت هذه الإشكالية في الأزمة السورية تحديدًا التي تمخّضت عن أسوأ أوجه التقسيم والاحتراب الطائفي والتدخل الخارجي.

أتى طوفان الأقصى ليعيد النبض للقضية الفلسطينية من باب المقاومة المسلحة ورفض مسار التطبيع. ساهمت وحدة الساحات في إعادة الاعتبار للنضال الوطني العابر للطوائف. لكن حرب الإبادة الإسرائيلية المتوحّشة وما تلاها من تخاذل ووهن عربيين رسميين وتقاعس دولي جامع وتضعضع لمحور المقاومة غير متوقع وانهيار سريع للنظام السوري أعاد خلط الأوراق. طفت على السطح مجددًا مخاوف قديمة جديدة حول التقسيم والاقتتال الطائفي والتطبيع والتهجير وحتى إعادة رسم خرائط المنطقة على حساب البلدان العربية وشعوبها. أتت تلك المخاوف مصحوبة بأسئلة مستجدة وصعبة تمثّل قضايا محورية تتوجّب البحث؛ منها

جدوى وشكل المقاومة المسلحة وطبيعة الحروب الشاملة من حصار مالي وتنافس اقتصادي وتطور تكنولوجي استخباراتي نوعي. ومنها أفق دعوات التطبيع وآلياته وحدود تأثير التعددية القطبية على ماجريات الصراع وتحديات تحرير فلسطين في غياب مشروع تحرري اجتماعي وغيرها من المسائل الملحّة.

بكلام آخر، دخل المشرق العربي مجدّدًا ـ وإن على مراحل ـ في حقبة استعمار مباشر مع فارقين أساسيين مقارنة بحقبة الاستعمار الغربي التي تلت انهيار السلطنة العثمانية في أوائل القرن الماضي. الفارق الأوّل بنيوي وهو تشكّل الدول القطرية والاستقلال السياسي الظاهر بما يحجب آليات هذا الاستعمار الجديد ويعقّد مساره. الفارق الثاني ذاتي وهو غياب قوى وطنية لديها مشروع سياسي تقدّمي لمواجهة هذا الاستعمار حتى لا نقول الاعتراف بوجوده أساسًا. لقد أفرزت مرحلة ما بعد الناصرية وانهيار الاتحاد السوفياتي وصعود الإسلام السياسي وتغلغل النيوليبرالية في المجتمعات العربية جيلاً عربيًّا لم يعد مؤمنًا بأطروحات النهضة أو حتى منتميًا إلى هوية عربية وطنية ولو ضمن حدود قطرية.

تزداد الحاجة إذًا إلى فهم الواقع الاستعماري الجديد بتعقيداته وتناقضاته وبعيدًا من اجترار مقولات عروبية فضفاضة أو اعتماد خطاب ممانع انتهت صلاحيّته. يمكن مركز دراسات الوحدة أن يعزّز دوره المحوري في سدّ هذه الثغرة المعرفية وتشكيل الوعي والتأثير في الرأي العام. يستدعي ذلك التمسك بالمبادئ الأساسية للمشروع النهضوي من جهة، والتعمّق في تحليل التحوُّلات التي طرأت على المجتمعات العربية وتطوير المفاهيم النظرية لمواكبتها

وطرح رؤى سياسية واقتصادية تتسق مع تلك المتغيرات من جهة ثانية.

هذا ما يحيلنا إلى **المحور الثاني** والمتعلق بأدوات إنتاج المعرفة ونشرها؛ فقد أدّت الطفرة التكنولوجية في مجال الاتصالات إلى تحوّل نوعي في أدوات إنتاج وتلقّي المعرفة وبخاصة عند الأجيال الصاعدة. لم يفقد الكتاب مكانته أو المجلة المحكّمة قيمتها، وبخاصة عند النخب المؤثرة في السياسات وصناعة الرأي العام. لكن كليهما لم يعد كافيًا لتأمين الانتشار والتأثير في ظلّ طغيان أدوات النشر والتلقي الافتراضية، كالمنصات الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي وطرائق جديدة من التعبير كالبودكاست. أتى الذكاء الاصطناعي ليزيد المشهد تعقيدًا.

لا شكّ أن ما قام به المركز في السنوات الأخيرة من تحديث لموقعه الإلكتروني وإعادة تصميم لأغلفة الكتب وإقامة الندوات الافتراضية وإنتاج البودكاست واختيار الموضوعات والتسويق للكتب من خلال المواد البصرية، ساهم إلى حد بعيد في مواكبة هذه التحولات. لكن في ظل تسارع التطور التكنولوجي، ما زالت وتيرة التحديث ونوعيتها متأخرة عن ما هو متاح في هذا المجال وما هو مستخدم عند مراكز ومؤسسات معرفية منافسة. تتطلّب معالجة هذا التحدي تسخير قدرات معرفية أكبر وأكثر التصاقًا بالأساليب الحديثة. يعني ذلك تفعيل الشراكات البحثية ومشاريع النشر مع أطراف تتشابه في التوجه وتتكامل في وسائل التواصل. وتتطلب المعالجة أيضًا إعادة النظر في فائدة الاستمرار في نشر بعض الدوريات مقابل دمجها بعضها مع بعض والتركيز على النوع لا الكمّ. وتتطلّب معالجة الهوة في وسائل الإنتاج الاستعانة

بخبرات الأجيال الشابة وفسح المجال من جانب الكوادر المخضرمة لهذه الأجيال كي تساهم في وضع تصوّر عملي لتفعيل عملية نشر ما ينتجه المركز من أبحاث متميزة وأفكار قيّمة بين شرائح مجتمعية واسعة.

أمّا التحدي أو **المحور الثالث**، فيتمثّل بخصائص الاقتصاد السياسي العربي الراهن لإنتاج المعرفة ونشرها. ليس سرًّا أن إعادة تكوينل وسائل النشر المعرفي بما يواكب العصر، عدا عن تمويل الإنتاج البحثي المعمق والترجمة ضمن معايير لغوية وتدقيقية صارمة، يحتاج إلى تمويل كبير ومستدام. وليس سرًّا أن مصادر هذا التمويل التقليدية، كالبرجوازية الوطنية الآنفة الذكر، لم تعد كافية أو حتى موجودة. أطلق المركز مبادرات تمويلية تشاركية للتأقلم مع الواقع الجديد، فهل تكفي؟ تعاني المنظومة الفكرية في المشرق العربي من أزمات بنيوية عميقة تبدأ بانهيار منظومة التعليم الوطني ولا تنتهي بتضعضع أجهزة الدولة الراعية للإنتاج الفكري العربي في الحواضر التقليدية له كبغداد ودمشق وبيروت والقاهرة. في المقابل، استحوذت أنظمة البترودولار ومؤسسات ما يسمى المجتمع المدني المدعومة غربيًّا على عملية إنتاج المعرفة في الوطن العربي على نحوٍ شبه كامل وصل إلى حدّ استقطاب القسم الأكبر من الباحثين والأكاديميين المحسوبين على الفكر اليساري. أي أن تأثير التحول البنيوي في عملية إنتاج المعرفة لم يقتصر على التمويل بل امتدّ إلى تحييد وتمييع الطاقات الفكرية الصاعدة وخلق جغرافيا معرفية جديدة مركزها الخليج العربي ودوائر الفكر الغربي وخطابها ليبرالي ظاهره تقدمي وباطنه رجعي.

على الرغم من كل الموارد المالية والتسهيلات الرسمية التي تتمتع بها هذه القوى المعادية للمشروع النهضوي العربي، لم تتمكّن ـ إلاّ في ما ندر ـ من تقديم محتوى فكري مبدع ومتجدد خارج الضوابط السياسية التي وضعت له. في المقابل، وإذا ما قسنا ما ينتجه مركز دراسات الوحدة بما لديه من موارد متواضعة، نجد أنه أكثر فعالية في استخدام ما تيسّر من الدعم وأكثر عمقًا في تناول قضايا البحث المتعلقة بتحديات الشعوب العربية. تؤكد هذه المقارنة صوابية المقاربة التي تأسس عليها المركز ألا وهي تزاوج الالتزام العقائدي المستنير والاستقلال الفكري المتوازن في سبيل صون نوعية لا كمّية الإنتاج المعرفي. لكن النوعية شرط ضروري ولكنه غير كافٍ لإنتاج المعرفة. الشرط الثاني هو وسيلة النشر ومداها وهو الدعامة الأكثر حاجة إلى التطوير. من هنا تنبع أهمية تجديد وتثوير المشروع النهضوي كي لا يبقى محصورًا في مساحات نخبوية تعاني الحصار والتهميش. على هول التحديات الحاضرة، تمثّل تجربة المركز الماضية حافزًا للمركز وكل الداعمين له والمؤمنين بدوره على بذل قصارى جهدهم كي يبقى المركز منارة فكرية تعرّي بؤس الفكر المرتهن للسلطة والمال وتساهم في تصوّر وتشكيل المشروع النهضوي للأجيال الصاعدة.

دور مركز دراسات الوحدة العربية في خمسينيته الثانية

وحيد عبد المجيد(*)

تغيَّر الوطن العربي، والعالم كله، عدة مرات منذ تأسيس مركز دراسات الوحدة العربية قبل خمسين عامًا. كانت الحاجة شديدة في منتصف سبعينيات القرن الماضي إلى مركز دراسات يساهم في تأصيل الفكر العربي، وبحث قضايا عربية كانت جديدة في حينها، وأخرى تتجدَّد منذ أوائل القرن التاسع عشر، فضلاً عن تقديم رؤى جديدة لتاريخ عربي حافل بدروس وعِبر يربح من يستلهمها ويخيب من يهملها. وأدى المركز هذا الدور باقتدار وإخلاص، وجمع نخبة من أبرز مثقفي العرب وباحثيهم. تباينت خلفياتهم واختلفت رؤاهم، ولكنهم اجتمعوا على الاعتقاد بالعروبة وحق العرب في أن يكون لهم مكان يليق بهم في العالم، وعلى أهمية العمل لإنارة طريق المستقبل. من هنا أخذت مجلة المركز الشهرية **المستقبل العربي** اسمها وأهميتها التي ما زالت لها حتى الآن.

(*) مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في مؤسسة الأهرام.

ملأ المركز فراغًا كبيرًا في العمل البحثي، ونشر كتبًا ومطبوعات لم يصدر عن أي مركز آخر في الوطن العربي مثلها كمًّا ونوعًا. وإذ بلغ المركز عامه الخمسين، وقد تغيَّر كل شيء إلا قليلاً مقارنة بما كان عندما بدأ عمله، أصبح السؤال عن المطلوب منه في المرحلة المقبلة منطقيًا وضروريًا. فقد نشأ في وقت كان حلم الوحدة العربية ما برح يانعًا. جدَّده التضامن العربي في حرب 1973 ضد الكيان الصهيوني، وما اقترن به من آمال في أن يصبح العرب قوة دولية يُحسب لها حساب. وكان هذا الأمل، والحلم المرتبط به، في خلفية إنتاج المركز ومجلة **المستقبل العربي**، ولكن بطريقة موضوعية ومنهجية علمية.

لم يكن هذا الأمل وذاك الحلم هما وحدهما اللذان دخلا طريق التراجع منذ آخر السبعينيات. أفكار ومشاريع وآمال جمَّة أخذت في الانحسار تدريجًا. ومع ذلك استمسك المركز بالثوابت التي أُقيم على أساسها، وعضَّ عليها بالنواجز. طرح مشروعًا نهضويًا عربيًا طموحًا مُستمدًا من كتابات نشرها ونقاشات أُجريت في مؤتمرات وندوات نظمها، كما حقَّق انتقالاً سلسًا من فكرة الوحدة بمعناها التقليدي الضيق إلى فكرة العروبة بأفقها الوحدوي ـ التكاملي الواسع الذي لا حدود له ولا غنى عنه لأي عمل نهضوي عربي.

لذا لا يأتي الحديث عن الدور المطلوب والمنتظر من المركز في خمسينيته الثانية من فراغ، رغم كل الصعوبات الموضوعية والذاتية التي تواجهه. فقد طوَّر المركز أدواته خلال الخمسينية الأولى، وواكب الظروف التي تغيرت والأحوال التي تبدلت على كل صعيد تقريبًا. وما زال عليه أن يواصل هذا التطوير بمقدار ما تسمح به ظروفه في مجالات عدة نختار منها ثلاثة.

المجال الأول، تطوير المشروع النهضوي العربي بعدما تبين أنه غير قابل للتحقق، لأن الطريقة التي طُرح بها تعتمد على قبول أنظمة حكم إما أن مصالحها تتعارض معه، وإما أنها غير معنية به. ويتطلب ذلك العمل من أجل بلورة مشاريع نهضوية تعتمد على المجتمعات العربية أكثر مما تراهن على أنظمة الحكم، بأفق التكامل بين البلدان التي تحقّق تقدمًا فيها. ويدخل هذا العمل في إطار مفهوم الوحدة من أسفل لا من أعلى، بالاعتماد على القوى الحية، أو التي بقيت فيها حياة، أو التي يُتوقع أن تدب فيها حياة، في المجتمعات العربية أو بعضها في مرحلة أولى يمكن أن يكون لها ما بعدها.

وقد طُرحت فكرة الوحدة من أسفل بالفعل في أنشطة سابقة للمركز من بينها الندوة التي عُقدت في كانون الثاني/يناير 2023 ونُشرت في مجلة **المستقبل العربي**. ويعني هذا أن العمل باتجاه تطوير مشاريع نهضوية عربية تبدأ من القاعدة، لا من القمة الميؤوس منها الآن وحتى إشعار آخر، لن يبدأ من نقطة الصفر، بل سينطلق من أفكار طُرحت ونوقشت من قبل.

المجال الثاني، تطوير رؤى في شأن إمكانات استمرار المقاومة التي تواجه العدو الصهيوني وإعادة بناء قدراتها التي دُمر الكثير منها، وما زال، في حروب إبادة انتقلت من قطاع غزة إلى الضفة الغربية ولبنان واليمن، وفي ظل عربدة إسرائيلية ـ أمريكية غير مسبوقة ولا مثيل لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وحتى ما حدث في البوسنة في منتصف تسعينيات القرن الماضي لا يصل إلى المستوى الذي بلغته هذه الإبادة الممنهجة التي تهدف إلى اجتثاث المقاومة على نحو قد يظن البعض معه أنها لن تقوم لها

قائمة بعد ما حدث منذ بداية هذه الإبادة في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

من هنا أهمية البحث في إمكانات استمرار المقاومة في هذه الظروف الصعبة بناءً على تحليل تاريخ مقاومات وطنية أخرى واجهتها معضلات كبرى، وتاريخ هذه المقاومة نفسها. ففي تاريخ المقاومة الفيتنامية، على سبيل المثال فقط، الكثير مما يمكن أن يُستلهم في الدراسات المطلوبة في هذا الاتجاه. وفي تاريخنا العربي القريب أيضًا ما يُلهم، وبخاصةٍ المقاومة الجزائرية التي ناضلت في ظروف عصيبة، ولكنها استفادت مثل مقاومات أخرى في تلك المرحلة من دعم بلدان عربية، بخلاف حال المقاومة الفلسطينية وغيرها من المقاومات العربية الآن. كما أن تاريخ المقاومة الفلسطينية حافل بما يدل على القدرة على مواجهة الصعوبات وتجاوز المحن. وليس خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام 1982، وقبله من الأردن في «أيلول الأسود» عام 1970، إلا مجرد مثالين للقدرة على التجدد. ومن شأن دراسة آثار حرب الإبادة على شباب وصبية وأطفال أن تتيح استخلاص نتائج مهمة على صعيد مستقبل المقاومة وقدرتها على الاستمرار وتجديد نفسها سواء عبر إعادة بناء ما فقدته، أو من طريق إضافة جديد إليها كمًّا ونوعًا كما حدث مرات من قبل.

فقد مرت هذه المقاومة بمراحل، أو قل عرفت موجات علت ثم هبطت وعادت لتعلو، منذ إرهاصاتها الجنينية الأولى في صورة خلايا شبه بدائية دعمتها الإدارة المصرية التي كانت مسؤولة مؤقتًا عن قطاع غزة بين عامي 1948 و1967، ثم بداية عملها المنظم عبر

تأسيس حركة «فتح» وجناحها العسكري «قوات العاصفة» التي أُصدر بيانها الأول في مطلع كانون الثاني/يناير 1965.

ثمة فرضية يمكن طرحها في دراسة إمكانات استمرار المقاومة لاختبارها، وهي أن كلاً من موجات المقاومة التي توالت منذ خمسينيات القرن الماضي كانت أكبر من سابقاتها سواء كانت المقاومة مسلحة في معظم الحالات، أو مدنية في بعضها؛ كما في انتفاضة الحجارة التي بدأت عام 1987 وانتفاضة الأقصى التي بدأت عام 2000. وليس هذا سوى مثال واحد لما يمكن للمركز تقديمه في هذا الاتجاه.

أما **المجال الثالث** فهو البحث في مستقبل الوطن العربي في ضوء النتائج المتوقعة للحرب الشرسة على قوى المقاومة الحية فيه، وهل تكون هذه النتائج ـ التي تحتاج في ذاتها إلى بحث وتحديد ـ قابلة للاستمرار أم أن مآلها إلى التغير. والدراسات المستقبلية ليست جديدة على مركز دراسات الوحدة العربية، فقد أجرى الكثير من هذه الدراسات، وتبنى مشروعًا كبيرًا في بداية تسعينيات القرن الماضي لبحث مستقبل الوطن العربي.

وها قد حان وقت تجديد الاهتمام بهذا النوع من الدراسات. فكثيرة هي الأسئلة التي تحتاج إلى بحث سعيًا إلى إجابات موضوعية عنها. منها على سبيل المثال فقط السؤال المستمد من الهدف المركزي للحرب الإسرائيلية ـ الأمريكية على قوى المقاومة، وهو محاولة إخماد صوتها، وإعادة فتح الطريق إلى دمج الكيان الصهيوني في المنطقة أو ما يُطلق عليه «تغيير الشرق الأوسط». فهل يمكن تحقيق هذا الهدف، وبأية درجة أو درجات، وما أنماط

التفاعلات الإقليمية المحتملة ـ والمتعددة احتمالاتها ـ في حال تحققه جزئيًا أو كليًا وفي حال إحباطه وإفشاله، وأي مدى زمني يمكن أن يستغرقه هذا المُسمى تغييرًا للمنطقة، وما العوامل التي تدعم استمراره ولأية مدة، وتلك التي تقود إلى تراجعه وانحساره.

عندما نتأمل هذه المجالات الثلاثة، التي نعتقد أن المركز يستطيع أداء دور مميز فيها رغم صعوبة الظروف التي يمر بها، نلاحظ أنها متكاملة بل مترابطة، بمعنى أن ثمة تأثيرات متبادلة بينها، ولكن لكل منها طابعه المميز. لذا يحسن وضع خطة في شأن العمل في هذه المجالات، وغيرها أيضًا. سواء بالتوازي أو بالتتابع، لكي يعرف المعنيون بأي منها أنه جزء من عمل أكبر يتضمن مجالات أخرى.

مركز دراسات الوحدة العربية في خمسينيته: تحديات معقدة وآفاق جديدة

وليد سالم(*)

مركز يحمل خريطة الوطن العربي شعارًا له، عمل بدأب على وحدة هذا الوطن على مدى نصف قرن من عمره المديد ولا يزال، ونتاجاته وأعماله تفصح عنه. أجل إنه «نصف قرن من العمل المستقل والفكر الملتزم» كما عبّر عن ذلك بصدق شعار المركز في الذكرى الخمسينية له (1975 ـ 2025).

أُنشئ المركز في ظروف كان قد بدأ يتراجع فيها المد القومي العربي الذي شهدته الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وبعد 3 سنوات على نشوئه وُقعت اتفاقية الصلح المنفرد الأولى ممثلة باتفاقيات كامب دايفيد المصرية ـ الإسرائيلية. ومنذ ذلك الحين راحت القضايا الجمعية للعرب تتراجع وفي مركزها قضية فلسطين بوصفها قضية العرب المركزية، وطغت المصالح القُطرية

(*) **جامعة القدس للدراسات والأبحاث ـ فلسطين.**

على المصالح المشتركة، ساعد على ذلك نظام الإجماع الذي يتم وفقه اتخاذ القرارات في جامعة الدول العربية، وهو نظام ذو حدين في هذا الصدد، أولهما هو ترك القضايا التي تقع خارج الإجماع لتصرف كل دولة عربية بشأنها بمفردها، أما ثانيهما، فإن الإجماع نفسه لم يكن ملزمًا للدول الأعضاء، وخضعت قرارات الإجماع لتفسيرات متباينة، كما أن الكثير منها لم يطبق وفي مقدمة ذلك القرارات حول التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني، واتفاقيات الدفاع المشترك، وإنشاء محكمة العدل العربية. واليوم وصلت الجامعة العربية إلى ما يشبه جسمًا مجوَّفًا لا حول له ولا قوة، في حين أصبحت كل دولة تتصرف وفق مصالحها الخاصة في زمن سيطرة مجلس التعاون الخليجي وهو التكتل العربي الفرعي الوحيد القائم، فيما لم تنطلق عجلة «الشام الجديد» بين العراق والأردن ومصر.

عمل المركز بثبات، في ظل هذه الأجواء المُجافية، على مدار نصف قرن من أجل الوحدة العربية، **أولاً** من خلال الكتب التي ناهزت الستين إصدارًا كل سنة، سعى المركز من خلالها للتأسيس «للمشروع الحضاري النهضوي العربي» الذي دشنه المركز في نهاية تسعينيات القرن الماضي من خلال التركيز على ستة أعمدة لهذا المشروع هي الوحدة، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتنمية المستقلة، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري. وقد غطت إصدارات المركز كل هذه القضايا، وأذكر في هذا الشأن المؤتمر حول مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي الذي عقده المركز في بيروت على مدى أربعة أيام عام 2015 والذي كان لي شرف حضوره.

ثانيًا، طرحت هذه القضايا من خلال مجلات المركز الدورية المتعددة: **المستقبل العربي**، و**إضافات** (المجلة العربية للعلوم الاجتماعية)، و**بحوث اقتصادية**، و**المجلة العربية للعلوم السياسية**، ومجلة **شؤون عربية معاصرة** بطبعتيها العربية والإنكليزية.

لم يكتفِ المركز بثبات في الإنتاج المعرفي، بل انخرط أيضًا في الممارسة من أجل تحقيق الوحدة العربية، فكان المبادر لإنشاء المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي الإسلامي، وهي مؤتمرات تعقد بصورة دورية منذ إنشائها. سعى المركز من خلال هذين المؤتمرين لا إلى تعزيز فكرة الوحدة العربية فقط، وإنما أيضًا إلى إيجاد الآليات والميكانيزمات المؤدية إليها والمتوافق عليها بين مختلف التيارات القومية والليبرالية والاشتراكية والإسلامية. ولا تزال هذه المؤتمرات مستمرة إلى حين تحقيق الهدف المرجو.

وأولى المركز في الممارسة أهمية أساسية للشباب، فكان تأسيسه مخيم الشباب العربي من أجل تثقيف الشباب العربي ودمجهم في إطار العمل من أجل تحقيق الوحدة العربية. كما بادر المركز إلى إنشاء عدد من المؤسسات الوحدوية وهي: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية للترجمة، والمنظمة العربية لمكافحة الفساد، والجمعية العربية للعلوم السياسية، ودار المرأة العربية و**مجلة نور** الصادرة عنها، والجمعية العربية لعلم الاجتماع.

فضلاً عمّا تقدم، ينظم المركز مؤتمرات علمية وندوات دورية وحوارات وجاهية وإلكترونية ودورات تدريب، وينشر يوميات

للأحـداث الوطنية والقومية وقـراءات فيها، وقصصًا للأطفال والشباب، وموسوعات وببليوغرافيا الوحدة العربية ووثائقها.

وإذ يقف المركز على إنجازات فكرية وفعاليات فائقة، فقد أصبح المرجع الأول للباحثين في قضايا الوحدة العربية وشجونها، كما لا تستطيع أية مكتبة جامعية أن تستغني عن إصدارات المركز وأن تستخدمها في أبحاث أساتذتها وطلبتها. كما أصبحت مؤتمرات المركز بمنزلة منصات تفاعلية بين كل رموز التيارات الفكرية والسياسية العربية على مختلف مشاربها.

يمتلك المركز الرصيد والإمكانات لكي يبني ذرى جديدة تستند إلى ما تقدم في ظروف زادت تعقيدًا، إذ طرأت التغيرات التالية على المشروع الصهيوني الأفنجلستي المدعوم من الأوليغارشية المالية العالمية:

أولاً، باتت خطى هذا المشروع لتوسيع دولة إسرائيل بما يتجاوز فلسطين المحتلة، وإقامة «إسرائيل الكبرى» تدب على الأرض، وذلك كما صرح رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو يوم 12 آب/أغسطس 2025، وسبقه في ذلك الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي قال بعد تسلمه ولايته بأن «إسرائيل تبدو صغيرة في الخريطة ولطالما فكرت في توسيعها». يشمل هذا المشروع بتجلياته على الأرض ضم الضفة الغربية وإعادة احتلال قطاع غزة وتهجير من تبقى من سكانه بعد حرب الإبادة، والتوسع جغرافيًّا في سورية وجنوب لبنان، والتلويح بإعادة احتلال شبه جزيرة سيناء وضم شرق الأردن. وذلك كله باستخدام ذرائع مثل حماية الأقليات مثل الـدروز والأكـراد والـموارنـة، وتـوفير مساحات لتهجير

الفلسطينيين إلى الأردن ومصر تمهيدًا لتهجيرهم إلى بلدان أخرى أبعد في وقت لاحق. يشمل هذا المشروع التوسعي التفتيتي كما يتبين تطويق مصر مائيًّا وعسكريًّا عبر إثيوبيا وجنوب السودان، وخلق جبهة أخرى مع الأردن عبر التغلغل الإسرائيلي في المناطق السورية المحاذية للأردن، وجبهة إضافية مع العراق عبر وصول قوات التحالف الأمريكي ـ الاسرائيلي إلى الحدود العراقية مع سورية. هذا كله بالنسبة إلى المنطقة العربية.

ثانيًا، على أن المشروع المذكور يتخطى المنطقة العربية لخلق منطقة نفوذ جيوسياسي إسرائيلي يشمل كما يتبين من التصريحات الاسرائيلية حرية الطيران العسكري الاسرائيلي في أجواء إيران، ولاحقًا باكستان وتركيا، وذلك بعد تفكيك المشروع النووي الباكستاني، ومنع تركيا من تطوير سلاح نووي وقدرات جوية مكافأة لتلك المتوافرة لدى إسرائيل بدعم أمريكي. وبهذه الخطوات تستطيع إسرائيل أن تتحكم بدعم أمريكي في مجال جيوبوليتيكي يصل إلى حدود الهند ما وراء باكستان، وهي الدولة التي تجمعها معها علاقات وثيقة على طريق إنشاء الممر الهندي المتجه إلى أوروبا عبر إسرائيل والذي ينافس طريق الحرير الصيني. كما تصل إلى أذربيجان ما وراء تركيا. هذا كله على مستوى العالم الإسلامي. يضاف إلى ذلك التغلغل الإسرائيلي الواسع في دول أفريقيا، ودعم القوى الأفنجلستية لها في أوروبا والبرازيل والأرجنتين، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

يترتب على هذا الواقع الجديد عدة نتائج، **أولاها** أن مشروع إسرائيل الكبرى ومداها الجيوسياسي يصبّان معًا في المشروع المشترك للولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأفنجلستية في

العالم والأوليغارشية المالية العالمية والحركة الصهيونية العالمية لتقاسم العالم من جديد بالقوة والاستملاك، وإعادة تشكيل الخرائط بما فيها خريطة سايكس ـ بيكو 1916 لمنطقة الشام وغيرها. سُمِّي ذلك «فرض مقاربة الاستعمار الاستيطاني الأمريكي الصهيوني على النظام الدولي وإعادة تشكيله من جديد»، بما يشمل الانقلاب على الأمم المتحدة ومواثيق حقوق الإنسان رغم ازدواجية المعايير في تطبيقها منذ نشأة الأمم المتحدة عام 1945.

ثانية النتائج، اتضاح المشروع الصهيوني المغلف بأطروحة «الشرق الأوسط الجديد» كما صرح بذلك نتنياهو بما هو مشروع لتشكيل مشروع «دولة إسرائيل العظمى» التي تشمل توسعيًّا وجيوسياسيًّا الشرق الأوسط الكبير كما طرحه جورج بوش الابن عام 2024 وما بعده (بما يشمل أفريقيا). بهذا الاتجاه بات من المهم تجاوز المقاربة السابقة بأن إسرائيل تمثل مجرد جماعة وظيفية تخدم الاستعمار، إلى مقاربة جديدة مفادها أن إسرائيل ليست مجرد أداة إنما هي فاعل لذاتها أيضًا في إطار تحولها إلى قوة إقليمية عظمى بالتناغم مع توجه أمريكا لاستعادة دورها المنفرد في التحكم في العالم بأسره في ضوء المنافسة التي تواجهها مع الصين في هذا الصدد.

النتيجة **الثالثة**، أن هنالك قوى وحكومات في المنطقة العربية والإسلامية ستتعامل مع المشروع المذكور ونتيجة تحالفها التاريخيّ مع الولايات المتحدة وانصياعها لأجندتها في المنطقة على أنه قدر لا مردّ له، وبدلاً من أن تعمل هذه الأنظمة للإعداد لمقاومته ودعم من يقاومه، فإنها ستستمر في الانضواء ضمن القيادة الأمريكية الوسطى (السنتكوم) والتي تضم إسرائيل، كما قد تلجأ دول عربية

وإسلامية أخرى للانضمام إلى اتفاقيات أبراهام وهنالك أسماء دول متعددة عربية وإسلامية يتم تداولها بهذا الخصوص.

تقدم هذه الاتجاهات التي تحتاج إلى تعميق عبر أبحاث جديدة صورة قاتمة، ولكنها تقدم في المقابل فرصًا للعمل العربي القومي ـ الإسلامي الموحد. فقد عاد اتضاح أن التهديد الصهيوني هو للوطن العربي ككل وأنه لا يقتصر على فلسطين فقط كما تم تصويره في مدة سابقة، وأنه مشروع توسعي استعماري استيطاني اقتلاعي إحلالي لا يمكن حل الصراع معه من خلال المفاوضات والتسويات، كما عاد اتضاح أن هذا المشروع هو مشروع إمبريالي صهيوني مشترك (تشارك فيه وتدعمه أيضًا الأوليغارشية العالمية) بعد أن خلعت أمريكا قفازات الوسيط شكلاً والمنحاز إلى إسرائيل فعلاً لإيجاد تسوية سياسية للصراع، وارتدت بدلاً منها علنًا قفازات الشراكة الكاملة والعضوية مع إسرائيل في مشاريعها. وأخيرًا عاد الوطن العربي إلى التقاطب الواضح بين أنظمة تتقلب أدوارها بين الشراكة أو الصمت أو الخنوع أو الاكتفاء بالتنديد اللفظي وإصدار البيانات من دون فعل جدي، وبين شعوبها ونخبها الرافضة للخضوع والاستسلام أو الانجرار وراء دعوات تعزيز الانقسام السني الشيعي، أو محاربة قوى المقاومة والعمل لنزع سلاحها بادعاء أنها تمثل قوى إرهاب.

من أسئلة البحث العلمي التي تطرحها التطورات الجديدة تلك المتعلقة بماهية مشروع دولة إسرائيل العظمى والعوامل الدافعة والأخرى الكابحة أمام تحققه، والتحديات التي يخلقها، والتغيرات في طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في ظل طرحه، وواقع ومستقبل المقاومة له. وهنالك أيضًا البحث في الصيغ

الجديدة للشرق الأوسط الجديد بهيمنة إسرائيلية ومظلة أمريكية، والـدور العالمي والإقليمي للأفنجلستية والحركة الصهيونية والأوليغارشية المالية التي تمثل الحركة الصهيونية أحد أهم قباطنتها. كما البحث في صيغ استعادة وحدة المنطقة العربية وتناول موضوع الأقليات وكيفية معالجتها، وحل الصراعات البينية العربية وداخل كل دولة، وتشريح ما يسمى «الصراع السني ـ الشيعي» لإيجاد قواسم مشتركة بين العرب وإيران، وكذلك بين العرب وتركيا. فضلاً عن درس مستقبل القضية الفلسطينية، وكيفية الحؤول دون نكبة جديدة، وتطوير البدائل العربية لمواجهة إسرائيل عبر العودة إلى مجلدَي عام 2000 اللذين أصدرهما المركز في هذا الخصوص والبناء عليهما في ضوء المتغيرات الحاصلة منذ ذلك الحين. كما إضافة إلى البحث في كيفية استعادة دول أفريقيا والهند وأذربيجان إلى جانب الحقوق العربية، وآليات إيجاد أدوار فاعلة أكثر لكل من الصين وروسيا، ودراسة التحولات في المواقف الأوروبية وآفاقها، ثم التحولات في المواقف الشعبية في الغرب بما في ذلك في الولايات المتحدة وآفاقها.

وأخيرًا وليس آخرًا دراسات تتعلق بكيفية تحقيق الوحدة العربية كمشروع قائم على احترام التنوع وضمان حقوق الأقليات والمواطنة المتساوية الواحدة والديمقراطية والمشاركة وحرية تداول السلطة عبر الانتخابات وحق التنظيم وإقامة الأحزاب والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، وربما يضاف إلى ذلك كيف يمكن لهذا المشروع أن يكون مشروعًا متعدد الطبقات يجمع من دون تناقض بين مستويات وأشكال الوحدة العربية، والإسلامية وتحالف دول غرب آسيا وشمال أفريقيا، والاتحاد المتوسطي، بحيث يأتي

الأخير على قاعدة توحدنا معًا أولاً، ثم ننطلق معًا نحو الاتحاد المتوسطي بصوت واحد وعقل واحد، لا فرادى متباينين يسهل احتواء الغرب لأجزائنا المتفرقة.

كل ذلك وغيره من المسائل يعيد تركيز أبحاث المركز من جديد على القضايا الأكثر إلحاحًا المتعلقة بمصير الأمة، كما يفتح آفاقًا واسعة للدراسات المستقبلية التي برع فيها المركز ويجب استعادتها، وكذلك للنشاط وتطوير العمل القومي والإسلامي في اتجاه شق مسار الوحدة. ويبقى بعد ذلك توفير الإمكانيات المالية والمؤسسية بما يضمن قدرة المركز على تلبية ذلك، وربما بداية بإنشاء وقفية تدعم عمل المركز بصفة مستدامة تعفيه من الاستمرار في الاعتماد على الهبات الجزئية والمؤقتة من هنا وهناك.

مركز دراسات الوحدة العربية في الخمسين: مراجعة نقدية وتفكير في المستقبل

ياسر علوي(*)

أولًا: القتل احتفاءً في مواجهة الإحياء نقدًا

لعل أخطر ما يواجه الاحتفال بالذكرى الخمسين لمؤسسة ذات تجربة فريدة وثرية كمركز دراسات الوحدة العربية، هو الاكتفاء بذكر مناقبها، وربما التحسُّر على ما آلَ إليه الواقع العربي الراهن، فيتحول الاحتفال إلى «تأبين عملي» للمؤسسة، يحيلها إلى كيان متحفي، قد يستحق الإعجاب والتقدير، ولكن لا مكان له في حاضرنا أو مستقبلنا.

وفي حالة مؤسسة عملاقة كمركز دراسات الوحدة العربية، لديها رصيد أكثر من 1250 كتاب، وتجربة جمعت النشاط البحثي ببعض المبادرات الحركية والنشاطية كتأسيس «المؤتمر القومي»، ورعاية «الحوار العربي ـ الإسلامي»... إلخ، ونوعت نشاطها بين البحث

(*) دبلوماسي وأكاديمي عربي من مصر.

والترجمة، وإعادة نشر بعض التراث العربي... إلخ، فإن الاستسلام لإغراء «القتل احتفاءً» ليس سوى خيانة للغرض الأصلي للمركز، الذي تأسس لأغراض البحث وإنتاج قاعدة علمية رصينة ـ جوهرها النقد بالضرورة ـ كمساهمة في تحرير العرب واستنهاضهم.

مقابل «القتل احتفاءً»، يكون «الإحياء نقدًا وتفاعلاً»، بالاشتباك مع التجربة والخيارات التي تبنَّاها المركز على مدار خمسة عقود، والتحاور معها اتفاقًا واختلافًا، لتطويرها، بل وتجاوزها عند الضرورة، دعمًا للنضال ـ بالبحث العلمي الجاد والموضوعي ـ من أجل مقاصد يشترك في الإيمان بها وبجدواها كل داعم للمركز ومؤمن بأهمية دوره. هذه الورقة القصيرة محاولة متواضعة للإسهام في ذلك، من خلال الإجابة عن سؤالين: ماذا تغيَّر منذ إنشاء المركز عام 1975؟ وما الذي ينبغي أن يتغير؟

لقد تأسس المركز في لحظة بدا فيها – بفعل التأثير المزدوج للمنجز التحرري الكبير الذي قدّمته حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973، وصدمة كل من راهن على «انتهاء العرب» أمام التحرك العربي المنسق لاستخدام سلاح النفط أثناء الحرب ـ وكأن العرب قد استعادوا زمام المبادرة التاريخية، وبات على الجميع أن يأخذوهم بجدية. وليست مصادفة أنه في الآونة نفسها التي تأسس فيها مركز دراسات الوحدة العربية، تأسس الكثير من المراكز المخصصة للدراسات العربية و/أو الشرق الأوسطية في مختلف أنحاء العالم لفهم واستيعاب الظاهرة العربية «الصاعدة/العائدة للصعود بعد انكفاء 1967» (مثال: في الولايات المتحدة تأسس مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون عام 1975، ومركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة أريزونا عام 1975،

وبرنامج الدراسات الشرق الأوسطية في جامعة ويسكونسن عام 1974، وفي بريطانيا تم إطلاق المجلة البريطانية لدراسات الشرق الأوسط عام 1974، وإنشاء مركز دراسات الخليج في جامعة إكستر عام 1978، وهكذا).

وقد انعكست طبيعة هذه اللحظة – ما بنيت عليه من افتراضات حول استعادة زمام المبادرة عربيًا – في أن مؤسسي المركز، وأغلب المساهمين في إصداراته في أعوامه الأولى، لم يجدوا مبررًا للبرهنة على ما وصفوه مسلّمات أو بديهيات لديها قبول واسع في المجتمع العربي بل وفي العالم كله، من قبيل إمكان العمل العربي المشترك وجدواه، والقبول من دون تحفظ بالركائز التي طرحها الآباء المؤسسون للفكر القومي العربي في مرحلة ما بين الحربين العالميتين وما بعدها، وأهمها ضرورة الوحدة العربية لتجاوز «أزمات الدولة القُطرية» التي لا مستقبل لها، وهكذا.

بعد خمسين عامًا، باتت أغلب هذه المسلّمات – ومقولات الفكر القومي الذي أنتجها – محل نقاش عربي وشك واسعين، باستخدام أكثر العبارات تهذيبًا وتفاؤلاً. كما أن معطيات الواقع الموضوعي تغيَّرت (النظام الدولي، والنظام الإقليمي، والبنى الداخلية السياسية والاجتماعية والطبقية العربية عقب خمسين عامًا من النمو المتفاوت بين البلدان العربية، وما نجم عن ذلك من تمايز فادح في مستويات الدخل والمعيشة بين البلدان العربية، على نحو أثار الأسئلة – ضمنيًا غالبًا، وصراحة أحيانًا – حول صحة القول بوجود موضوعي لمصلحة عربية مشتركة، فضلاً عن جدوى الوحدة العربية... إلخ).

بناءً عليه، فإن تحديد المهمات المطلوبة من مركز الوحدة العربية في قابل الأيام، يتحدد بناءً على الإجابة عن سؤالين متصلين: ما الذي تغيَّر في واقعنا وبيئتنا ويقتضي تغيير جدول أعمال المركز و/أو طريقة عمله لتستمر مساهمته المضيئة في النضال العربي التحرري؟ وما الذي يجب أن يتغير لكي يظل لنشاط المركز معنى ودلالة، سواءٌ لجهة نقاش المسلّمات، التي لم تعد كذلك، أو لجهة التغييرات التي يحتاج الأداء المؤسسي والبحثي للمركز إليها؟

ثانيًا: أسئلة المعنى: عروبة ما بعد الفكر القومي

الافتراض الأساسي الذي يجب أن يتأسس عليه أي بحث مستقبلي لدور مركز الوحدة العربية للدراسات، هو أن رسالته تتجاوز مجرد الحوار الداخلي بين «أصحاب الخندق الواحد». فالرسالة التأسيسية للمركز، التي تضمنتها الأعداد الأولى من دوريته الغرّاء **المستقبل العربي**، كانت إنتاج بحث علمي رصين، يشتبك مع الواقع العربي، لكنه ليس جزءًا من أي أنظمة أو تجارب حزبية، وينفتح على الروافد الفكرية كافةً التي تقبل بجدوى وأهمية العمل من أجل رسالة المركز (ليبراليون/يسار/قوميون، وفي مرحلة لاحقة انفتح عمل المركز على بعض تيارات الإسلام السياسي من خلال رعاية الحوار القومي ـ الإسلامي... إلخ).

الترجمة العملية الآن لهذا الافتراض تعني أن أول سؤال يجب الإجابة عنه هو: معنى أن تكون عربيًا وعروبيًا اليوم، في القرن الحادي والعشرين، وبعد أن جرى ما جرى في المنطقة والعالم. لا يمكن الهروب من أو القفز على هذا السؤال في أي إنتاج مستقبلي

لمركز دراسات الوحدة العربية. فلم تعد قضايا الوحدة العربية أو المستقبل العربي المشترك، أو حتى الوجود العربي نفسه موضع تسليم في المنطقة أو خارجها. وحتى لو كان هوى «الشارع العربي» عروبيًا - كما تنطق بذلك كل مظاهر التضامن العفوي العابرة للأقطار، من الكوارث والنكبات وما أكثرها، إلى الأفراح القليلة بمنجز علمي أو فني أو رياضي عربي هنا أو هناك - فإن قطاعًا جديًا من «النخب» الجديدة في عدد من البلدان العربية يطرح الأسئلة الوجودية، ويدفع بأن حديث العروبة كله غير علمي ولا مكان له في عالم معولم ومتصل، بخرائطه المتبدلة، و«صداقاته» الجديدة مع الأعداء التاريخيين. وهنا، مرة أخرى، يصبح الارتكان إلى رسوخ «التعاطف العروبي على مستوى الشارع» من دون إعادة تأصيل علمية رصينة لمعنى وجدوى العروبة اليوم، خيانةً مكتملةَ الأركان لرسالة مركز دراسات الوحدة العربية، التي جسدها عنوان دوريته الأم **المستقبل العربي**.

بل إنه ليس من قبيل المبالغة القول بأن دور المركز في قادم الأيام، وربما ـ وهو الأهم ـ مستقبل العرب كله، مرهون بالإجابة عن أسئلة الوجود والمعنى، انطلاقًا من التسليم بـ«تاريخية» الفكر القومي الذي أُنتج قسمه الأكبر في مرحلة ما بين الحربين العالميتين وبعدهما مباشرة، وكذلك «تاريخية» التجارب التي رفعت شعار العروبة في مرحلة التحرر الوطني، من دون أن ننسى التباين الفادح في نصيبها من الإنجاز والمصداقية والجدية والقيمة، على نحو يستعصي معه جمعها في سياق واحد متماسك «كتجارب في العمل القومي». هذه التاريخية، تعني أن هناك مهمة جدية للنقد الذاتي لهذه التجارب ـ بالمعنى الحقيقي للنقد، بما هو محاولة لفهم الشروط الموضوعية

لصعود التجارب التاريخية وانكفائها، والظروف التي أنتجت خيارات معيَّنة للتفاعل مع سياقات تاريخية محددة - لإعادة التأصيل لفكرة العروبة في مرحلة ما بعد الفكر والأنظمة «القومية»، لا بوصفها «ضرورة تاريخية» بقدر ما هي «خيار مستقبلي» مُجدٍ ومطلوب، مع التفكير في الترجمة السياسية العملية لذلك، في ظل تباينات الثروة والتناقضات السياسية والاجتماعية والطبقية في المنطقة، التي يجب فهمها بعمق - وهذه أيضًا مهمة مركزية لجدول أعمال المركز - لا القفز فوقها، بوصفها مجرد «عوارض» لأزمة دول قُطرية، هي في كل الأحوال إلى زوال!

الواقع أنه ـ وكمحاولة متواضعة للمساهمة في هذا النقد العربي الذاتي المطلوب ـ لا بد من ملاحظة مفارقة أساسية في صوغ الأجندة البحثية المهيمنة على نتاج العلوم الاجتماعية، وبخاصة العلوم السياسية، في المنطقة العربية على مدار الأعوام الخمسين الماضية، وهي التركيز على «دراسة ما ليس موجودًا». ما معنى ذلك؟ المقصود أنه لا مجال للمقارنة بين حجم الجهد البحثي ونوعيته، المبذول عربيًا في عقود ما بعد عام 1975 لدراسة أسباب «الديمقراطية الغائبة»، أو قضية «عدم تحقق الوحدة العربية»، مقابل ندرة الدراسات التفصيلية لأنماط الحكم المتحقق فعليًا في المنطقة العربية، وآليات «استمرار ورسوخ» الدولة القطرية (ذات الأزمة الدائمة المزعومة)، أو التناقضات التي بزغت في أكثر من موضع في المصالح العربية، فضلاً عن الغياب الكامل للدراسة النقدية للخيارات السياسية الخارجية والداخلية للأنظمة العربية. ويُستثنى من ذلك نسبيًّا حالة مصر، التي أتاح فيها رسوخ التجربة الناصرية في وجدان القطاعات الغالبة من التيارات القومية من جهة، ثم

الفراق من جهة أخرى بين خيارات نظام الحكم في عهد أنور السادات، والخيارات التي بني عليها مركز دراسات الوحدة العربية، هامشًا استثنائيًّا للدراسة النقدية للنظام السياسي المصري في مرحلة الانفتاح، بصورة لم تحظَ بها أنظمة «استبداد قُطرية بديباجات قومية» في المشرق أو المغرب العربي أو الأنظمة الملكية/المشيخية العربية ـ آليات عملها، وتركيبتها السوسيولوجية وحجم قواعد التأييد لها، وخياراتها الاستراتيجية الخارجية ـ أو انعكاسات ثورة النفط والتباينات التي أنتجتها بين الدول والشعوب العربية.

هذه الأجندة البحثية «المقلوبة» بحاجة إلى تصحيح فوري. هذا التصحيح هو شرط ضروري لأي نقاش جدي حول العروبة في مرحلة ما بعد الفكر القومي.

ثالثًا: أسئلة الأداء المؤسسي

كانت تجربة مركز دراسات الوحدة العربية على مدار الأعوام الخمسين الماضية بالغة الطموح. وانعكس ذلك في تشعُّب الإنتاج البحثي للمركز عبر العقود، ومنذ التسعينيات بوجه خاص، ليصبح «دار نشر كبرى» تعيد نشر نصوص من التراث، وتتنوع مجالات اهتمامها البحثي بصورة مذهلة. وفي الوقت نفسه تقريبًا، قام المركز بمبادرات مؤسسية متشعبة، من إطلاق مجلات فصلية نوعية، بجانب دورية **المستقبل العربي** العتيدة، مثل مجلة **إضافات** و**المجلة العربية للعلوم السياسية**، و**بحوث اقتصادية عربية**، إلى مبادرات «حركية/ ناشطية Activist» مثل إطلاق و/أو رعاية المؤتمر القومي العربي، والحوار العربي ـ الإسلامي، والمنظمة العربية

لمكافحة الفساد، والجمعية العربية للعلوم السياسية، والمنظمة العربية للترجمة.

ومن باب النقد الذاتي، يجب الاعتراف بأن ذلك أنتج نوعًا من «التمدُّد الاستراتيجي الزائد». فبعض الدوريات النوعية لم ينتظم إصدارها، أو لم يتحوَّل نتاجها لأكثر من آلية لاستيفاء مقتضيات النشر والترقي لأعضاء هيئات التدريس في الجامعات العربية (بأضيَق معاني النشر، الذي اقتصر أحيانًا على نشر بعض الدراسات التي لا إضافة حقيقية فيها ولا قيمة لها تتجاوز مجرد «الصلاحية للنشر» والخلوّ من الأخطاء الفادحة)، ولم تنجح الأغلبية في تحقيق استقلالية واستدامة مالية ومؤسسية. وفي ظل أزمة مالية متفاقمة يعانيها المركز، لأسباب بعضها نتج من ممارسات وأخطاء إدارية ومالية فادحة في مرحلة «التمدُّد الاستراتيجي»، والآخر (ربما كان القسم الأكبر) جاء بفعل التطورات في المنطقة والعالم، وأفول الحماسة لدى المتمولين والنخب السياسية والاقتصادية لقضية الوحدة العربية، أقول بأنه في ظل هذه الأزمة المالية، يصبح السؤال مفيدًا ومطلوبًا عمّا يمكن عمله «لترشيد مؤسسي ومالي» لالتزامات مركز الوحدة العربية.

ليست المسألة هنا مجرد إجراءات تقشف مؤسسي ومالي مطلوبة ـ على أهميتها ـ وإنما تتعلق أيضًا بالأجندة البحثية للمركز في المرحلة المقبلة. سواء من حيث المضمون (مثال: هل هناك حاجة إلى دور المركز كدار نشر تنشر و/أو تمول نشر نصوص مترجمة أو تراثية أو مذكرات لساسة أو مفكرين عرب وغير ذلك من نصوص قد تهتم دور نشر أخرى بها)، أو من حيث منابر النشر (مثال: إمكان التوسع في النشر الإلكتروني، والاستفادة من مأسسة

هذا التوجه لدى أغلب مراكز الدراسات الكبرى في العالم، ومن ثم تحوُّله إلى آلية نشر مقبولة في الأعراف الأكاديمية، ومحل متابعة من قطاعات من نخب القرار أوسع كثيرًا ممن كان يمكن الوصول إليهم ورقيًّا).

من المهم هنا ملاحظة أن هناك حلقة ردود فعل حميدة (Virtuous Feedback Cycle) في هذه التغييرات المؤسسية؛ فالتحول لتكثيف النشر الإلكتروني، يتيح للمركز أيضًا التوسع في نشر تقديرات المواقف وأوراق السياسات وأوراق النقاش وغيرها من الأدوات التي تستخدمها مراكز الأبحاث حاليًا حول العالم كوسائل أساسية للاشتباك مع التغيرات الدولية والقضايا الآنية بأليات تتناسب مع الطابع البحثي لعملها وتتجنب الوقوع في مشكلات «الناشطية» أو التحوُّل (كما فعل بعضها وبخاصة في الولايات المتحدة، كرد فعل على الأزمة المالية عام 2008) إلى منابر دعائية مرتبطة بوضوح بمصالح سياسية و/أو اقتصادية (مثال: معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، مركز دراسات الشرق الأوسط، مركز دراسات الخليج العربي، بعض برامج مؤسسة كارنيغي ... إلخ).

من جانب آخر، فإن النشر الإلكتروني يتيح استعادة غير مكلفة ماديًا لشكل الكراسات البحثية المطولة (Monographs)، التي تمثل آلية أساسية للتفكير النظري و/أو استكشاف قضايا بحثية جديدة، بحيث لا يتسنى نشره ورقيًّا لأسباب مالية وتجارية مفهومة. ومرة أخرى، فقد كان هذا الفقر النظري النسبي (ولا سيَّما في مجالات العلوم السياسية، والاجتماع السياسي، والعلاقات الدولية) إحدى مشكلات الإنتاج البحثي الضخم لمركز دراسات الوحدة العربية.

فباستثناءات نادرة (بعض الأعمال القليلة التي نُشرت لسمير أمين، وبعض المساهمات النظرية في مجلة **المستقبل العربي** في سنواتها الأولى) غابت محاولات الاشتباك النظري مع المتغيرات الدولية، وانحصر أغلب المنشور في هذا الشأن في إنتاج و/أو إعادة إنتاج مدرسة فكرية واحدة (مثال: مدرسة التبعية التي ازدهرت عربيًا في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، في توقيت غير متزامن مع صعودها ولا مع أفولها عالميًا).

وفي لحظة تتسم بسيولة دولية غير مسبوقة، وأوضاع إقليمية متفجرة، وتغيرات بنيوية تشهدها كل النظم العربية بلا استثناء، إما طوعًا (بقرارات و/أو مبادرات من نخبها الحاكمة) أو كرهًا (بانهيارات حدثت وتحدث في أكثر من موضع في المنطقة)، هناك حاجة كبرى إلى الدراسات التأسيسية (غير المجدي نشرها ورقيًّا وتجاريًّا)، سواء الدراسات النظرية أو الدراسات التي تشتبك مع قضايا العالم الجديد والتي ستمثل عناصر البيئة الاستراتيجية لأي عمل عربي - منفرد أو مشترك - في المرحلة المقبلة (مثال: آثار واستخدامات الذكاء الاصطناعي، التغيرات المناخية، الأمن المائي، النزعات والحركات السوسيولوجية الجديدة كصعود الشعبوية والحركات الاجتماعية الجديدة... إلخ)، إضافة إلى دراسة الإثنوغرافيا السياسية للمجتمعات العربية المتغيرة، أو الدراسات الجيوسياسية للبيئة الدولية والإقليمية البازغة (نظام دولي يتآكل أساسه القانوني والمؤسسي، وتتغير موازين القوى داخله على نحو متسارع، وبيئة إقليمية تتغير فيها خرائط القوى والتحالفات بصورة متفجرة وشبه يومية). فلا أَدَلّ على الحاجة إلى ذلك من حالة الارتباك التي انتابت النخب السياسية والعلمية العربية مع التغيرات

التي أحدثها «الربيع العربي»، وأظهرت إلى السطح أدوار التشكيلات القبلية، والصراعات المذهبية، والإثنية، وتوجهات للارتداد للهويات الأولية (Primordial) بعد سقوط أنظمة مرحلة «التحرر الوطني» في المشرق العربي وليبيا واليمن وغيرها، وكلها قضايا كان غيابها صاخبًا عن الأجندة البحثية العربية في العقود السابقة، وهو غياب يجب أن يكون التصدي له على رأس أولويات مركز دراسات الوحدة العربية في المرحلة المقبلة.

خاتمة

لقد مثل مركز دراسات الوحدة العربية تجربة غنية ومتشعبة لبناء حركة بحثية تجمع الالتزام العلمي والانتماء السياسي العروبي. وما زالت المقاصد التي تأسس من أجلها تستحق العمل والنضال، غير أن الظروف الموضوعية وشروط هذا العمل قد تغيَّرت بصورة حاسمة، وبالتالي يجب أن تواكبها تغيرات فكرية ومؤسسية وفي الأجندة البحثية، للحفاظ على دور المركز، والمزاوجة بين التزامه السياسي والأخلاقي الراسخ والعادل بقضايا العرب وهمومهم، وضرورة الانخراط في نقاش متغيِّر، على أساس مسلّمات جديدة، للمساهمة في نحت مستقبل للعرب، في عالم مختلف تمامًا، وإنتاج عروبة جديدة، كخيار مستقبلي نحتاج إليه في القرن الحادي والعشرين، يحترم ولكنه يتجاوز بلا شك، ما أنتجه الفكر القومي وتجربة مرحلة التحرر الوطني، ويواكب في صورته الجديدة ـ بل وربما يكون شرط الوجود الفعّال في ـ العالم الجديد قيد التكوين.

مركز دراسات الوحدة العربية
نصف قرن من الإسهام الفكري:
من الوحدة إلى استشراف المستقبل

يوسف محمد الصواني(*)

يتبوأ مركز دراسات الوحدة العربية منذ نصف قرن مكانة مرموقة كمنارة فكرية بإسهاماتها البحثية ومنشوراتها، مستنيرًا بالفكر الذي حفَّز مؤسسيه في تحويل الوحدة العربية من مجرد شعار إلى دافع حقيقي للعمل. عمل المركز على بلورة رؤية واضحة المعالم حيث أبرز مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي الحاجة إلى مشروع نهضوي شامل تم تحديد أهدافه الستة في الوحدة العربية والديمقراطية والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني والأصالة والتجدُّد الحضاري.

ومع أن التزام المركز بأهدافه يبدو متحديًا كل الأوضاع والإحباطات كما يدل على ذلك احتفاظه بالاسم نفسه رغم كل دعوات التخلي عن العروبة، فإن هناك بونًا شاسعًا بين ما يعيشه

(*) أستاذ السياسة والعلاقات الدولية، جامعة طرابلس ـ ليبيا، والمدير العام بالوكالة ومدير قسم الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية سابقًا.

العرب وبين الآمال والطموحات عند جيل المؤسسين. تواجه الدولة العربية اليوم تحديات متراكمة ومعقدة. وقد كشفت احتجاجات الربيع العربي عن أزمة عميقة تتفاعل فيها عوامل النشأة والطبيعة مع علاقاتها المتداخلة على المستويات الداخلية والإقليمية وتفاعلاتها المستمرة مع النظام العالمي. لقد ساهمت التطورات والارتدادات التي خلّفها الربيع العربي في تعميق إشكاليات فكرية وسياسية تفرض أسئلة جديدة وحاسمة لا تقتصر على مواجهة الأطروحات الفكرية أو الترتيبات الخارجية بل تتعداها إلى التكوينات المحلية التي اتخذت أبعادًا جديدة مدفوعة بالثورة التكنولوجية والمعلوماتية.

العرب في مهب التحولات

تشير التحليلات إلى حدوث تحولات في النظام العالمي وتغييرات في موازين القوى والنفوذ تشمل مراكز وأدوارًا واستراتيجيات القوى الفاعلة على الصُّعد كافة. لقد أعادت المنافسة بين القوى الكبرى تكوين السياسة العالمية وأفرزت تعقيدات وديناميات تذكرنا بعصر الحرب الباردة ولكن بخصائص فريدة. وطننا العربي اليوم هو أقل مناطق العالم اندماجًا أو تكاملاً وغير قادر على الاستفادة من التطورات والفرص التي يوفرها النظام العالمي المعاصر ويواجه تدخلاً أجنبيًّا ومنافسة جيوسياسية متزايدة وميلاً نحو التهميش رغم ما يتوافر لديه من أسباب ومصادر قوة. وبصرف النظر عن الوجود الذي صار شكليًا في الغالب لمؤسسات العمل المشترك وفي مقدمها جامعة الدول العربية، فالمنطقة رغم

مواردها الهائلة تخضع للتأثيرات الخارجية بينما تعمقت الفوارق والتبعية للخارج.

كما أن صراع القوى الكبرى يعطي الأولوية للشؤون الجيوسياسية والأمنية في المنافسة، وهو ما يؤدي إلى تهميش قضايا مهمة ومصيرية مثل التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ولنا في مراجعة الأرقام والحقائق المخيفة للفساد وهدر الثروات التي تعيشها ليبيا منذ سقوط نظام القذافي، وقبلها العراق، خير مثال على مدى قابلية، بل ربما تحفيز، القوى الكبرى وفي مقدمها الولايات المتحدة وحلفاؤها، للمزيد من الهدر الذي لن يسهم إلا في تعميق التراجع الاقتصادي والاجتماعي والتبعية والخضوع لمشاريع القوى المستفيدة. وما يحدث في سورية واليمن والسودان وليبيا خير دليل على تحول هذه الساحات العربية إلى مسرح للصراع الخارجي؛ بل إن الأخطر هو أن دولاً عربية أصبحت طرفًا في صراعات إقليمية عربية وصار بعضها يتماهى مع مخططات تصفية القضية الفلسطينية.

هذه الانقسامات والأزمات تعيق قدرة العرب على مواجهة التحديات ولا يمكن تفسير ذلك إلا ضمن سياق فجوة طويلة الأمد بين الدولة والمجتمع بوجه عام. يجري هذا في الوقت الذي تزداد الفوارق البينية العربية وفي داخل كل قطر عربي في سياق من التحضّر السريع أصبحت فيه المدن مركزًا للسكان والنشاط الاقتصادي بما يعنيه ذلك من ضغط على البنى التحتية والخدمات الاجتماعية وكل الموارد بما يعوّق النمو المستدام ويولّد مروحة يتسع نطاقها من المخاطر والتهديدات.

مركز دراسات الوحدة العربية وصوغ المستقبل

مع كل ما يمكن أن تتضمنه القيم التي يعبر عنها المركز من جاذبية أخلاقية فإن التزامه بالمشروع النهضوي لن يكون ذا أهمية ما لم يجرِ التفكير في تطوير البحث حوله ومقاربته. إن الأهداف النهضوية لا يمكن أن تكون قابلة للتحقق والقيام بدورها التاريخي كروافع للنهضة ما لم يتم تطوير المقاربات المتصلة بها وحولها وتطويرها بما يستجيب للتهديدات والتحديات المعقدة الماثلة أمامنا في القرن الحادي والعشرين. يستلزم المشهد الجيوسياسي إعادة تقييم نقدية لرسالة واستراتيجيات مركز دراسات الوحدة العربية وهيكله التنظيمي لمعالجة والتكيّف مع التحولات التي تحدث على كل المستويات.

لعل ما يقع في مقدمة أولويات التغيير والتطوير أن يتم تجاوز النهج الذي يركز على الدولة نحو نهج أو مقاربة تعطي الأولوية للفرد وللشعوب بما يعزز الشعور المشترك بالهوية ووحدة الهدف بما يتجاوز حدود الدولة القطرية وقيودها. يبدو هذا أكثر إلحاحًا بعدما كشفت احتجاجات وانتفاضات الربيع العربي منذ عام 2010 عن أزمة عميقة لا بد أن يعتني المركز بدراستها بمنحى نقدي يستخلص التفسيرات المنبثقة من السياقات بما يؤسس لاجتراح حلول ذاتية لأسبابها لا مجرد الاكتفاء بالتحليلات المستندة إلى المركزية الغربية أو الاستشراقية. فواحدة من أهم الدروس، مثلاً، أن الديمقراطية في منطقة تعاني تركة استبدادية عميقة الجذور لا تتحقق لمجرد تبنّي الأشكال الغربية بل من اتباع نهج دقيق يراعي السياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية. ويقتضي ذلك أن يعزز مركز دراسات الوحدة العربية من عمله الذي يهتم بمسائل الحكم

وعلاقة الدولة والسلطة بالمجتمع وتقوية المجتمع المدني ودور الاقتصاد السياسي وتمكين المجتمعات المهمشة وتشريح الطائفية والعصبية وتعزيز ثقافة التسامح واحترام حقوق الإنسان.

من ناحية أخرى يتطلب السعي لتحقيق هدف الاستقلال إدراك ما يتيحه عالم اليوم المرتبط بالشبكات الرقمية وتحديات الذكاء الاصطناعي والحاجة إلى تدبُّر السياقات المحلية العربية ودراسة التجزئة القائمة واستعصائها الذي لا يكفي لمواجهته مجرد الاتكاء على أهداف التحرُّر والعدالة أو العودة إلى ماض ومجد ذهبي. ولعل السؤال الحاسم هو كيف يمكن تحقيق «الاستقلال» في عصر يتحدَّد فيه الأمن الاقتصادي بالسيطرة على سلاسل الإمداد العالمية والوصول إلى التقنيات الحيوية والمناورات الاستراتيجية للقوى العالمية؟ لا غرو أن المركز بحاجة إلى تقديم منجز معرفي جديد يستوعب هذه التحوُّلات ويعيد تعريف الاستقلال من الناحية الاقتصادية ضمن سياقات يمكنها تعزيز التنويع والابتكار والتكامل الإقليمي ببناء اقتصادات مرنة قادرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية والاستثمار الأمثل والآمن للموارد وخلق فرص عمل مستدامة للشباب العربي الذي يعاني معدلات عالية للبطالة والتهميش.

يقف الوطن العربي اليوم بوضوح مجزأً بفعل الطائفية والعصبية وعدم المساواة الاقتصادية والاختلافات الظاهرة حول ما تصور ما ينبغي أن يكون عليه هذا العالم في المستقبل. وبينما تبدو بعض البلدان العربية وقد حققت قفزات في مستويات معيشة السكان فإن التحديات التي تواجه العرب جميعًا تعبر عن خطر يهدد أي استقرار وازدهار مأمول. هذا يفرض على مركز دراسات الوحدة العربية حتى

يبقى وفيًّا لأهدافه وقـادرًا على البقاء أن يتبنى نهجًا استراتيجيًّا وتطلعيًّا لمعالجة تحديات الشرذمة والتفتيت أو التفتت الذي يتعرض له أكثر من بلد عربي حيث التكوينات المحلية تتخذ أبعادًا جديدة بسبب الثورة التكنولوجية والمعلوماتية بقدر ما للخارج من يد ظاهرة في وجودها.

وفي حين ينبغي أن يحتل الأمن الإنساني مكانة كبيرة في برنامج عمل المركز فإن الأهم أن يتم التركيز على دراسة تأثير وخطط القوى العالمية لتحديد المخاطر والفوائد المحتملة للعرب مما يحدث من تحولات في المشهد العالمي واجتياز التناقض الصارخ بين المخزون الاستراتيجي الواعد والعلاقات المعقدة بالقوى الكبرى. وعلى أهمية هذا البعد في تطوير أي تفكير استراتيجي عربي شامل فإنه لا يغني عن ضرورة أن يعمل المركز على إقامة الحوار المنتج بين مختلف التيارات الفكرية والسياسية في الوطن العربي التي تشترك في مسعاها نحو النهضة بما يعزز ثقافة الاحترام المتبادل والحوار الفكري بعيدًا من التعصب والاتهام. ولا غرو أن ذلك ينبغي أن يضع في حسبانه ليس التمركز حول الدولة بل أن يصمم المركز هيكليته وأنشطته بما يضمن درجة عالية من الانخراط بنشاط مع منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والمجتمعات المهمشة بحيث يقوم المركز بدور المحرِّك والموجِّه ومنصة لتبادل الأفكار ووجهات النظر والمساهمة في المناقشات المتعلقة بالسياسات المختلفة التي من المهم أن يشارك فيها الشتات العربي والاستفادة من خبرات أبنائه ومواردهم وشبكاتهم لدعم مهمته بعدما صار وجود هذا الشتات لا يمكن تجاهله في

بلدان غربية كثيرة وأثبتت التطورات السياسية ومنها الانتخابات الرئاسية الأمريكية فاعليته.

نحو تحول استراتيجي وتجديد للرسالة

لا شك أن التحديات كثيرة والهوة بين الأهداف والواقع المرير واسعة جدًّا، كما أن محدودية موارد وإمكانيات مركز دراسات الوحدة العربية لا تؤهله تمامًا لمعالجة هذه التحديات المتعددة الأوجه بفاعلية. لكن ذلك لا ينبغي أن يقف حائلاً دون أن يجري المركز تحولات أو تغييرات جوهرية تتناول بنيته ونموذج عمله وأنشطته فتصبح أكثر مرونة واستجابة وتأثيرًا. تحقيق هذا الهدف يستوجب إعادة صوغ المشروع النهضوي العربي لتحويله إلى برنامج بحثي لا تدفعه الأفكار والمُثل المجردة أو الطوباوية كما توصف اليوم، بل يدفعه برنامج عملي ينتج المعرفة القابلة للتنفيذ لا مجرد الاكتفاء بالبحث النظري الذي يصعب ترجمته إلى توصيات سياسات ملموسة وحلول قابلة للتنفيذ.

هذا يتطلب أن يتجه المركز إلى تطوير نهج يستفيد من الوسائل الحديثة التي يتيحها الإنترنت والذكاء الاصطناعي والمشاركة في السياسات والسيناريوهات وبناء النماذج. هذا التحوُّل يقتضي وجود هيكل تنظيمي صغير تقوم عليه إدارة قابلة على التكيُّف وتوسيع الحضور الفعلي للمركز بكل الوسائل. ومع أنه لا ضمانات حاليًّا في الحصول على القدر اللازم من التمويل فإن البدء بالتطوير سيسهم في تغيير الصورة ويفتح آفاقًا لانسياب تمويل تدريجي يمكن أن يتحول إلى تمويل متنوع ومستدام لا ينحصر في إطلاق حملات التبرعات أو بناء وقفية من شأنها تأمين استقرار مالي طويل

الأمد. لا غنى عن بناء الشراكات مع المجتمع المدني والمؤسسات البحثية، بما في ذلك ضمن التعاون جنوب ـ جنوب، علاوة على ما يمكن المنتجات الجديدة أن تولده من عوائد مالية لا يمكن مقارنتها بعوائد عملية نشر الكتب والدراسات النظرية القائمة حاليًّا.

إذا ما تمكن المركز من تحقيق هذا التحوُّل الاستراتيجي فإنه سيستعيد مكانته كقوة رائدة في معالجة التحديات المعقدة التي تواجه العرب وتعزيز الفكرة العربية بنموذج ملائم لمستقبل العرب ومكانتهم بين الأمم. يستدعي هذا التحوُّل احتضانًا شجاعًا لمنهجيات جديدة والتزامًا بإعطاء الأولوية القصوى للمعرفة القابلة للتطبيق ونشر كل ما يمكن المواطنين العرب، وبخاصة الشباب والنساء من الإسهام المنتج والفعّال في تشكيل وحدة المستقبل والمصير. إن بقاء مركز دراسات الوحدة العربية كقوة حيوية لا يمكن أن يتحقق بمجرد الرغبة ولا الاكتفاء بالإبحار في تيارات القرن الحادي والعشرين وما يمكن أن تحمله من مكر للعرب وغدر بمستقبلهم بل بالعمل الدؤوب ليكون منارة ترشد نحو مستقبل عربي واعد يستحق تضحيات الأجيال.

«المستقبل العربي» بعد خمسين عامًا على التأسيس

يوسف مكي(*)

مقدمة

قبل خمسين عامًا من هذا التاريخ، صدر من مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الأول من مجلة **المستقبل العربي**. في ذلك العام، اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية، وكان تأثيرها واضحًا في المركز الذي اتخذ من بيروت مقرًّا رئيسيًّا له. وكان دور القائمين على المركز أن يواصلوا إصدار المجلة الوليدة، في ظروف شديدة الصعوبة. وقد حدثني المرحوم، الدكتور خير الدين حسيب، عن صعوبة الوصول إلى المركز، في تلك المرحلة. ولكن عزيمة القائمين على المجلة، جعلت من المستحيل أمرًا واقعًا. فلم يتخلف صدورها وتوزيعها عن المواعيد المحددة لها.

(*) كاتب ومفكر عربي من السعودية.

استمرت تلك الحرب، قائمة لعدة سنوات، ولم يتحقق السلام والوئام في لبنان، حتى 30 أيلول/سبتمبر عام 1989، بتوقيع اتفاقية الطائف، بوساطة سعودية ـ سورية. وبرغم كل هذه الظروف الصعبة، لم يتعطل صدور المجلة شهرًا واحدًا. وكان ذلك معجزة، في تلك البيئة، بكل المقاييس.

الأمرّ من ذلك، أنه وسط اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، اجتاح العدو الصهيوني لبنان، في ما عُرف بعملية الليطاني، في شهر آذار/ مارس عام 1978. وبحسب التقديرات، كانت تكاليف العملية كبيرة جدًا، فقد قدرت بعض المصادر تعداد الشهداء بألفين من المقاتلين الفلسطينيين والمواطنين اللبنانيين. وتسببت في تهجير ربع مليون لبناني، من بيوتهم وقراهم. ونتج منها انسحاب قوات منظمة التحرير الفلسطينية إلى شمال نهر الليطاني. كما أدت إلى تكوين قوة حفظ سلام في جنوب لبنان، عرفت باليونيفيل.

في عام 1982، أطلق العدو الصهيوني، أثناء رئاسة الإرهابي مناحيم بيغن الحكومة الإسرائيلية، عملية عسكرية واسعة ضد لبنان، أطلق عليها «سلامة الجليل». بدأت تلك العملية في 6 حزيران/ يونيو 1982، تحت ذريعة الانتقام لاغتيال سفيرها في بريطانيا، شلومو أرجوف، على يد جماعة منشقة عن حركة فتح، يقودها صبري البنا، الملقب بأبي نضال، انتهت بانسحاب فتح، وبقية فصائل حركة المقاومة الفلسطينية، من بيروت، وتوزعها بين سورية وعدن وتونس. وانتقلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في إثرها، إلى تونس، حيث اتخذت من مدينة الحمامات مقرًّا لها، حتى توقيع اتفاقية أوسلو، بين ياسر عرفات ورئيس حكومة العدو إسحاق رابين، وتأسيس السلطة الفلسطينية في رام الله.

خلال هذه الحقبة واصلت مجلة **المستقبل العربي** صدورها بانتظام، في واقع معبأ بمختلف أنواع المصاعب والاحتمالات، ولا يزال استمرار صدورها حتى يومنا هذا مفخرة للخيِّرين من أبناء هذه الأمة.

رسالة «المستقبل العربي»

ضمن أولى القضايا التي اهتمت بها مجلة **المستقبل العربي**، قضايا الحرية، وفي مقدمها القضية الفلسطينية، بوصفها قضية العرب المركزية؛ فقد ظلت حاضرة باستمرار في مسيرة النصف قرن من تاريخها، إلى جانب المشروع النهضوي العربي، الذي تبناه مركز دراسات الوحدة العربية، بعناصره الستة: الوحدة العربية في مواجهة التجزئة؛ الديمقراطية في مواجهة الاستبداد؛ التنمية المستقلة في مواجهة النمو المشوَّه والتبعيَّة؛ العدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال؛ الاستقلال الوطني والقومي في مواجهة الهيمنة الأجنبية والمشروع الصهيوني؛ والأصالة والتجدد الحضاري في مواجهة التغريب.

وقد نشرت تفاصيل المشروع، في مجلة **المستقبل العربي**، بعنوان خاص «المشروع الحضاري النهضوي العربي»، شمل إحدى عشرة دراسة هي في الأصل أوراق عمل قدمت إلى ندوة حملت العنوان نفسه، نظمها المركز في مدينة فاس بالمغرب، عام 2001. وقد أصدر محتوياتها المركز، في كتاب ضخم، تجاوزت الألف ومئة صفحة، صدر في العام نفسه، وطُبع مرة أخرى، عام 2005، حمل عنوان **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي ـ بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.**

يهمنا في هذه القراءة، تسليط الضوء على الدور الفكري الذي اضطلعت به مجلة **المستقبل العربي،** في التبشير بالمشروع النهضوي العربي، وهو الذي مثّل نقلة نوعية في الفكر القومي العربي.

صحيح أن هناك حركات وأحزابًا قومية، طرحت بعضًا من هذه المبادئ في برامجها، كحركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي، والتنظيم الطليعي الناصري؛ لكن المركز، سجل شرف السبق، في وضع تلك المبادئ ضمن أطر فكرية، أكثر تفصيلاً ووضوحًا، بعد أن كانت في الأغلب، شعارات تفتقد الوضوح والقراءة العميقة.

ولا شك أن التراكم التاريخي، والخبرة السياسية، ونضج العمل الثوري، قد أسهمت إلى حد كبير، في أن يصل مركز دراسات الوحدة، إلى ما وصل إليه من التأطير النظري الصلب، للمشروع النهضوي العربي.

في الإطار نفسه، التزم المركز بموقف قومي أصيل، في مواجهة الهجمة الأمريكية على العراق، ابتداء من العدوان الثلاثي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، تحت ذريعة تحرير الكويت عام 1990، كان من نتائجه تدمير البنية التحتية بصورة شاملة لهذا البلد العربي العريق، وفرض حصار جائر عليه استمر قرابة ثلاثة عشر عامًا، وإنشاء ما دعي بفِرق نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق. واكتملت الهجمة على الشعب العراقي ومنجزاته، باحتلال البلاد عام 2003. ولم يكتفِ المحتل بتغيير الواقع السياسي، بل فكّك الدولة العراقية التي مضى على تأسيسها، أكثر من ثمانين عامًا، وحل الجيش العراقي.

لم يكتف مركز دراسات الوحدة العربية، في تصديه للاحتلال الأمريكي للعراق، بالمواجهة الفكرية، بل بات المركز خلية نحل، لتدارُس سبل مقاومة الاحتلال، والإسهام في خلق ظروف أفضل، للذين اضطروا إلى مغادرة العراق، من العراقيين إلى الخارج، بعد تأسيس نظام المحاصصات الطائفي. كما حقق التواصل مع الهيئات الدولية لإعطاء زخم كبير للمقاومة العراقية، وللتسريع في عملية التحرير.

خلال تلك المرحلة، أدت مجلة **المستقبل العربي**، بجدارة، الدور المتوقع منها، في كشف الانتهاكات التي تعرض لها العراقيون، وعلى نحو خاص في سجن «أبوغريب».

سخّر المركز قدراته الفكرية أيضًا، لمساندة المنازلة الأسطورة للمقاومة اللبنانية، في وجه الهجمة الصهيونية عام 2006. وكان لمجلة **المستقبل العربي** دور بارز في تلك المساندة.

وحين حدث ما بات معروفًا بالربيع العربي، عقد المركز ندوة كبيرة في مدينة الحمامات في تونس حملت عنوان **الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي ـ نحو خطة طريق**. وصدرت عام 2012 في كتاب تضمن واحدًا وعشرين بحثًا. وقد تناولت مجلة **المستقبل** ماجريات تلك الندوة في جملة من الدراسات.

«المستقبل العربي» مجلة بحوث أكاديمية

لم يحل التزام **المستقبل العربي**، بالموقف القومي ونصرة القضايا العربية، دون الالتزام الصارم بمعايير الكتابة العلمية، بما في ذلك تحكيم المقالات من جانب مختصين قبل نشرها. وقد أسهمت صرامة الالتزام بالمعايير العلمية، في جعل المجلة مرجعًا

مهمًا وموثوقًا، للباحثين والكتّاب، وطلاب الدراسات العليا. ولا تزال المجلة ملتزمة بهذا الدور حتى يومنا هذا.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تم استكتاب خيرة المفكرين والأساتذة والباحثين العرب، ممّن امتلكوا خبرة واسعة، وباعًا طويلاً في مجال العلوم الإنسانية. وقد تناولت الدراسات التي نشرت في **المستقبل العربي،** قضايا التنمية والاقتصاد والفلسفة والتاريخ والسوسيولوجيا، وموضوعات الهوية، ومسائل العولمة. وكانت البوصلة المرشدة، في كل تلك الدراسات هي العناصر الستة، التي صنفها المشروع النهضوي العربي.

ولا تزال مجلة **المستقبل العربي،** تحظى بحضور قوي ضمن النخب الفكرية والقرّاء العرب. على أنه لا بد من الاعتراف بالمشاكل، التي تواجهها مسيرة **المستقبل العربي،** وهي مشاكل لا تخص المجلة وحدها، بل تعانيها معظم دور النشر العربية، المعنية بالفكر. فقد تراجع دور الكتاب عمومًا، بسبب الضخ الكبير للمعلومات، في وسائل التواصل الاجتماعي، وانكباب الشباب على تلك الوسائل. وكان من نتائج ذلك العزوف عن القراءة الجادة، في محيط الشباب العرب.

يضاف إلى ذلك، أن عصر الكبار في ثقافتنا العربية قد انتهى، فمعظم الكتاب الذين أسهموا في إثراء مركز دراسات الوحدة، سواء بتأليف الكتب، أو من خلال مجلة **المستقبل العربي،** قد رحلوا عن عالمنا، أو بلغوا مرحلة الشيخوخة، والعجز عن مواصلة الكتابة.

كما أن المركز، بسبب الظروف المالية التي يعانيها، نتيجة نقص التمويل والتبرعات، قد قلص كثيرًا من عقد المؤتمرات والندوات.

لقد ساهم ثلة من المؤسسات الفكرية والأثرياء العرب، ممن اهتموا بقضايا الفكر، في تمويل تلك الأنشطة، ولم يستمروا في مواصلة هذا الدور الآن، لأسباب مختلفة، ليس هنا مجال تناولها بالتفصيل.

هناك حرب ثقافية كبرى، تشنها قوى الهيمنة، على مجمل المشاريع الثقافية الجادة، وهي حرب على كل ما هو أصيل، في ثقافتنا العربية، وتأتي تلك الحرب في ضمن مشاريع الإخضاع، وكسر إرادة المقاومة، وتأهيل مسيرة التطبيع مع الكيان الصهيوني. وهي حرب تشارك فيها وتمولها قوى متعددة، بما يجعل مهمة التصدي لها، صعبة جدًا، ولكنها ليست مستحيلة.

سبل الخروج من الأزمة الراهنة

أضع هنا بعض المقترحات، التي أعتقد أن جزءًا كبيرًا منها ليس غائبًا عن إدارة المركز، الذي تقوده، سيدة شابة، قادرة أكثر من غيرها، على وعي طبيعة المرحلة، واهتمامات الشباب. وقد مارست ذلك بالفعل، من خلال توزيع المجلة إلكترونيًا. تتطلب المرحلة الحالية تقليصًا في عدد أوراق المؤلفات، والاستغناء عن المجلدات الكبيرة، التي لم تعد تستهوي القراء.

ومن جهة أخرى، فإن التطور العلمي، وبوجه خاص، ما بات يعرف بالذكاء الاصطناعي، قد ألغي الحاجة إلى وجود مستودعات كبيرة، لتخزين الكتب. ففي الإمكان الآن، إصدار عدد محدود جدًا من النسخ، بحسب حاجة السوق. والموضوع لا يحتاج إلى أكثر من طباعة ما يلزم في حينه. وقد أخذت كبريات دور النشر العالمية، بذلك. ومن شأن ذلك أن يقلص كثيرًا من الكلف المالية للمركز.

يضاف إلى ذلك أن موضوع عقد الندوات، عبر مواقع التواصل الاجتماعي كـ الزّوم (Zoom)، وسكايب (Skype)، باتت أمورًا ميَسرة، ويمكن أن تعيد لنشاط المركز مجددًا بريقه. وحتى اللجان التي تكلف بالإعداد للمؤتمرات والندوات، سواء بتحديد موضوعاتها ومحاورها والمشاركين فيها، يمكنها، تحقيق ذلك من خلال تلك المواقع.

ستظل القضية الفلسطينية، والانتصار لفكر المقاومة، كما كانا محورين لاهتمامات المركز، كما ستظل قضايا التنمية والتنوير، من القضايا الجوهرية التي ينبغي الاستمرار في تناولها. أما المستجدات، فهي مواجهة سياسة التبعية، التي تمثل معيقًا رئيسيًّا للنهوض العربي. هناك أيضًا سياسات عاتية، لتجزئة المجزَّأ، وتفتيت المفتَّت، وتغليب الهويات الصغرى على الهويات الجامعة، قومية أو وطنية، ينبغي أن تتصدى الأقلام الحرة لها، متخذة من المستقبل العربي، منبرًا رئيسيًّا لها.

ينبغي التركيز، على كشف مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي، وعلى تفكيك البنية الثقافية والاجتماعية والنفسية العربية. وأن يجري الاهتمام بعناصر المشروع النهضوي، ونقلها من واقع أكاديمي، إلى حالة من التبسيط، لتكون مستوعبة، من الشباب، للإسهام في تكوين كتلة تاريخية عربية، قادرة على تحدي الصعاب والمخاطر التي باتت تهدد وجود الأمة. وتلك في اعتقادي مسؤولية تقع علينا جميعًا، وليست فرض كفاية.

خالص التهاني والاعتزاز والتبريك للمركز ولمجلة **المستقبل العربي**، في يوبيلهما الذهبي، ودائمًا إلى الأمام.

مركز دراسات الوحدة العربية:

البيان التأسيسي

وأعضاء مجلس الأمناء

البيان التأسيسي
لـ «مركز دراسات الوحدة العربية»

كان للنكسات التي لحقت بقضية الوحدة العربية أثر عميق على المستقبل الفكري والعملي لهذه القضية القومية، وعلى مقدار الاهتمام بها. فبعد أن كانت قضية الوحدة تحتل المكان الأول في اهتمام الرأي العام العربي والمركز الرئيسي في نشاط المثقفين العرب، أصبحت بعد تلك النكسات ـ بخاصة بعد فشل الوحدة المصرية السورية والمشاريع الوحدوية التي تلتها ـ في مكان ثانوي يدل عليه فيما يدل كمية ونوعية الإنتاج الفكري الذي يدور حول هذه القضية المصيرية.

إن الصراع الذي تخوضه الأمة العربية ضد الاستعمار الصهيوني الإسرائيلي والإمبريالية، بما يمثلانه من تحدٍّ خطير لمصير الأمة العربية على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية يتطلب اهتمامًا عميقًا وجادًّا بتحقيق خطوات وحدوية عملية. وإلى جانب هذا الحافز السلبي في طبيعته هنالك حوافز إيجابية تنطلق من مزايا الوحدة وقيمتها الذاتية، أهمها توق العرب إلى الحضور الفعّال في مجالات التطور العلمي والتكنولوجي واستعجال الزمن في عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتطوير الأفضل للطاقات

والقوى العربية الهائلة من بشرية ومادية ـ وبالتالي بلوغ تحقيق أفضل لإنسانية الإنسان العربي.

إن هذا التوق الذي يتململ في ضمير الوطن العربي، في عالم يشهد التطور السريع والمذهل في قدرات البلدان الصناعية وإنجازاتها في مختلف الحقول، إلى جانب الرغبة العميقة في مجابهة التحدي الصهيوني والإمبريالي، يطرح بإلحاح وجوب التوجه إلى الوحدة العربية المتكاملة عبر السبل الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، بخطوات عملية ثابتة مدروسة، كحلٍّ جذري للمسائل والمشاكل التي خلّفتها ظروف التجزئة والتخلف.

ولكن إلى جانب الإيمان العميق بما تختزنه الوحدة من جدوى وفائدة وقيمة ذاتية، ومن تلبية للتوق العربي للتقدم والمنعة والكرامة لا بد من القول إن قضية الوحدة ليست مسألة بسيطة. ففيها من عوامل الجذب والدفع، ومن الاعتبارات الإيجابية والسلبية، ما يوجب أن يوجه إليها جهد فكري كبير ومتصل من أجل توضيح الفكرة على نطاق واسع ومن أجل إيصال ندائها بقوة إلى الجماهير العربية الواسعة وإلى الأوساط الفكرية على تعدد اتجاهاتها.

ولتحقيق كل ذلك اجتمع عدد من المواطنين العرب، الموقعين أدناه، من أقطار عربية متعددة، واتفقوا على تأسيس «**مركز دراسات الوحدة العربية**»، والذي سيكون مركزه حاليًا في بيروت، ليتخصص في هذا النوع من العمل الثقافي والفكري المتجه رئيسيًا نحو مسائل الوحدة العربية، آملين أن تتسع حلقة المساهمة فيه لتشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين العرب من ذوي الكفايات والاهتمام

المؤمنين بجدوى هذا العمل الثقافي والمستعدين لتحمُّل مسؤوليات الاشتراك في نشاطه.

ومن الجلي أن هذا الجهد العلمي والثقافي سيعني، فيما يعني، إيلاء الواقع العربي ما يستحقه من الاهتمام كخلفية للحالة الوحدوية المنشودة، وسيعني بالتالي دراسة القضايا النفسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ذات العلاقة، وتحليل أوجه العلاقة وحجمها ونوعها وكيفية تأثيرها. وستكون مقاربة كل ما يخضع للدرس مقاربة علمية لا عاطفية، عملية لا طوباوية تجنبيًا لفكرة الوحدة أية نكسات أو منزلقات جديدة وتمتينًا لقواعدها.

وبالتحديد، فإن «**مركز دراسات الوحدة العربية**» سيعتمد الأسس والقواعد التالية في عمله:

1 ـ إن وسيلة المركز في تنمية الوعي الوحدوي هي دراسات وبحوث، أو القيام بترجمة بحوث، تحلل الواقع العربي في شتى مظاهره وجوانبه، خاصة النواحي الإقليمية والعراقيل الحقيقية والمتصورة التي تعترض سبيل الوحدة العربية واستجلاء وسائل توحيد أجزاء الوطن العربي وصيغها في مختلف الحقول.

2 ـ ويعمل المركز على تهيئة المعلومات والبيانات الإحصائية والوثائق ومصادر البحث عن مختلف شؤون المجتمع العربي باعتباره كيانًا واحدًا، والقيام بإعدادها وتهيئتها بحيث تكون صالحة لمختلف أغراض البحث العلمي في الوحدة، بما في ذلك تكوين مكتبة وافية لهذا الغرض.

3 ـ إن توحيد الوطن العربي ليس عملية متعددة الجوانب فحسب، بل متعددة المراحل كذلك. وليس التوحيد السياسي سوى

الشكل الأكثر اكتمالاً للوحدة. لهذا ستتجه عناية المركز إلى تناول كافة الجوانب والصيغ وتحليلها بغية استكشاف الأولويات والمراحل الممكنة في مقارنة الوحدة، من منطلق ضرورة قيام الوحدة على أسس وقواعد منيعة لا تتعرض لخطر الانهيار أمام التجارب والأزمات ـ وبالتالي قيامها متدرجة وبالصيغ الأكثر ضمانة لسلامة استمرارها.

4 ـ إن التجارب الوحدوية المعاصرة خارج الوطن العربي ذات فائدة ودلالة في الدراسات المقارنة وتستوجب الدرس والتمعُّن من أجل تعميق فكرة الوحدة وجعل عملية التوحيد أكثر عقلانية وأمتن أسسًا.

5 ـ إن غايات المركز وأهدافه تتطلب أن يعمد إلى مخاطبة جميع فئات المجتمع العربي بمختلف شرائح الأعمار والاختصاصات بالشكل والأسلوب المناسبين، وباستخدام أفضل وسائل الاتصال الثقافي الممكنة.

6 ـ سيحاول المركز أن تمتد المشاركة بنشاطه إلى جميع الأقطار العربية من خلال قيام أكبر عدد ممكن من المثقفين العرب الأخصائيين في مختلف الحقول بمجهودات فكرية ضمن نطاق مهمته.

7 ـ ومن الضروري الإشارة بتأكيد جازم أن هذا العمل لا يهدف إطلاقًا إلى تكوين تجمع سياسي أو حزب أو جبهة سياسية، وإنما هو يهدف فحسب إلى إعادة الزخم إلى التيار الفكري الوحدوي أملاً في أن تترجم الجماهير والمؤسسات والقوى العربية هذا التيار إلى حقيقة ملموسة.

8 ـ إن المساهمة في عمل المركز لا تشترط شروطًا مسبقة من حيث هوية المثقف ولا تتطلب إلا أن يكون مؤمنًا بالوحدة العربية، بغضّ النظر عن المعتقدات والنظريات التي يؤمن بها.

لذا فإن المثقفين العرب من مختلف الاتجاهات والآراء والاختصاصات مدعوُّون للمساهمة، فمجال العمل يتسع لمختلف الاجتهادات ويتحمل وجود أكثر من رأي في كيفية تحقيق الوحدة، وبذلك سيكون المركز مفتوحًا للحوار العلمي العقلاني.

9 ـ إن أبحاث المركز ونشاطاته لا تتناول الأوضاع السياسية القائمة في الوطن العربي، كما أن المركز لا يتخذ أية مواقف سياسية مباشرة، ولا يساهم في النشاط السياسي ولا يدخل في الصراعات أو الخلافات السياسية، ولا يرتبط بأية حكومة ولا يتبنى أي نظام ولا يدخل في محاور أو تحالفات أو جبهات.

10 ـ إن المركز سيعتمد في تمويل نشاطاته وفعالياته على التبرعات والمساعدات المادية التي يمكن أن يحصل عليها من الحكومات والمؤسسات والأشخاص في الوطن العربي التي تبدي الرغبة في تقديم تلك المساعدة بدون فرض شروط وقيود على عمل المركز وأهدافه وخطه الثقافي.

إن مركز الدراسات العربية يباشر عمله وكله أمل في أن يواكبه تعاون جميع المؤمنين بالوحدة العربية وعطفهم ومساندتهم، لكي ينطلق تيار الوحدة بالمزيد من الزخم على الطريق العلمي والعقلاني السليم صوب هدفه الثابت.

المؤسسون

أحمد بهاء الدين، أحمد السويدي، الأخضر الإبراهيمي، أديب الجادر، أنطوان زحلان، برهان الدجاني، بشير الداعوق، جاسم القطامي، جمال أحمد، جوزف مغيزل، خير الدين حسيب، سعدون حمَّادي، سهيل إدريس، شفيق أرشيدات، طاهر كنعان، عبد الله الطريقي، عبد الله عبد الدائم، عبد العزيز الأهواني، عبد القادر غوقة، عبد اللطيف الحمد، عبد المحسن القطان، علي فخرو، مانع سعيد العتيبي، محمد الميلي، محمد سعيد العطَّار، منصور الكيخيا، ناجي علوش، نديم البيطار، هاني الهندي، هشام نشّابة، وليد الخالدي، يوسف صايغ.

أعضاء مجلس الأمناء

الأعضاء الحاليون

أحمد يوسف أحمد، أسعد عبد الرحمن، إسماعيل الشطي، جميل مطر، خديجة صبَّار، خولة مطر، سمير عبد الهادي، الشيخ سيف بن هاشل المسكري، طاهر كنعان، الطيب الدجاني، عبد الله السيد ولد أباه، عبد الملك المخلافي، عروس الزبير، عصام نعمان، علي الدين هلال، علي فخرو، كمال خلف الطويل، لبيب قمحاوي، محمد سعيد الطيب، محمد فايق، محي الدين عميمور، مي المصري، منير شفيق، ناصيف حتي، نيفين مسعد، يوسف الحسن، يوسف الدرويش، يوسف الشويري.

الشيخة الدكتورة سعاد الصبّاح (عضو شرف).

الأعضاء السابقون

إبتسام الكتبي، أنطوان سيف، أنطوان زحلان، أحمد خليفة السويدي، إبراهيم الدقاق، الطاهر لبيب، باسل البستاني، تريم عمران، جوزف مغيزل، جمال أحمد، حمد الفرحان، خلدون النقيب، خيرية قاسمية، رجا صيداوي، زياد حافظ، سعيد بنسعيد، سليمان الغويل، علي بن محمد، عبد الأمير الأنباري، عبد اللطيف

عبيد، عبد الحسين شعبان، علي خليفة الكواري، عبد العزيز المقالح، عبد الإله بلقزيز، علي أومليل، علي محافظة، عبد الكريم الأرياني، عبد الله عبد الدائم، عبد اللطيف الحمد، عبد العزيز الأهواني، عبد القادر غوقة، عبد الواحد أكمير، فادي مغيزل، ليلى شرف، معن بشور، محمد محسن الظاهري، محمد المسفر، محمد سالم الكواري، محمد السعدني، محمد العمير، محمد حسنين هيكل، مانع سعيد العتيبي، محمد الميلي، محمد عبد الملك المتوكل، مصطفى الفيلالي، محمد سعيد العطار، منصور الكيخيا، مصطفى البرغوتي، مصطفى القباج، مصطفى الخوجلي، وليد الخالدي، يوسف صايغ، يوسف الصواني، يوسف خليفة اليوسف، يوسف مكي.